



جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية
قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية



موضوع

واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم
السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذ

➤ بن زايد أمحمد

إعداد الطالبة:

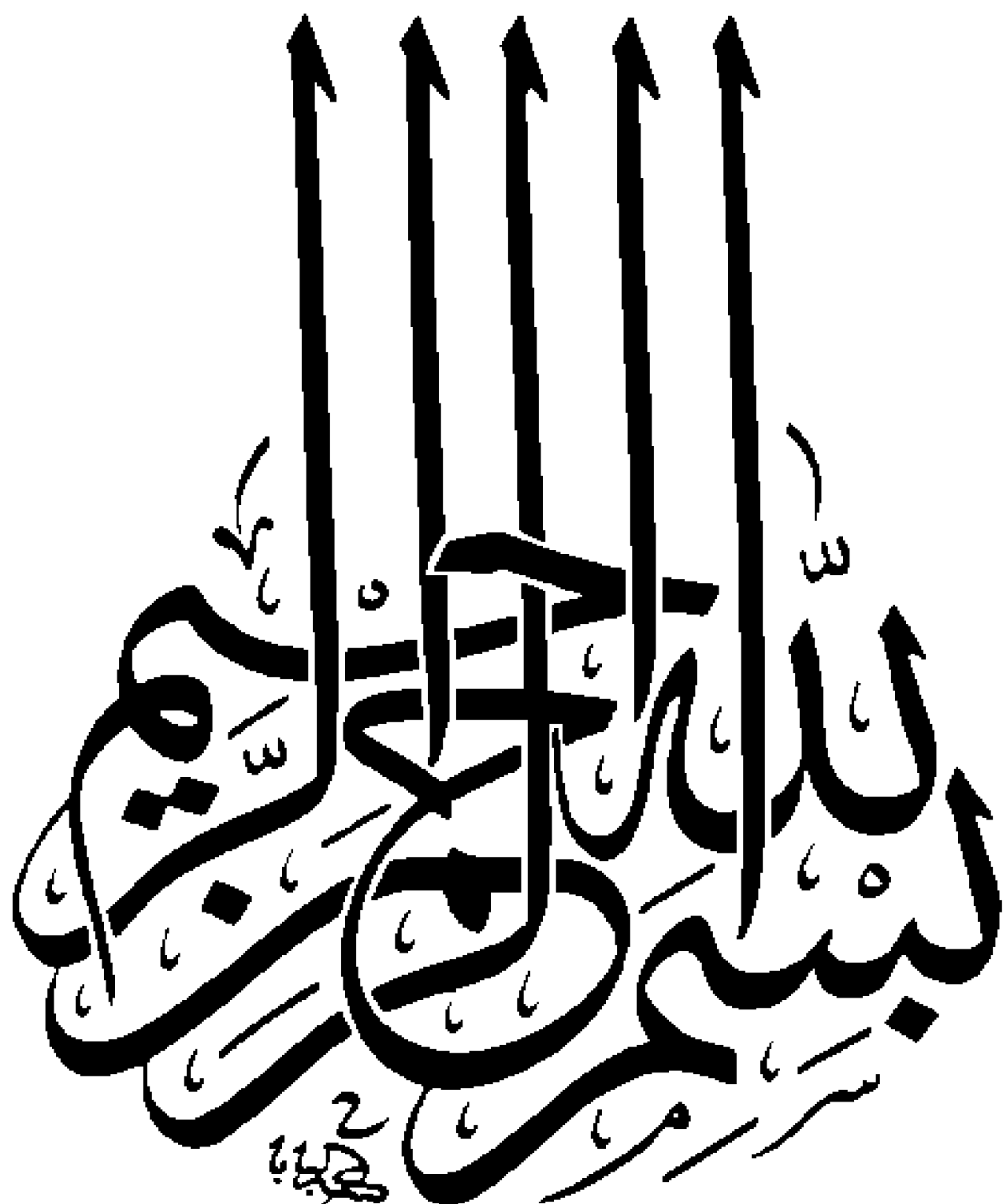
➡ مجدوبي العالية

أعضاء لجنة المناقشة :

- - شاربي محمد
- - بن زايد أمحمد
- - بلحاج الهواري
- رئيسا
- مشرف و مقرر
- عضو مناقش

السنة الجامعية

2016 – 2015





إلى معنى الحب والحنان و التفاني ،

إلى بسمه الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعاءها سر نجاحي

إلى احب و أغلى إنسان في الوجود

والدتي فاطمة و مباركة.

إلى من كلفه الله بالهبة و الوقار ...إلى من علمني العطاء

بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار

إلى ذروة فخري و قوتي : أبي الغالي أطل الله في عمره

إلى من شاطروني حياتي أخواتي : سعاد ،دليلة ، مريم ، عبد النور.

مصطفى وأولاده ..عبد الكريم وأولاده ، عبد الغني ، الشيخ ، نورة

إلى أخواتي المتزوجات و اولادهم

إلى صديقتي ، إلى صديقتي التي كانت سنداً لي في الدراسة، سهام خثير و فاطمة خثير، فاطمة
مقدم ، عائشة بن قمار ، عائشة الشيخ ، مريم مزار ، إلى كل صديقتي وزملائي و زميلاتي في
الدراسة

إلى جدتي أطل الله في عمرها ، إلى كل أقربائي و قريباتي.

إلى كل طالب علم

إلى من شاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

العالية

شكر و عرفان

إلى أستاذي الفاضل المشرف

على هذا البحث الأستاذ

بن زايد امحمد

على ملاحظاته الدقيقة، وحرصه الشديد على

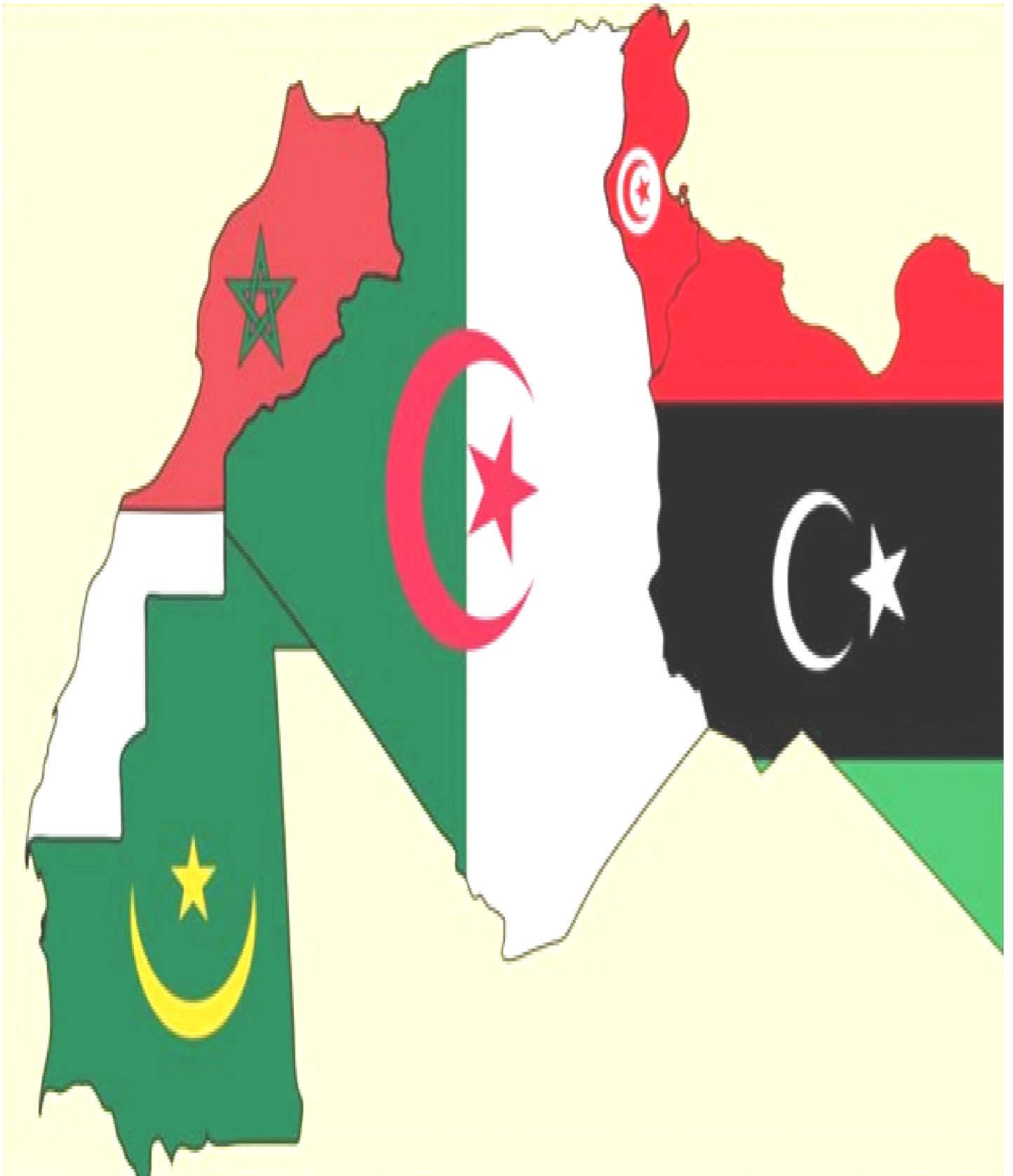
حسن صياغة و إتقان هذا العمل فكان مكملا لنقصي، وفتح لي أفقا لم أكن لأدركها لولاه، والذي على الرغم من انشغالاته لم يبخل علي بتوجيهاته فساهم بذلك كثيرا في انجاز هذا العمل لكم منا فائق الاحترام و الشكر و العرفان، ونتمنى لكم المزيد من التقدم و خدمة العلم وطالبه.

إلى أعضاء لجنة المناقشة لاهتماماتهم و حضورهم .

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة سعيدة الذين لهم الفضل في تكويني و خاصة الاستاذة كرام و الأستاذ شيلي محمد الذي اعتبره أخ لي واختي و أستاذتي حلوي خيرة ، و الأستاذ عطري علي.

و إلى كافة زملاء الدراسة على التشجيع و التمنيات بالتوفيق .

إلى كافة من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب و بعيد .





مقدمه

تعتبر التغيرات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة لم تكن نهاية مرحلة أو فترة زمنية معينة شهدت توترات شديدة وهذا ما خلف حدث تاريخي فريد من نوعه، وهذا ما ظهر في تغيرات على العلاقات بصفة عامة والنظام الدولي بصفة خاصة، وهذا ما نتج عنه أيضا إنتاج أفكار و تطورات سادت في تلك الفترة وهذا ما أدى إلى بروز أفكار جديدة والتي أعطت تفسيرات جديدة وموضوعية لاستيعاب مميزات الظاهرة الدولية و توصل إلى حقيقة هذه الظاهرة تطوراتها، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة حوارات ونقاشات في حقل العلاقات الدولية من الأكاديميين والمهتمين في هذا الحقل من خلال ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة في العلاقات الدولية مثل العولمة، الجريمة المنظمة، وتهديدات جديدة للأمن....

مايهمنا في دراستنا هو الأمن الإنساني الذي لم يكن بمعزل عن هذه التطورات، إذ يعتبر من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش لأنه قيمة إنسانية ملازمة للإنسان منذ القدم فهو يمثل دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد و المجتمعات ويهدف إلى توفير السلم و الاستقرار كبديل لحالة الخوف، وهذا ما أدى إلى اختلاف في وجهات النظر ومستويات التحليل الخاصة به كمفهوم من حيث تحديده لمستوياته كالفرد والدولة، الإقليم و النظام الدولي، وعدة أبعاد مؤثرة اقتصادية سياسية وبيئية.

حيث اعتبرت فترة نهاية الحرب الباردة منعرجا حاسما أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة من قبل حيث أصبحت تهدد الدولة من جهة والفرد من جهة أخرى مثل الإرهاب، المخدرات ..الخ، وهذه التهديدات تهدد العالم بصفة عامة لكن بشكل متفاوت أما بالنسبة للمغرب العربي باعتباره عنصر ينتمي إلى العالم ومشكل للنظام، فقد عرف تهديدات داخلية و خارجية بشكل متزايد مما أدى إلى اعتباره انه مصدر للعديد من التهديدات المنظور التقليدي للأمن المبني على قدرة حماية الدولة من كل عدو أو خطر أجنبي وعجزه على احتواء المخاطر وتفسيرها و توفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها لان القضايا الأمنية أصبحت تمتاز بتشابك و تعقيد، ولهذا أصبح للأمن عدة أبعاد جعلتنا ننقل إلى مفهوم الأمن الإنساني القائم على فكرة تحقيق أمن الأفراد، وبالتالي



تحقيق الأمن في جميع مستوياته وبالتالي لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى وطني و إقليمي وعالمي لمواجهة التهديدات و تحقيق الغاية المنشودة من ذلك.

• إشكالية الدراسة:

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى المناطق التي تشهد العديد من التهديدات على كافة المستويات الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الخطط والبرامج و الاستراتيجيات لمواجهتها خاصة التي برزت بعد الحرب الباردة والتي استدعت إعادة النظر في التطورات النظرية حول الأمن وبالتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به إلى صياغة الإشكالية التالية:

- فيما يتمثل واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي ولأي مدى استطاعت الدول المغاربية

وضع استراتيجيات فعالة وقادرة لمواجهة التهديدات التي تمس الأمن الإنساني للمغرب العربي؟

- وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

1- ما لمقصود بمفهوم الأمن الإنساني؟ وماهي أهم تعريفات ومستويات لهذا المفهوم؟

2- فيما تتمثل التهديدات التي تمس الأمن الإنساني في المغرب العربي؟

• فرضيات الدراسة:

✓ اختلاف في طبيعة مفهوم الأمن هو نتيجة لتعدد الفواعل وكثرة التهديدات.

✓ المشاكل التي تعرفها منطقة المغرب العربي نتيجة لتطورات التي شهدتها المنطقة.

✓ نتيجة للتوترات التي شهدتها المنطقة تبعثها ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة وهذا ما

أدى إلى ظهور الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

✓ وهذا ما جعل الدول المغاربية تبحث عن إستراتيجية لمواجهة هذه التهديدات.

• أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع الأمن الإنساني من أهم المواضيع المثيرة للنقاش في العلاقات الدولية نظرا لأهميته، فهو الغاية المنشودة لتحقيق الأمن الإنساني و يتعامل معه الأفراد والدول بنفس القدر لأنه محكم التنظيم، ويمكن القول انه نقطة أو مركز يمتد إلى عدة أبعاد، كما أن قضايا الأمن متجددة وهي صفة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة التي تمتاز بالحركية و التجدد ففي كل مرحلة تظهر تطورات جديدة تدخل ضمن الأمن وهذا ما يستدعي دراسته و دراسة ما يهدده.

• أسباب اختيار الموضوع:

- 1- الأسباب الموضوعية: يعد موضوع الأمن الإنساني من لهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا يسعى إليه الأفراد والدول وكوننا ندرس في دراسات المغاربة يجب علينا دراسة أهم المتغيرات التي تمس الساحة الدولية بصفة عامة والمغربية بصفة خاصة.
- 2- الأسباب الذاتية: نتيجة التحولات التي عرفها العالم والتوترات التي شهدتها والمشاكل التي تمس الفرد و خاصة الفرد المغربي ارتأيت أن ابحث في أهم التهديدات التي تمس الفرد وأثارها السلبية عليه وما هي السبل التي يجب على القادة اتخاذها للحد من هذه التهديدات.

• المقاربة المنهجية:

اتبعت في دراستي مقاربة منهجية مركبة تستند على مجموعة من المناهج تتمثل في :

- 1- المنهج التاريخي: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية النظرية في الدراسات الأمنية في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكل من خلالها مفهوم الأمن إلى الأمن الإنساني و إسقاطه على الدول المغربية.
- 2- المنهج الوصفي: إن البحث في موضوع الأمن الإنساني استدعى منا ضرورة الحاجة لهذا المنهج لوصف طبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و التغيرات الجديدة التي عرفها مفهوم الأمن.

3- منهج دراسة الحالة: حيث تتجلى أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، نموذج الدراسة هو المغرب العربي.

• خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول جاء فيها:

الفصل الأول: حيث يعتبر هذا الفصل بمثابة مدخل نظري لدراسة نتطرق فيه إلى تعريف الأمن الإنساني و مجالاته وخصائصه و مستوياته ثم نتطرق إلى أهم المقاربات و النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الثاني: سنقوم في هذا الفصل بإعطاء لمحة عن منطقة المغرب العربي و إظهار أهمية الجيوبوليتكية للإقليم، ثم نذكر أهم التهديدات التي يعاني منها مع التركيز على التهديدات التي تمس جوهر الإنسان للفرد حيث درسنا الإرهاب، المخدرات ، والجريمة المنظمة ، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

سنركز في هذا المستوى على الحكم الراشد والتنمية المستدامة ودورها في توفير الأمن الإنساني، لان غيابهما يعني غياب امن الأفراد.

الفصل الثالث: سنتناول فيه الاستراتيجيات التي وضعتها الدول المغاربية لمواجهة هذه التهديدات أو الحد منها على أقل وأي من هذه الاستراتيجيات الانجح و الأنسب لخدمة مصالح الدول المغاربية ومصالح شعوبها ،ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد إستراتيجية المواجهة عبر العمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي كما نجد أيضا استراتيجيات مع دول خارج الإقليم ،وهذا ما يدل على أن هذه التهديدات أخذت طابع الانتشار وهذا ما دفع الدول المغاربية إلى عقد شراكة مع الدول الأوروبية، والاتحاد من اجل المتوسط أو مبادرة 5+5 وكذلك إستراتيجية المواجهة عبر الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على تقييم هذه الاستراتيجيات بالاعتماد على النتائج الواقعية التي تم تحقيقها من وراء هذه الاستراتيجيات.



• أدبيات السابقة:

استلهمنا هذا الموضوع بصورة كبيرة كمن الدراسة التي قامت بها خديجة عرفة محمد أمين في كتابها الأمن الإنساني، المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي حيث بينت في كتابها أهم التعاريف ومستويات الأمن الإنساني.

و اعتمدت في موضوعي على مذكرة تخرج ماجستير لحمو فريدة بعنوان الأمن الإنساني التي أثرت مفهوم الإنساني و أيضا استندت في مذكرتي على مذكرة ماجستير لبشكيط خالد بعنوان دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي.

ومن الصعوبات التي تلقيتها هي قلة المراجع بسبب حداثة الموضوع





الفصل الأول

المحددات الابدستمولوجية و المنهجية

لدراسة الامن الانساني

يعالج هذا الفصل المحددات الاستيمولوجية والنظريات المنهجية للأمن الإنساني من خلال التطرق لمفهوم الأمن ومختلف مستوياته حيث بعد الأمن في مجال العلاقات الدولية ظاهرة حيوية وذات أهمية وتأثير بالغ ملموس في الساحة الدولية، فبداية كان الأمن يتحدث عن الدولة وهو ما يسمى بالأمن القومي للدولة وذلك في إطار الحروب العسكرية التي عرفت هذه الفترة من خلال معاهدة واست فاييا 1648 إلى غاية نهاية الحرب العالمية II، وفي الفترة ما بعد الحرب الباردة ظهر تغير في المفهوم وذلك راجع إلى عدة أسباب بعدما كانت الأخطار تهدد الدولة و حدودها ظهرت في هذه الفترة عدة مشاكل و تهديدات تمس الإنسان و الفرد في حد ذاته وهنا ظهر التحول في المفهوم بعدما كان يهتم بالدولة و المجال العسكري أصبح يهتم بالفرد وظهر مصطلح جديد يعرف بالأمن الإنساني، وهذا ما أدى إلى ظهور أبعاده ومصادره و المقاربات التي تمت بالتنظير في مجال الأمن الإنساني.

المبحث الأول: المحددات الاستيمولوجية لمفهوم الأمن.

حيث يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على تعاريف الأمن لغة و اصطلاحاً مروراً إلى مستوياته ونهاية مفهومه في نظريات العلاقات الدولية.*

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

يجب أولاً في هذا المطلب التعرض إلى التعريف اللغوي و الاصطلاحي للأمن :

الأمن لغة: يعرف الأمن في القرآن الكريم في قوله تعالى "وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً و اجنبي انعبد الأصنام"¹

وطبقاً لما جاء في الآية فإن الأمن يعني صيانة أراضي البلاد من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي حفظ النظام الداخلي.²

وفي قوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف"

ويعرف الأمن في اللغة العربية على انه اطمئنان من الخوف. ومن الأمان و الأمانة بمعنى وقد أمنت فانا آمن و آمنت غيري من الأمن و الأمان و الأمانة و الأمن ضد الخوف و الأمانة ضد الخيانة و الإيमान ضد الكفر و الإيमान بمعنى التصديق.³

أما في اللغة الانجليزية ترجع الكلمة الانجليزية Security إلى أصلها اللاتيني securus Security المنبسطة من الكلمة sine cura حيث تعني sine بدون و تعني cura التي أصلها curio اضطراب ومنه تعني sine cura بدون اضطراب و لا امن⁴

*: الاستيمولوجيا: هي احد فروع الثلاثة التي تفرعت عن الفلسفة، الاستيمولوجيا الانطولوجيا "antology" و التي تبحث في الوجود الماهية الاكسيولوجيا atrology المهمة بدراسة القيم و جمال اما الاستيموجيا التي تعنينا هي مفهوم يتكون من مقطعين هما، epstime ويعني المعرفة أما المقطع الثاني logos فيعني نقد النظرية أو دراسة نظرية نقداً أو دراسة المعرفة.

الأمن: هو غياب التهديد على القيم الأساسية.

التهديد: يعبر عن إرادة الحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة.

¹:سورة إبراهيم، الآية 35.

²:سورة قريش، الآية 04.

³:ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص164.

⁴:قاموس المحيط الالكتروني عن الموقع: www.insheet.com

ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى و يأتي في مقدمتها زوال الخوف، الطمأنينة ، الحفظ ، عدم الخيانة، الثقة و التصديق وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.¹

الأمن اصطلاحاً: تباينت الآراء و التصورات و الأطروحات حول مفهوم الأمن حيث لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية إلا أنه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية كما تعددت مرجعياته و أشكاله.

وهنا يمكن الإشارة إلى تعريف الضيق للأمن: "يرتبط هذا المفهوم بالقوة العسكرية للدولة أساساً باعتبارها الوسيلة التي يحميها من كافة الأخطار التي تهددها فهي بذلك تحقق الردع ضد أي عدوان وفي الوقت نفسه تكون بمثابة الفاصل الذي يحقق للدولة أهدافها و أغراضها و بمعنى آخر فإن القوات المسلحة وحدها هي التي تحقق الأمن القومي للدولة."²

وبالتالي فإن أمن دولة معنية ما هو إلا خلاصة التفاعل بين هذين البعدين الأمر الذي جعل عملية تحقيق الأمن القومي ذات طابع حركي متغير و يعرف أيضاً الأمن مرتبط بالأمن القومي للدولة ويعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات و مصدرها.³

ويمكن الإشارة إلى تعريف الأمن، عند المفكرين الغرب حيث يقول بهذا الصدد والترليمان walter lippman "إن الأمة تبقى في وضع امن الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت لتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه."⁴

¹: سليم حداد، التنظيم القانوني للبحارو الأمن القومي العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ط1، 1994، ص9.

²: دهم محمد، دهم العزاوي، الاقليات و الأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي و الدول، ط1، 2004، ص 26.27

³: محمد نصر منها، مصادر التهديد الداخلية و الخارجية للأمن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط، 2004.

⁴: اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011-2012، ص14.

و يعرفه باري بوزان وهو احد المختصين في الدراسات الأمنية و يعرف الأمن ببساطة على أنه "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع" ويعتبر تعريف باري بوزان من احدث تعريفات الأمن والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية ويراه أيضا أنه "العمل على التحرر من التهديد وتماسكها الوظيفي ضد قوى التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن فان الدولة و المجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو البقاء ولكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود و لا يعني بالعمل على التحرر من التهديدات.¹

ويعرفه amoldwalfis حيث يقول: "انه في جانبه الموضوعي غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم."²

أما تعريف الأمن عند المفكرين الغرب نتطرق إلى تعريف فاضل البراك: "بأنه مجموعة من عوامل أو عبارة عن وعي المواطنين بكل طبقاتهم و أخطائهم و أهدافهم و انتماءاتهم بضرورة تماسكهم مع قيادتهم ضد أي خطر قد يهدد الأمن الداخلي"³

وبعد عصابة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة ظهر مصطلح الأمن جليا لاسيما في عدد من المدارس الفكرية التي تبحث في ماهيته و كيفية تحقيقه فكان التركيز في البحث يدور حول كيفية صياغة الأمن و تجنب الحرب، وسعت محاولات لبلورة مفهوم جديد للأمن يرى مختلف أسباب الظاهرة من جهة و يصحح مفهوم التقليدي من جهة أخرى ومع ذلك لا زال الخلاف وجدل يبين ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن.⁴

¹ بنياني وهبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الاطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغربية، الأمن و التعاون، جامعة مولود معمري، تيزيوزو، سنة 2010، ص21

² بنقلا عن موقع عادل زقاغ <http://www.glocities.com/cidenljeggagh/recon.html>

³ حليلة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 013-2011-2012، ص12

⁴ عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر. 2010، ص19.

أما من حيث مفهومه الواسع: في خضم الجدل القائم بين الحفاظ على مفهوم الضيق للأمن وبين توسيعه يدور اتجاه يدعو إلى النزول إلى الفرد كموضوع مرجعي للأمن في إطار عالمي شامل على أساس أن تلك المفتريات التي توظف لتفسير وإدارة السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية في فترة الحرب الباردة أصبحت عاجزة عن تقديم تعريفات ومعارف مقنعة للسلوكيات الأمنية بمرحلة ما بعد الحرب الباردة.¹

ومن هنا تمحورت و تمركزت معظم التعريفات على بعض المصطلحات مثل الفوضى و الأمن و القوة العسكرية إلا أن تغيير طبيعة التهديدات في فترة ما بعد الحرب الباردة إلا أن خلال هذه الفترة ظهرت عدة مصطلحات و مفاهيم مخالفة التي ظهرت من قبل وهذا ما أدى إلى توسع في مدلول الأمن التقليدي.²

المطلب الثاني: مستويات الأمن

بعدما عالج المطلب الأول تعريف الأمن و تغيرات جوهرية التي تمسه فالمطلب الثاني يتعرض إلى أهم مقومات و مستويات الأمن حيث عندما يتم مناقشة مقومات الأمن تجدر الإشارة إلى ملاحظات أولية مهمة وهي:

1- لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد.

2- صعوبة تحليل و تقييم العناصر غير المادية للأمن.

3- صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات.³

1- المقوم الجيوبوليتيكي: يتضمن تعيين مناطق أمن الدولة ز كيفية توزيع السكان و كذا طريقة

انتشار الصناعات على الأقاليم و إمكانية توفر وسائل الاتصال والمواصلات بين أجزاء الإقليم الواحد.

¹: المرجع نفسه، ص 19.

²: بقریب بلال ، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه التحديات و الرهانات ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004، ص 28.

³: دخميس شيبی، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، ص ص 9-10

2- **حجم الرقعة الجغرافية:** هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانبا من

قوتها و قوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي.

3- **التضاريس:** تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل و

الاتصال داخل الدولة فكلما كان الاتصال سهلا كلما زادت درجة التجانس و الترابط الثقافي.

4- **الموقع الجغرافي:** حيث تبرز أهمية هذا العامل من خلال:

- مدى اندماجها و مشاركتها في المجتمع الدولي.
 - يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أو بحرية.
 - إشرافها على المضائق و الأذرع المائية العالمية.
- إلا أن أهمية هذا العامل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الأسلحة و التقنيات العسكرية.

5- **المقوم الاقتصادي:** يشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية و درجة الاعتماد على خارج وكذا

الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، من حيث كونه اقتصادا إنتاجيا أو اقتصادا ريعيا، بالإضافة

إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة و مدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج ،من أجل تحقيق نمو

اقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة والتي تعد اللبنة الأساس للاستقرار السياسي والاجتماعي.

6- **المقوم الاجتماعي:** يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي ونوعية العلاقة السائدة في

المجتمع وكذا التوازن بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.

7- **المقوم السياسي:** يتمحور هذا المقوم في اتجاهين أساسيين هما:

- **المحور الداخلي:** يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل السقف السياسي الوطني وكذا

قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة، لتحقيق أهدافه التنموية.

• **المحور الخارجي:** يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها

الوطنية من خلال سياستها الخارجية.¹

أما مستويات الأمن فنتطرق إلى عدة مستويات أهمها:

أ: **امن الأفراد:** هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالأفراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساس للإنسان والدساتير الوطنية بالإضافة إلى اتفاقيات منع الجريمة المنظمة و إبادة الجنس البشري و المعاقبة عليها.

مستوى الأمن: يعرف الأمن عدة تفرعات سواء كانت العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية... الخ لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، هناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة و المجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية و الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن المتعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني و الأمن على المستوى الإقليمي و الأمن على المستوى الدولي.

✓ **المستوى الوطني:**

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة national بالانجليزية أو الفرنسية والأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات و الإمكانيات السائدة في المجتمع دون المساس بها و قبولها من طرف مختلف عينات المجتمع.²

حيث يركز على المستوى الداخلي للأمن بالأساس على مجموعة من الأخطار الداخلية و الخارجية و التي تمس الكيان الداخلي للدولة حيث أن في هذا المستوى يقصد بالأمن الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من تهديدات مهما كان نوعها أو شكلها الذي تهدد استقرار الفرد أو المجتمع حيث هذا تهديد يكون

¹ نفس المرجع، ص 12.

² طارق رداق، الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كناية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002 ص ص 22.23.

بطريقة غير شرعية و أيضا كذلك توفير كل الإمكانيات من اجل الحفاظ على هذا الوضع القائم الذي يخدم المجتمع و الأفراد، فهنا يكون الأمن في مستواه الداخلي يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسلطة و التي بدورها تلعب دورين الدور الأول يتمثل في توفير جميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من اجل تحقيق الأمن لهم أما الدور الثاني فيتركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم و السيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع.

ومن هنا يظهر و يتضح أن الأمن في مستواه الوطني يتطلب من الدولة مراعاة أمرين أولها تحقيق الأمن الحدودي و المقصود به صد أي خطر قد يلحق بالدولة.¹

✓ مستوى الأمن الإقليمي :sécurité régionale

حيث يقصد به تكامل مجموعة من الدول و التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المعسكر الأمريكي فالأمن الإقليمي القائم على التعاون بين مجموعة من الدول المجاورة هو سمة هذه المرحلة فالمحاور الإقليمية الداخلية و الحدودية و تعزيز التعاون فيما بينها و الحد من التسليح التقليدي و الانتشار النووي و التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات كذلك محاصرة الدول التي تشكل حصن للمجموعات الإرهابية فالأمن الإقليمي يعرف بأنه "عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة تنسيق و التكامل الأمني و العسكري"²، حيث ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على

¹:قرين بلال، المرجع السابق، ص28.

²:المرجع نفسه، ص30.

الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكمة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.¹

ويعرف أيضا الأمن الإقليمي على انه مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن و الاستقرار

✓ مستوى الأمن الدولي:

بعد زوال الحربين العالميتين و انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي وزوال الاستعمار بمفهومه التقليدي وظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية الحديثة وتعرف توسعا تزامن مع اتساع الحركة الدولية و استغلال الدول و ظهور القوميات و تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بانقسام العالم إلى دول مركز و أخرى دول المحيط الاتجاه نفسه أخذت دائرة المشاكل و التهديدات التي تمس المجتمع الدولي هي الأخرى تعرف منحى تصاعدي هذا ما جعل الدول تبقى بمعزل عن كثير من قضايا الدولية.²

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضوة من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظامي العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة ويعتبر الأمن الدولي اكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي و تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها

¹:نياني وهيبه ، مرجع سبق ذكره، ص 44.

²:المرجع نفسه، ص45.

نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم يمنع نشوب الحروب و احتوائها و المقصود بنظام الأمن الجماعي هو نظام الذي يعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالية لتحقيق هذه الحماية و يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار امن أوسع و شامل تحتضن و تقنن و غاياته و وثائق دولية ملزمة التطبيق و التنفيذ.

و لتحقيق الأمن الدولي توجب توافر مجموعة من الشروط وهي:

- حضر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين فقط، من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الجماعي حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.
- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.
- رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام امن خالي من العدوان و خروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الاطلاع و التنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.¹
- و بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي و الأمن الدولي و حتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقاتها الدولية ومنها التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.

¹ بيناني وهيبه، المرجع السابق، ص41.

لابد من توسيع ادراكاتها للمصالح الدولية أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية و تتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.

المطلب الثالث: أهم النظريات في الأمن

بعد التطرق في المطلبين الأول و الثاني إلى مفهوم و مستويات الأمن أما بالنسبة للمطلب الثالث فسيتناول أهم النظريات في هذا الجانب.

نظرية الواقعية: حيث ترى هذه النظرية أن الفاعل الوحيد و الأساسي في العلاقات الدولية هو الدولة و تركز التصور الرئيسي عندها للأمن هو الأمن العسكري و هذا يعني الحفاظ على مصالحها و بقائها حيث ارتبطت بذلك فكرة الأمن بسياسة الردع و الدفاع العسكري لان مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية¹ و يعتبر التيار الواقعي فكرة الأمن من أهم أولويات و اهتمام الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد و معيار الشرعية السياسية وهنا ارتبط مفهوم الأمن الوطني بقوة العسكرية للدولة للحفاظ على سيادتها و ضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها حيث أن مفهوم الأمن الوطني ارتبط بمفهومين أساسيين وهما:

أ- **المصلحة الوطنية:** حيث يعتبر أن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية إذ يؤكد في هذا الصدد احد أهم المنظرين في الفكر الواقعي هانس مورغانثو h.hargenthau على أن المحافظة على الوجود المادي للدولة بتحقيق الحد الأدنى من المصلحة الوطنية و يشكل من أهم المظاهر الأمن و بالتالي فان الأمن هو ذاته مصلحة وطنية.

¹ بشكيظ خالد، دور المقاربة الأمنية الأساسية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010-2011، ص 13.

ب- **زيادة حجم القوة:** يعني زيادة قدرة القوة الوطنية مما قد ينتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم

الدفاع، باعتبار أن الشكل المبهم على القوة خلال تلك المرحلة هو القوة العسكرية غير أنه لم يتم

توضيح مفهوم القوة بدقة ومهما تم اختلاف في أفكار و رأى ضمن طرح الواقعي فهم يعتبرون

الأمن في تحقيق المصلحة.¹

ومن أهم المفكرين الواقعية التقليدية كل من ثوبوديس و ميكافلي و توماس هوبز حيث يرون في

هذا الصدد و يقول ثوسوديس حيث درس الحرب بين سبارط و اثينا ليؤكد من خلال الدراسة أن السباق نحو

التسلح كان على أشده هو الذي تسبب في اندلاع الحرب²

وذلك راجع إلى زيادة قوة اثينا فاعتبرت سبارتا ذلك تهديدا لأمنها فقلدتها أما مكافلي

(1527/1466)، أكد في كتاباته على مبدأ أوحده وهو تركيز السياسية من مبادئ الدين و الأخلاق أما

توماس هوبز يؤكد مثل بودان على أن السيادة مطلقة لا ترد عليها أية قيود نتيجة للعقد الاجتماعي الذي

أبرمته الجماعة برضاها.³

حيث ساهم فكر الواقعيين الجدد رغم دراجات المختلفة لمفهوم الأمن ومسار الدراسات الأمنية خلال

فترة الحرب الباردة حيث كان الاهتمام في هذه الفترة على ما يمتلك القوة بين المعسكرين و ذلك رغم فترات

الانفراج الدولي التي شهدتها علاقات البلدين في بعض مراحل الحرب الباردة حيث قدمت نظرية التوازن

القوى لدى اتجاه الواقعي في العلاقات الدولية تفسيرا لطبيعة التوازن الدولي القائم خلال فترة الحرب الباردة

إذ حال التوازن القوى دون اندلاع حرب نووية بين القطبيين المتنافسين.⁴

¹:علاق جميلة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الجزائر و الآخر في المتوسط واقع وحقائق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29-30 افريل 2008

²:حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2004، ص10.

³:حموم فريدة، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة، ص10.

⁴:خديجة عرفة محمد الأمين، الأمن الإنساني، المفهوم و التطبيق في الواقع العربي الدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الأولى، 2009، ص12.

رغم الجهد الفكري الذي بذله الواقعيون الجدد إلا أنهم يرفضون رفضاً مطلقاً إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق والمرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسيادة سلامتها لان حقل الدراسات الأمنية يبقى يهتم بظاهرة الحرب ودراسة الخطر و استعمال ومراقبة القوة.

ومهما بلغ مستوى الخلاف في مدرسة الواقعية في أفكارهم من الدفاعية إلى الواقعية الجديدة إلا أنها تبقى منحصرة على مفهوم الضيق للأمن حيث حصرت بعامل القوة العسكرية وإقامة التحالفات القوية وهذا الشكل يتناسب مع البيئة الفوضوية للنظام الدولي وهذا ما يؤدي إلى مساعدتها على مسارعة في امتلاك القوة و النفوذ لتحقيق أمنها ضد أي تهديد خارجي محتمل وقوعه وهكذا أثبت رواد الواقعي أنه رغم التحولات التي مست الحياة الدولية لم تغير من أولية المسائل العسكرية في الدراسات الأمنية.¹

أما النظرية العقلانية تنظر إلى العالم وتصفه هو شيء يقع من الخارج وتهتم بكشف الأنماط المنتظمة للسلوك الإنساني فهي بذلك تفسر العالم الاجتماعي و تفسر عالم الطبيعة وعالم الفيزياء حيث نجد هذه الأفكار و المنطلقات في المذهب الوضعي و الذي يمكن تعريفه على أنه وجهة نظر تحدد كيفية إنشاء المعرفة و يقوم المذهب الوضعي على أربعة فرضيات هي :

- وحدة العلم: وبالتالي وحدة المناهج التي تطبقها العلوم الاجتماعية و علمية.
- التمييز بين القيم و الحقائق وضرورة التخلي من كل مفهوم مسبق.
- في العلوم الاجتماعية يمكن اكتشاف الأنماط المنتظمة بنفس الطريقة التي تبنتها في العلوم الاجتماعية وهنا يعتقد أصحاب النظرية التأسيسية أن كل دعاء الحقيقة يمكن الحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة و بالتالي إمكانية وجود تفسير العالم ثابت يمكن معرفته.²

أما التصور الليبرالي للأمن ينظر إلى الأمن نظرة إصلاحية حيث تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم و التعاون الدولي حيث ترجع جذورها إلى أفكار امانويل كانط للسلام الديمقراطي وبالنسبة

¹: حليلة حقاني، المرجع السابق، ص 29.

²: لحميس شيببي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

للبراليين فيعتبرون أن في العلاقات الدولية لا تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل هناك عدة فواعل لها دور أساسي لضمان الأمن فان مفهوم الأمن لدى البراليين فهو لا يقتصر على مفهوم القوة و البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية و ثقافية واجتماعية و اللبرالية هي مخالفة لطرح الواقعي الذي يركز على القوة فان البراليين يتطلعون من فكرة الأمن الاجتماعي وفقا قولدشين goldshine يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر وبالتالي فان النظرية اللبرالية تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول أو المنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات و الأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية.

حيث يرون أن معضلة الأمن يمكن تجاوزها و ذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى مرتفع من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول¹

ويؤكد هذا الرأي اللبرالية المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية و التعاون من اجل تفادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى فان خلق القواعد المشتركة و معايير أنظمة السلوك يفترض تفويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول.

مفهوم الأمن عند مدرسة كوبنهاغن:

كانت هناك نقاشات بين المفكرين في هذه النظرية خلال الفترة ما بعد الحرب الباردة و التي نادت ودعت بضرورة توسيع الأجندة الأمنية وكان هناك من طرف مدرسة كوبنهاغن مع هذه التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة بالإضافة إلى اهتمام على البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية و التطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الدولية و أفراد و الشركات المتعددة الجنسيات حيث

¹:أمنية دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-ص17.

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع و تعميق مضامين الأمن من خلال أعمال باري بوزان في كتابه PEOPLE.STATES AND FEAR عام 1983 الذي سعى إلى توسيع مجال البحث إلى قطاعات أخرى غير عسكرية تتمثل في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقطاع السيء بالإضافة إلى إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمن.

ويرى مشال ويليلم من MIEHEL WILLIAME أن مدرسة كوبنهاغن تبين شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في المنهج التقليدي الواقعي ويعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من انه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته.

وتعد نظرية الأمنية securitijotion من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة حيث طورها أولى ويفر ole woewer وترى هذه النظرية أن الأمن لا يمكن التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية محددة.¹

وقد حدد ويليامز النظرية الأمنية فقال أنها تدمج بين الأفكار الواقعية و الكلاسيكية المتأثرة بأعمال كارل سميث و أفكار البنائية الأخلاقية وقد أكد ويفر أن الأمن هو في جزء منه فحسه أن الأمن يفهم أفضل كفعل خطابي فهو يعني اعتبار الشيء ما كقضية أمنية يكسبها ذلك الإحساس بالأهمية و الاستعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه.

إذا فالأمنية كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على انه نتيجة لإعمال خطاب speech act أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار حدث ما على انه تهديد وجودي من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء surviral المادي أو المعنوي و تتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع

¹:أمنية دير، مرجع نفسه، ص18.

الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة، ويرى بوزان أن فواعل الامنة الأكثر شيوعا قد يكونوا قادة سياسيين بيروقراطية، حكومات، لوبيات، جماعات ضغط... الخ أما *desecuritization* للأمنية فهي تعني انتقال القضايا المؤمنة خارج حالة الطوارئ إلى عمليات المساومة الطبيعية للمجال السياسي فإزالة القضايا من الأجندة الأمنية يرجع إلى فشل التحرش الأمني.¹

الدراسات النقدية للأمن

تعد الدراسات النقدية للأمن *critical security studies* بمثابة نتائج الخلاصة أفكار مدرسة الفراكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر *max horkheimer* و تيودور أدورفو *theodor adorno* و بورغن هابرماس ، وهي نظرية تعتمد على أدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي فالأمن بمعنى الانعتاق هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق ويمكن أن تقسم الدراسات الأمنية النقدية إلى اتجاهين وهما اتجاه كل من كبت كراوس و ميشال ويليامز و اتجاه مدرسة ويلز التي ترجع بأصلها لأفكار ستيف سميث ورواها كل من كين بوث وريشارد وين جونز وهي مستوحاة من دراسات للسلام ليوهان غالتون علم 1970، وفيما بعد أبدت مدرسة الفراكفورت عدم رضاها على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التعددية.²

فيرى فريتشارد وين جونزيري انه يجب أن تركز الدراسات الأمنية على تحرير الإنسان يرى كل من krause أو williams ضرورة وجوب الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى أن التركيز على الأفراد و المجتمع و الهوية و يقترحون في تحقيق ذلك من خلال تشجيع التعددية الفكرية وتنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثير بمنهج واحد بعينه وهنا مهما يشككان فيما يتعلق بالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية التعددية هذه الأخيرة التي أطلق عليها روبرت كوكس بالنظريات

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة
² أمينة دير ، مرجع نفسه ، ص 19.

التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي و يركز بوث على مفهوم الانعتاق الإنساني لأنه فقط من خلال عملية الانعتاق هناك إمكانية للحصول أكثر على الأمن.

ويركز بوث على مفهوم الانعتاق الإنساني لأنه فقط من خلال عملية الانعتاق هناك إمكانية للحصول أكثر على الأمن ويقدم بوث تعريفا للانعتاق ويقول تحرير الناس كأفراد و جماعات من القيود البشرية و المادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به الحرب و تهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود مع الفقر و نقص التعليم و القمع السياسي وهكذا الأمن و الانعتاق وجهان لعملة واحدة الانعتاق بين القوة أو السلطة، الانعتاق نظريا هو الأمن من هذا التعريف يلخص بوث مفهوم الأمن في الانعتاق.

وكخلاصة لما سبق فإن مفهوم الأمن مفهوم مبني متغير يتسع ويصف وفقا لطرق تنازله كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة فردي ،قومي ، إقليمي ، دولي، فإن تحديد مفهوم ينطلق من حيث الدرجة العالية أو المتدنية و ليس من حيث الوجود التام أو العدم و توضيحه من مختلف النظريات وعليه فإن مفهوم الأمن قد يشمل أبعاد متكاملة من ناحية أمنية ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن بهدف إيجاد تعريف جامع للمن ومحاولة التوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي لتحديد الدقيق لمحددات الأمن و عناصره للوصول إلى مستوياته و نظرياته

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الإنساني و نشأته وإبراز ما يضيفه من جديد إلى مفاهيم الأمن في علاقات الدولية ثم ينتقل إلى أبعاده ومصادره ومدى التغيرات التي صاحبت مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأمن الإنساني

حيث يتناول هذا المطلب تعريفات الأمن الإنساني و نشأته والمرتكزات الأساسية للأمن الإنساني. لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة جدل كبير بين بعض المختصين و الباحثين حول مسألة نهاية عد نهاية الحرب الباردة ففي الوقت الذي نجد فيه البعض يرى انهيار الاتحاد السوفياتي و بروز الأحادية القطبية بزعامة الولاية المتحدة الأمريكية وهذا ما أحدث اختلال في ميزات قوى العالمية وهذا ما أدى إلى ظهور تحول في مفهوم الأمن بعدما كان يهتم بالدولة بحد ذاتها أصبح يهتم بوضع الفرد¹ وطرح من خلالها فكرة مفهوم الأمن الإنساني خلال السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين حيث أثير الحديث عن مفهوم امن الأفراد أو الأمن الإنساني من خلال مناقشة ابرز التحديات ومصادر تهديد الأمن الإنساني وذلك في أعمال و تقارير بعض اللجان المستقلة مثل لجنة تقرير الأمم المتحدة و كذلك من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية و كان ذلك نتيجة تفاقم الصراعات الدولية في العالم المعاصر.

لقد شهدت الساحة الدولية عدة صراعات و حروب وليس أمام وسلام و عند استقرار تاريخ البشرية الإنسانية القديمة و المعاصرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى العام 2000 شهد العالم أكثر من 250 حرب إقليمية و دولية ولهذا كانت الصراعات و الحروب منتشرة في تلك الحقبة و مخالقاتها في مختلف المجالات وهذا ما صاحبها البحث عن مصادر تهديد الأمن الإنساني و مفاهيمه و العمل على تطبيقها في العلاقات الدولية.²

¹:حموم فريدة، المرجع السابق، ص33.

²:إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، ص42-سنة 2013

ومن المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين 20 هو مفهوم الأمن الذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر و التهديدات فبظهور هذا النوع الجديد من التهديدات ظهر مفهوم الأمن الإنساني.

هناك العديد من التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال الدراسات و الأبحاث التي أجراها الفقهاء حول مفهوم الأمن الإنساني إلا أن يوجد اختلافات حول مفهوم و تدقيق في التعريف حيث توضح هنا خديجة أمين بالرغم من وجود اتفاق بين التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني حيث أن وحدة الأساسية لتحليل هو الفرد بدلا من الدولة أما بالنسبة لتقرير التنمية البشرية لعام 1994 هو الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت لمفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار المفاهيمي فكانت نقطة البداية لإطلاق مفهوم الأمن الإنساني ومن هذا المنطلق يتضح أهم التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني من خلال عدة منظورات:

• الأمن الإنساني من منظور عام:

يمكن الإشارة إلى تعريف خديجة أمين للأمن الإنساني على أنه: "الأمن الإنساني جوهر الفرد إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات المنية القائمة و إنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة كل ما يهدد امن الإنسان".

فيما يعرف تايلر أوين الأمن الإنساني: "حماية النواة الحية للبشر كلهم من المخاطر المخرجة و المصرة سواء أكانت بيئته اقتصادية ،غذائية أو صحية".

• الأمن الإنساني من منظور ثقافي:

يتطرق الحسن بن طلال في مقاله المنشور في جريدة الأهرام إلى البعد الثقافي في مفهوم الأمن الإنساني بحيث يعتبر الأمن الإنساني يتجاوز الاقتصاد ليعتمد على الحقوق والواجبات والحريات و تسعى إلى تطوير سياسات التي تخدم الإنسان و الإنسانية و تعزز الديمقراطية و العدالة الاجتماعية.

• الأمن الإنساني من منظور المساواة و العدالة الاجتماعية:

يرى بوكيونتاكس KUKIEETOTASK أن الأمن الإنساني هو تجربة إزاء الخوف و الحرية إزاء الحاجة و يعرف الأمن الإنساني لا يعني الحفاظ على الحياة فقط وإنما أيضا الحياة بكرامة و حرية المساواة والتكافؤ في الفرص و تنمية القدرات البشرية و يعني الحريات الأساسية و حماية الناس من التهديد و الأوضاع القاسية و تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة و المنتشرة و الممتدة زمنيا و واسعة النطاق التي تتعرض لها حياته و حريته و كرامته.¹

و التعريف الحديث للأمن الإنساني هو: "أمن الإنسان من خوف ومن القهر و التهميش و الحاجة و الحرمان و عدم التمكين الاجتماعي أي محاولة خلق ديناميكية كدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي و بيئته" فعلى الرغم من الإجماع الواسع على هذا التعريف إلا أنه مع ذلك توجد تعاريف كثيرة للأمن الإنساني قد عرفته على أنه حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق و حريات الإنسان .

وذهب كل من JOHANCELS و sodohoagata إلى اعق من ذلك بتعريفهم للظاهرة كأنها مجموعة من عمليات حماية الحريات الأساسية الضرورية لبقاء الإنسان و التنمية أي حماية الإنسان من التهديدات الخطيرة سواء أكانت طبيعية أم مجتمعية مع تمكين الأفراد والمجتمع من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خياراتهم بذاتهم بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان² ، وتركز معظم الدراسات و المؤتمرات حول تفاعل الأديان والحضارات والثقافات على التسامح كقيمة إنسانية وتربوية و ثقافية بمقتضى

¹:دعنام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص45.

²:امحمد برقوق، الأمن الإنساني و مفارقات العولمة، نقلا عن موقعه <http://berkouk-mnand.yolasite.com>

العمل على تعميمها في سبيل السلام بين الشعوب لكن يقتضي إدماج مفهوم التسامح في رؤية إستراتيجية شمولية لان التسامح يتلازم مع عناصر أخرى.

إن إعلان مبادئ بشأن التسامح مع الذي وضعته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة المجتمعية في باريس في دورة 27 للمؤتمر العام في الفترة أكتوبر، إلى نوفمبر 1995 أن التسامح لا يعف المساومة أو التنازل أو الشامل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف ايجابي فيه إقرار بحق الآخرين¹

وبينما قدم وايفر waever مفهوما متخصصا للأمن وهو الأمن المجتمعي societalsecurity حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة و الظواهر العابرة للحدود وغيرها من الظواهر العابرة للحدود وغيرها من الظواهر التي تهدد المجتمعات² لأنها تنافس قيمها الأصلية على الأساس أن الرموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية و التقدم حتى أطلق على هذه الظاهرة مصطلح تحديث modernization وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المختلفة لاسيما وان هذه القيم من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة وهي مصدر العنف للاستقرار لذا فانه في سياق العولمة والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعيته الأمن لا الدولة وإن مفهوم الأمن كغيره من مفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية وتشهد تحولا في مضمونه على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و كل هذه العوامل فرضت على العالم تقييم جديد للعلماء في العلاقات الدولية لإعادة النظر في هذا المفهوم ،فبعدها كان هذا المصطلح يدل على أمن الدولة و مرتبط ارتباط وثيق بالقوة العسكرية فأصبح يأخذ طابع جديد جراء ظهور تحديات وعوامل جديدة تمس الفرد لا الدولة مثل العولمة و الأمراض.³

¹: المجلة العربية للعلوم السياسية، الجامعة العربية، العدد الحادي عشر، 2006، ص - ص71.73

²: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية و النشر و التوزيع، الجزائر، ص25

³: أحمد الرشيد ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص3

حيث تمثل هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة المفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية خاصة مع تزايد أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي فظهور مجموعة من المشاكل و القضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل واليات حكومية محلية أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية ولاسيما و أن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها¹.

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافق حول مضمونه فهو احد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهاية القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة ورغم أن هذا المفهوم نجده في بعض المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية و القانون الدولي المنظم لهذه العلاقات كحقوق الإنسان و الأمن الجماعي الدولي إلا انه اخذ يتبلور كمفهوم له كيان مستقل وكمصطلح جديد بعد الحرب الباردة فمنذ تسعينات القرن العشرين استعمل الأمن الإنساني من قبل عدد كبير من الدول و المنظمات الحكومية و الغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات و النشاطات و تأطيرها².

وحيث عرف لليود اكسورد الأمن الإنساني على انه حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف وهي وضعية تتميز بغياب تجاوزات للحقوق الأساسية للأشخاص لأنهم و لحياتهم وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد و كغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية³ ويشكل الأمن الإنساني مقاربة جديدة بكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركات الاستقرار

¹ :james n.roseman.the united nations in turlslent world ,clondon,rienner publishers ,1992.p28.

². خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الثاني، سنة 2012، ص525.

³. حموم قديرة، المرجع السابق ذكره، ص44.

بالحقوق و تمكين الإنسان منها و الانتفاع الفعلي بها فالأمن الإنساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان.¹

ومن هنا يمكن أن نشير إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالأمن الإنساني

أولاً: الأمن الإنساني وأمن الدولة، وهنا يقصد بأمن الدولة حماية حدودها من المخاطر التي قد تهددها ويقوم بصدها بواسطة قوات عسكرية أما من ناحية أمن الإنسان هو يشمل أيضا حماية الأفراد من التلوث والمخدرات والإرهاب العابر لحدود الدولة الوطنية ويعزز أمن الإنسان و أمن الدولة كل منهما الآخر وهنا يمكن أن نشير بدون أمن إنسان لا يمكن تحقيق أمن الدولة و العكس صحيح فامن الإنسان يبحث على عدة متغيرات إضافة لامن الدولة بشكله التقليدي حيث أن تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس بل يتضمن أيضا تمكين الناس من أن يدافعون على أنفسهم.²

ثانياً: علاقة الأمن الإنساني بالتنمية البشرية: حيث هنا تشمل التنمية عدة مجالات منها التعليم، الصحة و الثقافة و البيئة فالتنمية الإنسانية تصل بوضوح سياسات اقتصادية و اجتماعية تركز على البشر و الحياة الكريمة كهدف نهائي إن كلا مفهومين مختلفان من حيث أن التنمية البشرية تمكن الناس من توسيع اختياراتهم في حين أن الأمن الإنساني يمكن في ممارسته هذه الخيارات بحرية و بالرغم من أن هناك متغيرات تربط بينهما كالفقر³ وأيضاً توجد صلات بين الأمن الإنساني و التنمية البشرية فالنقد في مجال من هذين المجالين حسب التعريف و المحتوى يعزز من الفرص كما أن الفشل في أي مجال منهما يزيد من حدة الخطر حيث أن الأمن الإنساني مفهومه يهدف إلى الوفاء باحتياجات الأفراد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية فهو مفهوم متعدد الأوجه و تجسد مفهوم الأمن خاصة في قمة كوبنهاغن

¹: أمحمد برقوق، الأمن الإنساني، مقارنة المعرفية نقلا عن موقع <http://berkouk.mrand.yola.sire.com>

²: منى حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني، دراسات المستقبل، ص65

³: منى حسن علي، مرجع نفسه، ص65.

مارس 1995 حيث عبر المجتمع العالمي في هذه القمة عن موافقه بان التنمية و العدالة الاجتماعية هي أمور لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق استمرار السلام و الأمن داخل و فيما بين الأمم.¹

ثالثا: الأمن الإنساني و الأمن المجتمعي: إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يتفق من عدة محاولات التي ركزت على البعد الاجتماعي في الأمن القومي وهذا يعني التحول من الدولة إلى مجتمع فان مفهوم الأمن الإنساني لا يمكن أن يكون مرادفا للأمن المجتمعي فبالرغم من كلا المفهومين يتفقان على عدم أولوية البعد العسكري و السياسي في الأمن على حساب بقية الأبعاد إلا أن الأمن المجتمعي مازال يرى أن الدولة وحدة التحليل الرئيسية في حين أن الأمن الإنساني يراها كمصدر محتمل للتهديد و يدعو إلى التحرك اتجاه كيانات اقل من الدولة أو أعلى منها لحماية البشر كما يتضمن الأمن الإنساني أبعاد مختلفة تزيد عن مجرد الحفاظ على الهوية التي تمثل محور سياسيا ورئيسيا في الأمن المجتمعي حيث يرى دعاة أمن البشر و الأفراد أن الدولة مصير محتمل لتهديد الأفراد سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.²

علاقة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان يمثل احترام حقوق الإنسان جوهر حماية أمن الإنسان ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر سنة 1993 على عالمية وترابط حقوق الإنسان بجميع الناس ولابد من التمسك بهذه الحقوق على نحو شامل أي التمسك بالحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما هو معلن في الاتفاقية الملزمة في القانون والمنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة سنة 1948 ولذلك فان حقوق الإنسان والتمسك بالقانون الإنساني أمران ضروريان للأمن الإنساني في حالات الصراع كما هو الحال فيما يتعلق بمعظم القوانين الدولية التي كانت تنظر إلى حماية حقوق الإنسان من منظور أساسه الدولة أي التزامات بوجبات الدول نحو الأفراد ومن ثم كان محور تركيز حقوق الإنسان هو رصد الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات.³

¹: محمد احمد على العدوي، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الانسان، دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة ، قسم

العلوم السياسية و الإدارة العامة، جامعة أسيوط ، القاهرة، ص07

²: محمد احمد علي العدوي، مرجع سبق ذكره، ص06.

³: الهام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص52.

حيث حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

- 1- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان.
 - 2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
 - 3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.
 - 4- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين الأول وهو حرية من الحاجة و الثاني هو الحرية من الخوف.
- ويأخذ مفهوم الأمن الإنساني بعدين أساسيين هما:

1- التحرر من الخوف.

2- التحرر من الحاجة.

أما المرتكزات الأساسية لمفهوم الأمن الإنساني يرتكز الأساس على صون الكرامة البشرية و كرامة الإنسان وكذلك تلبية احتياجات المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسة تنمية رشيدة و أن التهديد العسكري بين الخطر الوحيد لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي.

و الأسس و الدائم التي يقوم عليها مفهوم الأمن الإنساني وهناك عدد آخر من الأسس أو الدائم التي يقوم عليها المفهوم ومنها :

- 1- الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني هي ما يطلق عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية و تحقيق الديمقراطية ومن ثم يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي بدلا من الإدارة العسكرية.¹

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة.

2- إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية فهنا لابد أن يتم بطريقة قانونية و جماعية وتحت مظلة المنظمات الدولية فالدول و المنظمات الإقليمية و الدولية يجب أن تتفاعل معا لتشكيل قواعد في مجالات الأمن الإنساني إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني.

3- رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لامن الدولة فانه لا يعني تهميش دور الدولة ففي التحليل النهائي للدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن لمواطنين خاصة في ظل تعدد مصادر تهديد امن الأفراد في ظل العولمة.

4- أن أي سياسة اقتصادية أو أمنية لصانع القرار يجب أن تشمل على بعد اجتماعي ويركز مفهوم الأمن الإنساني على أن السياسات العامة ينبغي أن تتركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد و الاستعباد.

5- إذا كان وفقا للمنظور التقليدي للأمن يعد مبادرة مقربة فان تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف من اجل التنمية البشرية المتوازنة و الأمن جماعي طويل المدى ترتب على ذلك الحاجة إلى بلورة مفهوم جديد أوسع نطاقا من مفهوم الأمن الجماعي هو الأمن الإنساني.¹

خصائص الأمن الإنساني:

حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربع خصائص أساسية لمفهوم الأمن الإنساني هي أولا الأمن الإنساني مفهوم كوني يخص كل إنسان في العالم لان التهديدات و التحديات المشتركة بين كل البشر كالجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و التلوث البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تختلف حددتها من منطقة إلى أخرى من العالم ولكن كل هذه التهديدات لأمن الإنسان هي حقيقة و متنامية.

¹:انعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سبق ذكره، ص53.

ثانيا: ترابط مكونات الأمن الإنساني فلما يتعرض أي إنسان لتهديد ما في أي مكان في العالم فإن كل الدول تكون معنية بالأمر ،لان المجاعة و الأوبئة و الفقر و التلوث و المتاجرة بالمخدرات و الإرهاب و الصراعات العرقية و التفكك الاجتماعي ليست أحداث معزولة و محصورة فقط داخل الحدود الوطنية¹

ثالثا: الوقاية في بداية الأمر لتفادي أقل تكلفة لتحقيق الأمن الإنساني

رابعا: الأمن الإنساني هو جوهر الإنسان في حد ذاته وهو يهتم بتحسين مستوى المعيشي له في هذا الصدد قد اوضح الباحثون الكنديون خصائص الأمن الإنساني وهذا من خلال استنتاجها من تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام، 1994 من جهة و تكيفها مع السياسة الخارجية الكندية من جهة أخرى وذلك من خلال النقاط التالية:

- هو مفهوم شمولي حيث يشمل كل المصادر المتنوعة لعدم الأمان الفردي التي تتعلق بالحاجة بالإضافة إلى العنق الجسدي.
- يركز على حقوق الإنسان للأفراد ويؤكد على دور الحكومة كمصدر عدم أمان لمواطنيها.
- يحترم المجتمع المدني كفاعل مميز يقلص ضمنيا من دور الحكومة.
- يهدف لان يكون منظور شامل.
- يبرر التدخل الخارجي للمجتمع المدني في البلدان التي تمر بأزمات إنسانية وكذلك حددت لجنة الأمن الإنساني مميزات وخصائص الأمن الإنساني البشرية عام 1994 وتتمثل هذه المميزات في:

أولا: أن الأمن الإنساني محوره الإنسان أو الفرد ،حيث يضع الفرد في مركز التحليل .

ثانيا: متعدد الوظائف ويشمل قطاع اقتصادي و سياسي و مجتمعي و بيئي و غذائي وصحي.

ثالثا: شامل .

¹: أمينة دبره، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة -دول القرن الإفريقي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2004، ص40.

رابعاً: محدد السياق .

خامساً يتميز بالوقاية الموجهة.¹

أما من حيث مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني نشير إلى :

1- **مقاربة أسننة الأمن:** تقوم هذه المقاربة على أساس الحق في السلم وذلك يجعل الفرد الإنساني

محور كل العمليات السياسية أي بمعنى جعل و اعتبار الأمن ذو بعد إنساني وهي تركز على

حماية الأشخاص و الجماعات من العنف أي تصويرهم من الخوف إن خلق عالم امن و إنسان

متحرر يعني القضاء على كل أشكال النزاعات أو التقليل من انعكاسات السلبية على الأفراد

متبعين في ذلك كل الوسائل حتى التدخلات الإنسانية.

2- **التدخل الدولي الإنساني:** يبرز كأسلوب جديد بعد الكوارث الإنسانية و توسيع مفهوم الأمن

و ظهور مسألة حقوق الإنسان كمسؤولة جديدة تقع على عاتق المجموعة الدولية في خضم

الصعود القوي لمقاربات الأمن الإنساني.²

ويعرف التدخل الإنساني بأنه مجمل العمليات التي تهدف إلى القيام بمهام إنسانية في مناطق

الأزمات كتأمين وصول مواد ودعم وحماية المناطق الآمنة و المدنيين، وهنا يبرز فكرة حماية و

ترقية حقوق الإنسان كركيزة أساسية بني على أساسها التدخل الدولي الإنساني.

3- **إنشاء محكمة الجنايات الدولية:** دفع تزايد الجرائم و الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأفراد جراء

ارتفاع حجم وحدة النزاعات الاثنية و الطائفية بعد الحرب الباردة كما حصل في كل من روندا

و البوسنة إذ تصاعدت الأصوات الداعية إلى حماية حقوق الإنسان كعنصر أساسي في

المفهوم الجديد للأمن الإنساني وهو ما انعكس في تبني الأمم المتحدة المحكمة الجزاء

الدولية في 1998/07/17 كإجراء عملي رادع يهدف إلى حماية حقوق الإنسان و ضمان

¹: أمينة دير ، نفس المرجع، ص49.

²: بشكيث خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الغربي، ص55.

السلم و الأمن للمجموعة البشرية زيادة على هذا نجد إقرار معاهدة حضر انتشار الألغام الأرضية سنة 1998 وكذلك مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، تهدف كل هذه الأعمال لضمان امن الإنسان من الخوف لان جوهر الأمن هو شعور الفرد الإنساني بتواجده في محيط امن يمكنه من العمل على تحقيق خياراته في ظل مستوى تنموي ملائم و مستقر.

مقاربة انسة الأمن في مقابل التنمية الإنسانية المستدامة، إن الفصل الموجود بين المقاربتين المتشكلتين للمقاربة الأمنية الإنسانية فكليةما سبعان لحماية الفرد الإنساني في زمن من السلم و الحرب و يعملان على خلق الأمن العالمي و يتجلى هذا من خلال إبراز التفاعل الموجود بينهما.

ويتضح أن المقاربتين انسة الأمن و التنمية الإنسانية المستدامة، تقويان و تصعقان بعضهما البعض وهما مترابطتان وهو ما يستدعي العمل وقت السلم على تقوية التنمية الإنسانية المستدامة و تجنب النزاعات المسلحة ومن جهة أخرى العمل وقت النزاع، أو بعد انتهائه على زرع سبيل تمكين الإنسان من تحقيق خياراته عن طريق خلق شروط تنمية إنسانية مستهدفين تغيير بيئة اللاأمن إلى بيئة أمنة.¹

المطلب الثاني " أبعاد الأمن الإنساني

وهنا يقصد بالإبعاد هي المستويات التي تمس الفرد وقد تختلف باختلاف أشكالها و احتياجاتها حيث نذكر من بين هذه الأبعاد التالية:

✓ **البعد الاقتصادي:** حيث يتعلق بضمان حد ادني من فرص العمل وتحقيق التنمية إذ أن نهاية

الحرب الباردة أدت إلى نشوب حرب ذات طابع اقتصادي بين مختلف الأقطاب والقوى كما

أن تعاظم دور العولمة أدى إلى زيادة حدة هذه المنافسة خاصة مع أنها أداة قوية لتحرير

التجارة الدولية ويعني كذلك أن لكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة

¹: بشكيث خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي، ص56.

للحفاظ على وجوده للموارد و لتحسين النوعية المادية للحياة الاجتماعية وضرورة ضمان

وتوفير كل ما يعد حيويًا لبقاء الفرد.¹

وهنا عادت ما يدرك الأمن الاقتصادي اعتمادا على وجهتين فحسب التقليديين بعض الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهل هذه الأخيرة السباق نحو التسلح أما من جهة العسكرية نظر التوسعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول ومن أبعاد الأمن الاقتصادي نشير إلى المؤشرات التالية:

يشمل التناقض بين الشمال الغني و الجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز و المحيط المظهر الأكثر خطورة و تغذية للأمن.

- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة و الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية.
- التخوف من تكرار الأزمات الاقتصادية العالمية و منشاته الاقتصادية الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وقد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول حسب التقليديين برفاهية الفرد مما يعني التحرر من الجوع و الفقر.²

✓ **البعد الغذائي:** يعني التحرر من الجوع وهو و الترقية الأساسية للحق الإنساني الأساسي في

الغذاء وهو عنصر هام في نوعية الحياة وبوضعية التغذية و الصحية وهذا الحق ذكر في

المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ،حق كل فرد في مستوى

ملائم و كافي له و لعائلته.³

وكذلك في الغذاء و الملبس و المسكن الكافي و يقر الحق الإنساني لكل فرد في أن يكون بمأمن

من الجوع و توجهت المقاربة الرسمية للقمة العالمية للغذاء سنة 1996 أكثر نحو الحاجات وليس الحقوق

¹: خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص 01.

²: علاق جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³: تموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

فالأمر يتعلق بالتعليق سنة 1996 أكثر نحو الحاجات وليس الحقوق ،فالامر يتعلق بالتقليل في 2015 عدد من يعيشون في سوء التغذية إلى 50 مقارنة بما هو عليه في 1996 وعرف الأمن الغذائي في البداية على انه قدرة أو المناطق العاجزة في داخلها الوصول إلى قاعدة إنتاجية لتسوية استهلاكية موجودة فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي على انه مدى تحصل كل فرد وفي كل وقت على غذاء كان تمتعه بحماية صحية و ايجابية.¹

عرف الأمن الغذائي في البداية على انه قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية استهلاكية موجودة فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي أما بالنسبة للبنك العالمي فهو يعرف الأمن الغذائي على انه مدى تحصل كل فرد في كل وقت على الغذاء و يتحقق الأمن الغذائي بحصول الفرد في كل وقت على غذائه الأساسي و الضروري و بالنسبة إلى الأمم المتحدة فان توافر الغذاء ليس هو المشكلة بل الطريقة توزيعه ونقص القدرة الشرائية عند الأفراد وأيضاً بتحقيق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية و الاقتصادية على أغذية كافية و سليمة و مغذية تلبي حاجاتهم الغذائية و تناسب أدوارهم الغذائية كي يعيشوا حياة صحية جيدة ،لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من شعوب الأرض هو مأساوي جداً.²

✓ **البعد الشخصي:** هنا يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر على جنسه ولغته ومواطنته أي بغض النظر عن كل ما تميزه بالأفراد ومن خلالهم الجماعات الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معاً، في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم إلى تهلكة ومن حق الفرد أن يشعر بأنه يخضع للإكراه و للعنف أي مكان نوعه أو مصدره سواء ذلك الممارس من طرف جماعات إرهابية أو إجرامية أو ذلك الممارس

¹: نفس المرجع ،ص 67

²: إنعام عبد الكريم المرجع السابق، ص 66

من قبل السلطات وله الحق أن يعيش في محيط خال من المخدرات ومن الجماعات

الإرهابية التي تهدد تواجد الشخصي و النفسي.¹

العنف ليس ظاهرة عفوية بل نتاج مجتمع متميز بلا مساواة و بإقصاء ونقص المراهنة المؤسساتية أو الاجتماعية كما أن الفقر و الإقصاء قد يؤديان للعنف فلا يحق لأي كان أن يعرض سلامته البدائية للتعذيب أو البتر وهي الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي بحقوق الإنسان و العهدين المواليين له وكذا في الإعلانات الجهورية والدساتير الداخلية.

✓ **البعد الصحي:** يقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من المرض و العوز لضمان تحريره

من المرض و الحق في توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاج و وقايته من الأمراض خاصة منها الفتاكة و السريعة الانتشار فالإهمال الصحي يؤدي إلى موت الآلاف وبصورة أخطر الفئة المنتجة المتمثلة و الأمر الذي يؤكد يوميا في إفريقيا.

أصبحت العديد من الدول في إفريقيا مهددة بفقدان احد مكونات الدولة المتمثل في العنصر السكاني نظرا بتهديد مرض السيدا الذي ما فتئ يفتك بالمئات يوميا وتكمن الخطورة في انه يمس بصورة أوسع الشباب وكذلك النساء فأصبحت العديد من الدول مهددة بالزوال كون شعوبها مهددة بالانقراض.

✓ **البعد البيئي:** أصبح للأمن معنى عميق يتجاوز الاستعمال التقليدي المحصور في الدفاع

عن سيادة الدولة من أي اعتداء خارجي إذ أخذ يربط بالتهديدات الايكولوجية الأمر الذي دفع بالمختصين للحديث عن الأمن البيئي فنجد أن طبقة الأوزون و الثقب الذي حدث فيها أضحي يهدد الشعوب أكثر مما هي مهددة بالسلاح كما يقتل المرض و الجفاف مثلما يقتل السلاح نفسه أصبحت البيئة جزءا من مذكرات و الأبحاث الأمنية لعدة أسباب.²

¹: جموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص68
²: نفس المرجع، نفس الصفحة

✓ **البعد الجماعي:** هو حية المشاركة في الحياة الاسرية كواحدة من جماعة أمنية ويهدف لبقاء الثقافات ويتدرج فيه كل من الأمن الاجتماعي و الثقافي و يعني الأمن الاجتماعي و نوعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن.

✓ **البعد السياسي:** يحق للفرد التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه وفي المشاركة في الحياة السياسية وفي تشكيل جبهة المعارضة سواء في صورة أحزاب أو جماعات ضاغطة أو في ظل جمعيات سياسية ويحتوي الأمن السياسي كذلك الحرية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان دون حرق لها، أو تعرضه للإكراه أو العنف لا يتهدد الأمن السياسي بمظاهر الإرهاب الدولي و الاحترام بقدر ما يكون مهدد من طرف سلطات الدولة التي تلجأ إلى الإجراءات التعسفية للبقاء مهيمنة على الحكم فيعيش الفرد في الخوف ورعب دائم لغياب سلطة القانون وقضاء عادل غير متجبر مما يجعل من الدولة تهديد للأمن الإنساني في حد ذاته.¹

✓ **البعد المجتمعي:** يعتبر البعد المجتمعي موضوع مركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إذ أن التطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد نشاطات منظمة الجريمة العابرة للحدود كتجارة المخدرات، تبويض الأموال تجارة المعدات النووية و الإرهاب البيولوجي والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وتمثلت مصدر القلق لدى الدول و المجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات كما يعتبر الإرهاب احد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية.²

¹: حموم فريدة، المرجع نفسه، ص70.

²: منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر في الأمن كفاعل في المنطقة، ملتقى دولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وافاق، جامعة منتوري، قسنطينة، ص04

✓ **البعد الثقافي:** إن لتغيرات الثقافية أهمية بالغة في نظام السياسي حيث تعبر على الوجه العام لتوجيهات القيمة التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين سواء اكتسبت من الماضي أو عبرت و تمت في واقع اجتماعي في حد ذاته وعليه فإن البعد الثقافي مرتبط اشد ارتباط بالأمّن المجتمعي وذلك راجع إلى العلاقة بين الثقافة و المجتمع حيث يعتبر البعد الثقافي من أكثر الأبعاد الذي يأخذ طابع حساس نظرا لأهميته في النظام الدولي وهذا ما جاء به صامويل منتفتون في كتابه صدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو طريق صحيح و تفاعله مع مختلف الأفراد إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين اتفاقات كلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة وتلك الاتفاقات المعروفة وهنا التمييز بين النفقات و هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى بخلق حالة من الصراع الثقافي و التي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية.¹

✓ **البعد النفسي:** هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف و التهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة تفها قيمها أمام تهديد الوجود البقاء ولذلك تكون أمام تحدي أمني جديد وهو ما يتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات حيث من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الأمن و إدراكه يكون داخل دانية الفرد الذي ينميها وليس أمن الجماعة وهنا يمكن أن نشير إلى كتابات كل من كوهمان التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن و الدراسات الأمنية حيث تتفق على العامل المشترك للأمن وهو تحرر من الخوف وكذلك كتاب بيكولن الذي يقول في هذا الصدد إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي

النتائف: هو كثرة الثقافات داخل المجتمع و اختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام
¹ محمد الملي، الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن العربي، التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1996، ص 117

يعني أن تكون الدولة في وضع قادر على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية و البشرية أن تجعل أفرادها يشعرون بالتححرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي و مساهمتها في تحقيق الأمن الدولي و التحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره أن العالم يسوده مظهر الخوف وهذا ما يعيق الفرد في ارتقاء في انجازات وتحقيق الذات.¹

المطلب الثالث: مصادر الأمن الإنساني

في هذا المطلب يتناول المصادر للأمن الإنساني و التي تتمثل في قسمين أولاً المصادر الخارجية و ثانياً المصادر الداخلية.

1- المصادر الخارجية للأمن الإنساني:

هناك العديد من مصادر الخارجية التي تهدد الأمن الإنساني و التي نختصرها فيما يلي:

1- الإرهاب الدولي: يعتبر الإرهاب الدولي احد الجرائم الدولية الموجهة ضد النظام العام الدولي وهو نوع من الحرب المدمرة غير المغلقة بين الإنسان و أخيه الإنسان وبين الفرد و الدولة والذي يهدد السلم و يفكك دعائمه² حيث عرفته المعاجم الحديثة و خاصة الأوربية يطلق على الإرهاب اسم TERRORISME وتخص كل من يهدد حياة الآخرين وأمنهم بطرق مختلفة سياسية أو دينية أو عرقية ومنذ الثمانينات القرن العشرين إلى اليوم أصبحت كلمة الإرهاب تطلق غالباً على التيارات الدينية المشددة³

¹:خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995. ص 08

²:بوشي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق و علوم سياسية، 2012، ص 04.

³:أعلية علاني، المؤتمر الدولي الأول لوزارة حقوق الانسان تحت شعار الارهاب انتهك لحقوق الانسان، بغداد، 9.10. أكتوبر بمداخلة الارهاب في تونس الجذور وفاق التجاوز وطنيا وعربيا.

2- الهجرة الغير شرعية: وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو الغير الشرعية و الغير نظامية

ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي أو في الدول

النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق و المغرب العربي وهي الاتجاه نحو الضفة الشمالية

للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت بتأشيرات مزورة و الذهاب للسياحة دون

رخصة أو لتحقيق حكومات شخصية أو الاكتشاف العام الآخر.

3- الجريمة المنظمة: وهي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة ويضع بين طياته

الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد و الدقة يفوق النظم التي تسببها أكثر

الحكومات تطورا و تقدما يخضع أفرادها للإحكام القانونية سنوها لأنفسهم تفرض أحكاما بالغة

القسوة على ما يخرج عن الجماعة و يلتزمون في أداء أنشطتها الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة

يستفيدون من أرباح طائلة.¹

4- المخدرات: أن المخدرات لا تشكل فقط خطرا على الأفراد أو على المسألة الأمنية فنظر تتعدد

أبعادها فإنها تؤثر على المسائل العسكرية و الاقتصادية والسياسية و البيئية الأمر الذي جعل

من محاربتها عسكريا وسيلة غير كافية وتهدد المخدرات معظم الديمقراطيات الهشة في أمريكا

اللاتينية وفي جنوب وسط آسيا حيث لا يمس خطر المخدرات الدول الفقيرة فقط بل كذلك الغنية

منها خاصة الأماكن الفقيرة منها ففي الدول الغربية استهلاكها يزيد من اللأمن في المدن ويثقل

ميزانية الصحة وهي جد مرتبطة بتطور مرض السيدا و تمس المخدرات في الولايات المتحدة

الأمريكية وضعيات الاندماج الاجتماعي للبؤساء خاصة ذوي الأصل الإفريقي مما دفع بها

لإعلان الحرب على المخدرات حتى خارج حدودها نجد انه في 1986 وافق الرئيس ريغن على

مرسوم سري يربط التجارة غير الشرعية للمخدرات بتهديد الأمن الوطني حيث تساهم المخدرات

¹:خنف فايزة، البعد الأمني للهجرة الغير الشرعية في إطار العلاقات الاورمغربية 1995-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات إستراتيجية وامنية الجزائر 3، 2010-2011، ص12.

في الانحطاط الأخلاقي و الضعف العام للبنى الاجتماعية وتزايد من الانقسامات داخل المجتمع مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة ومعرضة إياها للانقسامات وهناك ترابط بين المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية و تجارة الأسلحة و المخدرات.

5- **تبييض الأموال:** ويقصد بتبييض الأموال أو غسلها وإعادة دمج تلك المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة بهدف جعلها أموالاً مشروعة وقطع الصلة بينها و بين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات وبذلك تختفي الجريمة باختفاء أثارها وعملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة تمكن من تسهيل عمليات ارتكاب جرائم عديدة منها التجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات والتوسع من دائرة الفساد السياسي و الإداري بنشر الرشوة و الاغتيالات و الإرهاب و بفضل هذه العمليات يتطور الإجرام و المتاجرين بالمخدرات و بالأسلحة يتحركون بنوع من السهولة لتوفير الأموال التي أصبحت بصورة مشروعة.¹

6- **التجارة الغير مشروعة في السلاح:** تتمثل الأسلحة الخفيفة الأداة الرئيسية للجريمة المنظمة في التجارة غير المشروعة في التسليح ويقوم عادة تجار الأسلحة بدور رئيسي في تحريكها وعقد الصفقات بين المصدرين والمستهلكين الذي عادة ما يمثلون أما دولا منتجة للأسلحة يبيعونها لثوار أو للمعارضين لحكومات محددة أو يصدرونها لجماعات مسلحة كعصابات الجريمة المنظمة وهذه الآثار المدمرة للتجارة غير المشروعة في السلاح أثرت على أمن الإنسان و سلامته وخاصة بأن القوانين المنظمة لتجارة السلاح بين الدول غير واضحة.

7- الاتجار بالإنسان TRAFFIKING HUMANBEING

¹:حمو فريدة، مرجع سبق ذكره، ص54

إن الفقر المدقع و الحاجة المادية قد قاد إلى تجارة بالبشر عبر الحدود القطرية بارادة الفقراء في بعض الأحيان و أحيانا غير إرادتهم وتشمل هذه التجارة غير الإنسانية الرجال و النساء و الأطفال و يتم نقل هؤلاء الضحايا طوعا في بعض الأحيان و قسر في معظم الأحيان ليعملوا كخدم لمنازل كما يتم دفعهم أحيانا لحمل السلاح في حروب لا يعرفون من أسبابها .

إن التجارة بالبشر قد تعولمت و اتسعت شبكات المافيا التي كانت تعمل في مناطق محدودة وسعت لإنشاء أسواق جديدة من هذه التجارة الفاسدة.

المصادر الداخلية للأمن:

إن مصادر التهديد الداخلية للأمن الإنساني تتمثل فيما يلي:

- **التدهور الاقتصادي:** إن الأمن الإنساني يعني تمكن الناس من ممارسة خياراتهم بأمان و حرية و أن يكون في وسعهم أن يستفيدوا نسبيا من الفرص المتاحة أمامهم اليوم لن تضيق ويعتبر التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة محورين مفصلين في مفهوم الأمن الإنساني ويشكل الأمن الاقتصادي المكون الرئيسي للتحرر من الحاجة.
- **أزمة الجوع:** إن أزمة الجوع هي إحدى المحددات الأساسية للأمن الفرد والمؤدية لهلاكه إن المسألة الأساسية هنا ليست توفير الغذاء فحسب بل توزيع العادل للغذاء على كافة شرائح المجتمع.¹
- **الأوبئة و انتشار الأمراض:** إن انتشار الأمراض و الأوبئة من المهددات الرئيسية للأمن الصحي لدى الأفراد حيث يصاب الأفراد بهذه الأوبئة نتيجة التلوث البيئي و تلوث المياه كذلك بسبب عدم قدرتهم على الحصول على الخدمة الصحية وبسبب سوء التغذية وجود امراض خطيرة مثل السيدا و التهاب الكبد الوبائي بحد ذاته كارثة للإنسانية.

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة

- **العنف:** حيث يتعرض الفرد إلى العنف بكافة أشكاله مما يهدد حياته ومن هذه التهديدات من الدولة ومن جماعات أخرى من المواطنين.
- **العولمة:** مهما كانت حقيقة وطبيعة العولمة فإن الأمر المفروغ منه هو أن هذه الظاهرة الجديدة كغيرها من الظواهر التاريخية السابقة واللاحقة مليئة بالفرض والمخاطر والاحتمالات فرضها كثيرة بالإمكان استغلالها لتحقيق أهداف محلية ووطنية وغايات إنسانية و عالمية كما أنها تحمل معها فرصا معرفية هائلة مصاحبة للثورة العلمية و التكنولوجية و التطورات في وسائل الاتصالات.¹

وتعتبر العولمة أحد المفاهيم التي كان لها الخير الأكبر من حيث الاستخدام الإعلامي والعالم بشكل ينافس بذلك مفاهيم الحرية والتنمية وذلك عند التركيز على أبعادها المضامينية في كافة المجالات وتحليل ماهيتها بما ينتج عنها من انعكاسات على امن الإنسانى رغم الاختلافات والانعكاسات في مفهوم العولمة يبدو أن مفهوم الأمن الإنسانى في ظل التحولات التي تنتجها العولمة قد أصبح صعب التحقيق في مقابل تعزيز فرضية مفادها أنه في ظل سعي الدول للبحث عن مصالحهما في عالم يتسم بالتعقيد و التشابك و تزايد مظاهر الاعتماد المتبادل.

¹: انعام عبد الكريم ابو المور، مرجع سبق ذكره، ص 85

وخلص المبحث تتجلى في أن مفهوم الأمن الإنساني جاء نتاجا لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة وهذا راجع لتغيير الذي حدث في مضمون الأمن التقليدي ،التي كانت تتخذ من الدولة موضوعا مرجعيا لها يصبح الفرد المصدر الأساسي للأمن غير أن الحديث عن الأمن الإنساني هو حديث عن نقد تصور التقليدي للأمن وهذا لا يعني فضل أمن عن الدولة أو ما يعرف بالأمن الوطني حيث كل منهما امتداد للآخر ومن هنا تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية و حماية أمن الأفراد وبالتالي المقاربة الأمنية للعالم ما بعد الحرب الباردة لابد أن نقوم على التعاون مع الدولة مع بعضها البعض وليس على أساس صدام وصراع.

المبحث الثالث: نظريات دراسة الأمن الإنساني

تشير مسألة مفهوم الأمن الإنساني كثير من الجدل والآراء المختلفة ظهرت عدة مقاربات مختلفة في هذا الشأن فكل هذه المقاربة وجهة نظر خاصة لمفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الأول: مقارنة الأمم المتحدة للأمن الإنساني و البنك الدولي.

تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكرة الأمن الإنساني وذلك في تقريره للتنمية لسنة 1994 فقد ارتبط المفهوم بالاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" الذي عمل كمستشار في انجاز التقرير ولعب دورا مهما في إنشاء دليل التنمية الإنسانية وقد ذكر التقرير في فصله التالي المخصص للأبعاد الجديدة للأمن الإنساني بان هذا المفهوم كان يعني أمن الإقليم من العدوان الخارجي أو حماية المصالح الوطنية في السياسة الخارجية، كما ارتبط بالدولة القومية أكثر من ارتباطه بالناس ويحدد التقرير أربعة خصائص أساسية في عرضه للمفهوم هي كالآتي:

الأمن الإنساني يخص العالم كله: أي انه يخص الناس في أي مكان سواء في المجتمعات

الغنية أو الفقيرة فمثلا هناك تهديدات مشتركة بين تلك المجتمعات كالبطالة و المخدرات و الجريمة و التلوث و انتهاكات حقوق الإنسان و كلها مؤشرات متزايدة يتأثر بها الأمن الإنساني.

ب- مكونات الأمن الإنساني بما فيها امن الناس بهم العالم كله حيث لا يمكن عزل منطقة عن

الآخرين.

ج- الوقاية المبكرة لضمان الأمن والتخطيط المسبق وجدولتها عبر نظام يتماشى مع المشاكل الراهنة

بتقليل من الخسائر.

د- الأمن يتركز على الناس: و يتعلق بكيفية الناس و عملهم وحتى خياراتهم حيث يعرف التقرير

المذكور الأمن الإنساني بشكل واضح على انه لا يعني أولا الأمان من التهديدات المزمنة

كالجوع و المرض و القمع.

ثانيا حماية الناس من العراقل المفاجئة و المؤلمة في أنماط حياتهم اليومية في بيوتهم وعملهم وفي تجمعاتهم.¹

مقاربة البنك الدولي للأمن الإنساني:

في تقريره 23 عن التنمية في العالم للموسم 2000-2001 والذي جاء بعنوان "شن هجوم على الفقر" خصص الباب الرابع للأمن وربطه بشكل وثيق بقضية الفقر فالأمن في هذا التقرير يشمل مفهومين مترابطين هما: دور الدولة في حماية حدودها من التهديدات الخارجية أو كذلك دورها في ضمان الأمن الإنساني لمواطنيها وضمان حقوقهم من تحرر و عيش كريم.²

المطلب الثاني: المقاربة الكندية و اليابانية للأمن الإنساني.

حيث تركز المقاربة الكندية على البعد السياسي للأمن الإنساني بعبارة أخرى حماية الأفراد أثناء النزاعات و الحروب مع استبعاد للبعدين الاقتصادي و الاجتماعي إذ ترى كندا أن هذا يدخل المفهوم ضمن دراسات التنمية مما يؤدي إلى صعوبة التمييز بينهما كما أن الرؤية الكندية لا تدرج الكوارث الطبيعية ضمن المفهوم بحجة أن الإنسان لا يساهم فيها أو في صنعها.

حيث ترى المقاربة اليابانية للأمن الإنساني انه مفهوم بكافة أبعاده سواء اقتصادية والاجتماعية و السياسية بتركيز على البعد التنموي الاقتصادي بتقديمها مساهمات مالية تهدف إلى مساعدة الأفراد في الرؤية اليابانية للأمن الإنساني إنه يشمل كافة العناصر التي تهدد البقاء البشري إضافة لكرامتهم وكل من شأنه أن ينتهك حقوق الإنسان كما أضافت اليابان من خلال خطابها الرسمي موضوع جديد وهو الإرهاب على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001 لمصدر تهديد في القرن 21.

¹ :united ration developement. »human developement report 1995 (new york :ofor duniversity.press.1994.p22.p23

²:البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 2001-2300، شن هجوم على الفقر ، واشنطن ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2000، ص137.

وكان هدفها الرئيس تأمين الحاجات الأساسية للإنسان الاقتصادية و الاجتماعية والصحية والبيئية و الغذائية وترى حكومة اليابان أن الأمن الإنساني يقوم على حماية حياة الأفراد وهو ما يتم تحقيقه بضمان الحرية من الفقر وتجلى مفهوم الأمن الإنساني في العديد من المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت على إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999 وارتبطت الرؤية اليابانية¹ لمفهوم الأمن الإنساني بتقديم دعم مالي لمشروعات تحقيق الأمن الإنساني من خلال إنشاء صندوق الأمن الإنساني و تمويل أنشطته إلا أن هناك تناقض في موقفها فيما يتعلق بحقوق الإنسان داخل اليابان كما أن اليابان تتخلى عن العديد من التشريعات الداخلية للتحكم في الهجرة إليها و قبول اللاجئين وبذلك فإن اليابان هي دولة تسعى إلى الدفاع عن الأمن الإنساني في العالم لا تطبق هذا الأمن الإنساني إلا شكليا وبما يتفق مع مصالحها ولا يتعارض مع أهدافها الإستراتيجية في الداخل والخارج حيث استخدمت اليابان تعبير المسؤولية الإنسانية لأنها تعتبر قوة اقتصادية مهمة تسعى إلى ممارسة دور عالم اكبر .

أما الرؤية الكندية ركزت على فكرة التحرر من الخوف و الحد من استخدام القوة و العنف عن طريق عدد من السبل كمكافحة انتشار الألغام الأرضية و الكف من تجنيد الأطفال و تشجيع دور القانون الدولي الإنساني و مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و إصلاح القطاعات الأمنية و انعكست اهتمامات كندا بمبادرة أطلقتها عام 1999 و أسفرت عن إنشاء شبكة الأمن الإنساني ولعبت هذه الشبكة شبكة الأمن الإنساني و التي تصنع لغاية الآن ثلاثة عشر دولة من مختلف مناطق العالم وهي كندا و النرويج و الأردن وسويسرا و تايلاند و النمسا و هولندا و مالي و شيلي و سلوفينيا و إيرلندا و اليونان و جنوب إفريقيا .

¹: طاجين فريدة، الثورة المعلوماتية و انعكاساتها على الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، الجزائر. 2008، ص23.

حيث أن الشبكة تجمع سنويا لمناقشة القضايا التي تهدد الأمن الإنساني و تسعى إلى بلورة بعض التدابير العملية لمواجهة القضايا التي تهدد امن الإنسان و هذه التدابير و الاستراتيجيات التي تحاول حركة الأمن الإنساني بصورة عامة وشبكة الأمن الإنساني بصورة خاصة التركيز عليها تشمل القضايا الرئيسية و التركيز على زيادة فاعلية العمليات لحفظ السلام و تطوير قدرات الأمم المتحدة لمقابلة الحاجات المتزايدة لنشر قوات حفظ السلام بحيث يتم التنسيق خلال هذه العمليات بين المفاوضين السياسيين وقوات حفظ السلام و مراقبي حقوق الإنسان حيث أكدت كندا بأنها واحدة من الدول الكبرى التي تقع على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: مقارنة الأوربية للأمن الإنساني

يعتبر الاتحاد الأوربي لمفهوم الأمن الإنساني كمحور مهم الإستراتيجية الأمنية الأوربية التي وافق عليها في ديسمبر 2003 حيث تركز هذه المقاربة على الدور الجديد للاتحاد الأوربي في تحقيق الأمن العالمي وذلك في وجود تدخل بين الأبعاد الداخلية و الخارجية وقد حددت هاته الإستراتيجية خمسة أنماط من المخاطر هي انتشار الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل و الصراعات الإقليمية و الدول الفاشلة و الجريمة المنظمة وقد وضعت لجنة مشكلة من الخبراء و السياسيين تقريرا تحدد فيه طبيعة الدور الأوربي وقد تم نشره نهائيا في 2005 ومن بين الوثائق المعتمدة في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المبادرة في 2005 ومن بين الوثائق المعتمدة في ذلك الإعلان تحقيق السلم والأمن الدوليين و التنمية المستدامة و التعليل من الفقر واحترام مبادئ الأمم المتحدة.¹

مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة:

ويركز مفهوم الأمن الإنساني على مقاربتين تشكلان معا مقاربة الأمنية الإنسانية وهما: مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة ومقاربة أمنية الأمن فإذا كانت الأولى لحماية الإنسان من الحاجة قارن الثانية

¹:خديجة عرفة ، مرجع سابق ذكره،ص25.

تهدف لتأمينه من الخوف وهو ما يمكن بين المفهوم الأمني الجديد للإنسان في قلب التنمية و يؤكد مفهوم الأمن الإنساني على جعل الإنسان في مركز كل السياسات المنتهجة وعلى كل المستويات ونجد أن التنمية الإنسانية المستدامة تسعى لتحقيق هذه الغاية مركزة على الديمقراطية و الحكم الراشد وقد أكدت العلاقة في مؤتمر فيينا ومن طرف البنك العالمي.¹

وهنا أدرج الأمن الإنساني بوصفه احد العناصر الجوهرية للسياسية المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن كونه لايهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط بل يهدف إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان و التنمية البشرية وإعطائه دورا في مجالات إدارة الأزمات ومنع النزاعات و المساعدات العسكرية المدنية التي يقدمها الاتحاد، فهو وسيلة لإغراق الفجوة بين المفاهيم الأمنية التقليدية و الحديثة بما ينسجم ومبادئ الاتحاد الأوروبي كما وضع تحقيق الأمن الإنساني في صلب السياسات الاجتماعية و الاقتصادية للاتحاد بما يؤدي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وانتشار بين فئات المجتمع كافة وخلق نوع من التعددية في صناعة القرار على المستويات كلها و تأكيد أهمية المشاورات الإقليمية لاحتواء الأزمات التي تتدلع على هذا المستوى أشارت وثيقة الاتحاد الأوروبي بعنوان إستراتيجية أوربية لتحقيق الأمن الإنساني وهو تقرير قدم للمفوض السياسية الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي في سبتمبر عام 2004م إلى أن هناك مسؤولية تاريخية تقع على كاهل دول الاتحاد الأوروبي و تتجسد في السعي نحو تحقيق الأمن الإنساني على المستوى العالمي وطرحت الإستراتيجية أداة الاتحاد الأوروبي لتحقيق ذلك من خلال إنشاء قوة عمل لتحقيق الأمن الإنساني مكونة من 15 ألف شخص للتدخل في الدول التي تعاني من النزاعات، وذلك للعمل على تحقيق الأمن الإنساني، و طرح الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية عدة مبادئ و أيضا طرح الاتحاد الأوروبي رؤية معدلة لمفهوم التدخل الدولي الإنساني من خلال الإعلان عن وجود مسؤولية تاريخية للاتحاد الأوروبي في مساهمة في خلق عالم أكثر أمنا من خلال العمل على تحقيق امن الأفراد في مختلف أنحاء العالم وفي

¹:حموم فريدة، مرجع سابق،ص116.

هذا الصدد تم تشكيل لجنة من الخبراء و السياسيين من دول الاتحاد الأوربي لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن الاتحاد الأوربي لتحقيق هذا الهدف ووضعت اللجنة تقريراً بعنوان إستراتيجية أوربية لتحقيق الأمن الإنساني تمت من خلال بلورة دور امني جديد للاتحاد الأوربي يقوم على إمكانية نشر القوات لتحقيق الأمن الإنساني.¹

¹:إنعام عبد الكريم أبو مور ، المرجع السابق ،ص57.

ونستنتج من هذا المبحث أم المقاربات كانت إسهامات ورأى لمفهوم الأمن الإنساني حيث لكل مقارنة وجهة الخاصة.

حيث نستنتج من هذا الفصل الذي تناول فيه لمحددات الابدستيمولوجية لنظريات المفسرة للأمن الإنساني قد أعطيت تعاريف المختلفة للأمن وذلك راجع لتغير الظواهر الدولية بعد ما كانت مقتصرة على امن الدول و أنها هي مصدر امن وأن امن الدولة هذا لا يعني أمن الفرد وهذه التفسيرات المختلفة راجعة لمستويات الأمن لتتنقل بذلك إلا الأمن الإنساني في ظل العولمة وأيضاً كنتيجة بما قد ذكرناه نجد ارتباطاً مباشراً بين أبعاد فعدم الأمن الاقتصادي يؤدي إلى عدم الأمن الغذائي و الصحي و البيئي وهذا قد يؤدي إلى تدهور في الأمن للأفراد وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأمن المجتمعي و السياسي ومنه نجد الأبعاد ومقاربات للأمن الإنساني نقد نسجاً متكاملًا لحياة ملائمة للبشر و تجعلهم أكثر استعداداً للمساهمة ايجابية في تحقيق الأمن القومي على مستوى الدولة.



الفصل الثاني

تهديدات الأمن الانساني في المغرب العربي

توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا ،لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية وهذه العوامل تجعلها منطقة تشهد نوع من التهديدات، حيث يركز هذا الفصل في دراسته على الدول المغاربية الثلاث الجزائر ،تونس و المغرب الأقصى نظرا لتمائل هذه الدول من حيث الخصوصية الإستراتيجية ووحدة التاريخ الاستعماري حيث تتشارك هذه الدول الثلاث في نفس الدول المستعمرة ونفسها الحقبة الاستعمارية و يتناول هذا الفصل في بحثين، حيث قسم المبحث الأولى ثلاثة مطالب تم التطرق فيه إلى دراسة إستراتيجية للمغرب العربي ثم دراسة التاريخية و بشرية وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي و تهديدات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية لمنطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: الإطار الجيوبوليتيكي للمغرب العربي

إن تحديد الإطار الجيوبوليتيكي للمغرب العربي يبدأ بتعريف أهميته الإستراتيجية بإضافة إلى أهمية الإستراتيجية و التاريخية و صوب إلى دراسة البشرية.

حيث عرفت منطقة المغرب خلال مسارها الحضاري و التاريخي عدة تسميات حيث أطلق عليها الرومان الأوربيين اسم : "شمال إفريقيا" مع أن هذه التسمية تدخل مصر ضمن هذه المجموعة أما العرب و الأتراك أطلقوا على المنطقة اسم أو كلمة غرب أو مغرب و يدخل بالطبع الأندلس و غرب إفريقيا ، أما المصريون القدامى فسموها : "أمانتي" أي عروس المغرب وأطلق عليها أحيانا بلاد الامازيغ أي الوطن الحر وبلاد البربر و المور والمغرب الإسلامي ومهما اختلفت التسميات فإن التسمية الأساسية بارزة في منطقة المغرب العربي هي المغرب، أما في الناحية اللغوية يقصد به الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس أما في الاصطلاح فيعني الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي.¹

المطلب الأول: الدراسة الإستراتيجية للمغرب العربي

يتطرق هذا المطلب إلى موقع و أهم العوامل التي تجعل من المغرب العربي لديه أهمية إستراتيجية.

أ - الموقع الجغرافي:

يتكون المغرب العربي من خمسة دول وهي : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا حيث يمتد المغرب العربي من القرب إلى الشرق على 42° طولاً أي بين خطي طول 17° غرب الساحل الأطلسي لموريتانيا و 25° شرقاً الحدود الليبية المصدرية، ومن الجنوب إلى الشمال على 19° عرضاً أي بين خطي العرض 15° شمالاً حدود الجزائر الصحراوية ، مالي و 37° شمالاً ويغطي مساحة تقدر بـ 5.583.961 كلم² موزعة كالتالي :

¹: صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، 1989- 2007، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، 2011، ص75.

الجزائر 2.381.741 كلم²

ليبيا 1.759.540 كلم²

موريتانيا 1.032.455 كلم²

المغرب: 446.550 كلم²

تونس 163.610 كلم²

و يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم ويحده شمالا البحر الأبيض المتوسط و جنوبا مالي و النيجر و تشاد والسنغال و غربا المحيط الأطلسي و شرقا مصر .

وبذلك يعتبر المغرب العربي جزءا من البحر الأبيض المتوسط و أيضا أقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا حيث تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها حيث تتخللها الأقاليم الجغرافية وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية و الاقتصادية والاجتماعية و سهلت سبل التواصل بين أقطارها و عززت عبر العصور عوامل التبادل من أقصى المغرب إلى أقصاه عبر سلسلة من المسالك السهلة تمتد من ليبيا إلى تونس عبر ممر تبسة إلى هضاب وهران ومن ممر تارة إلى الأطلس إن هذه الخصوصية في الطبيعة المنفردة على المستوى التواصل الحضاري جعلت منطقة المغرب العربي تحظى برصيد هائل من تراكب الثقافي و المعرفي.¹

أما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات طبيعية متجانسة فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية و تمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة إذ لها ساحل على المتوسط يقدر بحوالي 4200 كلم وآخر على الأطلس

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة

بحوالي 2600 كلم كما أنها تمتد على ما يزيد من 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى آسيا شرقا.¹

الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من أهم المواقع الإستراتيجية و الجيوسياسية حيث تعتبر همزة وصل بين جبهتين للمتوسط، أي بين أوروبا و إفريقيا وهذا ما جعله من أهم الممرات الحضرية و الدينية، ومركز التبادلات الاقتصادية و الثقافية لأهمية موقعه على البحر الأبيض المتوسط.²

وهو يغير نقطة التقاء لثلاثة قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا حيث أن كل بلدانه تشرف على البحر الأبيض المتوسط.

وهذا أداة همزة وصل إستراتيجية فكثير من الطرق المائية و التجارة الدولية، حيث يربط جبل طارق البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي و نصف الكرة الأرضية و أما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي و الهادي وهذا ما جعله ممرا للتجارة العالمية إذ 50 % من البترول المستهلك من أوروبا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعتمد كل من إيطاليا و اليونان وسويسرا و النمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط وان أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار اقتصادها كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيوسياسية و الأكثر حساسية في العلاقات الدولية.³

ولقد جعلت هذه الأهمية للمنطقة محط أطماع الدول الأوروبية التي سعت إلى محاولة السيطرة على

هذه الرقعة منذ عهود خلت، عندما كانت بريطانيا تحاول السيطرة على المتوسط من خلال

¹: نفس المرجع، ص71.

²: نوايه الايوبي، جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية و السياسية في أوروبا و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرامات للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 124، أفريل 1996، ص125.

³: ذرية الايوبي، مرجع سبق ذكره، ص125.

سيطرتها على جبل طارق و قبرص ومالطا، وحتى أمريكا منذ عام 1783 أصبحت تسعى للهيمنة على المتوسط وذلك بتوقيع عدة معاهدات تجارية مع الدول المغاربية في عام 1794 أرسلت أول باخرة حربية في تاريخها إلى البحر الأبيض المتوسط حيث تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا فالى جانب البعد السياسي و الاقتصادي و السياسي وبعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة هناك أيضا البعد أو العامل الجغرافي و التاريخي وهذا يعود إلى الإرث الاستعماري الذي حكم علاقة فرنسا بدول المغرب العربي "الجزائر، تونس و المغرب الأقصى" طيلة أكثر من قرن.¹

المطلب الثاني: الدراسة التاريخية للمغرب العربي

بعدما تناول المطلب الأول أهمية وموقع الاستراتيجي للمغرب العربي فسوف نتطرق في المطلب الثاني لدراسة التاريخة للمغرب العربي.

بالإضافة إلى الأهمية الجغرافية توجد هناك أهمية أخرى لمنطقة المغرب العربي و هي الأهمية الحضارية و التاريخية ،حيث كانت شعوب الشمال الإفريقي من تلاقى تاريخي مستمر ومن تشارك في الفترات الزمانية الكبرى لإنشاء العمران وبناء الدول ومن التفاعل مع تيارات المد و الجزر على عرض المنطقة كلها من العصر القرطاجي إلى العز اللاتين الأول إلى الفتوحات العربية الإسلامية، وما ترتب عنها انطلاقا من الحواضر المغاربية من توسع ثقافي وتوطيد الدين و الحضارة الفكرية قرونا عديدة على عتبات أوروبا في العمق العربي الإفريقي وراء الصحراء الكبرى، ثم تراجع المد الحضاري و تعاقبت ويلات الفتن و الفوضى على أوطاننا و توهنت قواها وهذه العوامل أدت منطقة للاستعمار وذلك دليل على عودة ثانية لرجوع اللاتينيين في المنطقة وطبعا المجتمع المغربي من أقدم عصور فتقاربت ألسنته ولهجاته و توحدت معتقداته وهذا ما أدى إلى توحيد في طرق عيشه وترسخ الفتح الإسلامي في مختلف مناطق

¹صفية نواري ، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة ،دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، قسم العلوم السياسية ،2011-ص61.

وهذا ما أدى المغرب العربي من التخلص من الانقسامات المذهبية ومن الفتن الدينية.¹

إن تأخر تاريخي للمغرب العربي في زمن محدد من تطوره، قد نحصره في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وذلك بالنظر إلى النهضة الصاعدة بالضفة الأخرى، من البحر الأبيض المتوسط وفي فترة القرن الثالث عشر و القرن الموالي شهدت المنطقة فيه نوع من التأخر وذلك راجع إلى انكماش الاقتصادي ومن هذا التاريخ وفي اصطدامه بالاستعمار خلال القرن التاسع عشر² وعندما ندرس تاريخ المغرب العربي فإننا نلاحظ أن المغرب العربي مر بعدة حضارات وعدة لغات من الحضارة الفينيقية وصولاً إلى موحدة³ وهذا التسلسل التاريخي من خلال فترة الفينيقية إلى اليوم ظهرت عدة تغيرات في المنطقة.

المطلب الثالث: دراسة البشرية والاقتصادية للمغرب العربي

بعدما تم التطرق في المطلب الأول و الثاني إلى أهمية الإستراتيجية و موقع و دراسة التاريخية يتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة البشرية و الاقتصادية للمغرب العربي.

يقدر عدد سكان دول المغرب العربي بما يزيد قليلاً على 70 مليون نسمة حيث يقطنون مساحة قدرها ستة ملايين كيلومتر مربع، وتشمل المغرب و الجزائر و تونس نصف إجمالي من مساحة منطقة المغرب العربي، ويبلغ تعدادها السكاني حوالي 90% من سكان المنطقة، ويتركز السكان في الشريط الساحلي شمال الخط الممتد من اغادير إلى بشار وحتى قابس وهكذا فإن أغلبية المدن الكبرى في المغرب باستثناء عدد قليل تطل على البحر المتوسط أو الشريط الساحلي للمحيط الأطلسي.

ومنذ عام 1950 شهدت المنطقة نمواً سكانياً واسع النطاق، نتيجة تحسن في الأحوال الصحية

ووسائل الصرف الصحي زيادة على تحسن مستوى المعيشة، ومن المتوقع أن يطرح هذا في

¹: مصطفى الفيلاني، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص19.

²: محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

ط1، 1993، ص13.

³: محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص32.

تقديرات الديمقراطية، إذ ترى أن السكان سوف يتضاعفون خلال 20 و 30 سنة بحيث يتجاوز إجمالي عددهم 120 مليون نسمة بحلول 2025 ومع الاتجاه الواضح نحو التوسع الحضري فإن معدل النمو السكاني في الريف كما هو متوقع سوف يبقى مرتفعاً نسبياً.¹

جدول يوضح النمو السكاني في دول المغرب العربي (مليون نسمة)

الدولة	1950	1960	1990	2000	2025
موريتانيا	0.83	1.00	2.02	2.75	5.12
المغرب	8.95	11.60	25.06	31.35	45.65
الجزائر	8.75	10.80	24.96	32.90	51.95
تونس	3.53	4.20	8.18	9.93	13.63
ليبيا	1.03	1.30	4.55	6.50	12.84
اجمالي	23.09	28.90	64.97	83.43	129.19

حيث تمثل امة البشرية المقاربة كتلة واحدة حيث تتكثف في رقعة جغرافية واسعة ومعظمها صحاري و تتراوح الكثافة في احتلال الأرض ما بين 02 في كلم² بالمناطق الجنوبية إلى 37 ساكنا في الشمال وبتزايد نصيب الحواضر و المدن في هذا التوزيع على حساب الريف الذي انخفضت نسبته 60% إلى 40 % بالجزائر، وإلى 50 % في تونس و ليبيا وبقية في مستوى 60% بالمغرب و 45 بالمائة في موريتانيا.²

دراسة اقتصادية للمغرب العربي

كما تتوفر منطقة المغرب العربي بالثروات الباطنية الهائلة وهذا ما يؤدي إلى تنوع في ثرواتها الاقتصادي بين الدول المستهلكة له، حيث يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة في هذا المجال بقول الجنرال buis يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذات أهمية حيوية، وأيضا يضيف "تجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات

¹: بيتر وجز، بيتر ليدون، المياه في العالم العربي أفاق و احتمالات المستقبل، أبو ضبي، مركز الامارات للبحوث

الإستراتيجية، ط1، 1997، ص235.

²: مصطفى الفيلاني، مرجع سابق، ص21.

البحرية نحو مضيق جبل صقلية أين نحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من ايطاليا إلى اليونان.¹

"وكخلاصة لهذا المبحث نلاحظ أن للمغرب العربي أهمية كبيرة إستراتيجية و اقتصادية وبشرية وهذه مقومات جعلتها تستهدف من عدة تهديدات بمختلف أنواعها وخاصة ما يسمى الفرد المغاربي.

¹:عليي مونة،السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر،2001-2002،ص43.

المبحث الثاني: واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي

بعدما تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار الجيوبوتيكي للمغرب العربي الكبير حيث تنتقل الآن في هذا المبحث إلى التطرق إلى واقع الأمن الإنساني في المغرب الأقصى وإلى أهم التهديدات التي تمسه حيث تختلف مصادر التهديدات الأمنية التي عرفت إقليم المغرب العربي، وذلك راجع بسبب موقع السياسي لهذه المنطقة في ظهور هذه التهديدات بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: التهديدات الاجتماعية للمغرب العربي

حيث تعتبر المشاكل الاجتماعية من احد اكبر التهديدات الأمنية التي تمس الأمن الإنساني المغربي، فالمخدرات مثلا تهدد الأمن الإنساني المغربي ولا زالت تهدده إلى اليوم، فقد ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية حيث تضم المغرب أهم مكان لجماعة المافيا المخدرات وفي هذا منطلق قامت الحكومة الجزائرية بإغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب حيث رأت الجزائر أن المغرب مركز تهديد للأمن الفردي و الوطني السياسي والمجتمعي حيث جاء تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عابرا الوطنية على أنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"¹

حيث تعرف الجريمة المنظمة انتشارا في المنطقة على مستويات تبييض الأموال و التهريب و المتاجرة بالأسلحة الحقيقية على كل ما ينجم على هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لدول المغرب العربي و خاصة أن هناك نوع من انسجام و اختلاف بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا، حيث تقوم دولة المغرب الأقصى بإنتاج مختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي كما أن بعض الموانئ ومطارات و حدود هذه الدول

¹: عربي محمد، الدفاع و الأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسياسية، الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

منفذاً لهذه المواد السامة القادمة من آسيا و أمريكا اللاتينية نحو أوروبا.¹

حيث أصبح غرب المتوسط "الدول المغاربية" مسرحاً كبيراً تلتقي فيه الكثير من العصابات الإجرامية لتبادل فيه الخبرات فيما بينها في مجال الجريمة المنظمة و بالتحديد في مجالات السرقة و النصب و التزوير إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول و مما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال و الاعتداء على ممتلكات الغير التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع وقد اختيرت هذه الدول باعتبار أن ليبيا و المغرب دولتان عبر للمهاجرين الغير الشرعيين و يقومون في إحدى هذه الدول و نتيجة للفقر يقومون بارتكاب جرائم، حيث شهدت منطقة المغرب العربي تطوراً كبيراً مشهوداً في الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة و امتدت إلى ميادين متعددة مثل السطو على المؤسسات المالية و التجارية و التصفيات الجسدية و مما لاشك فيه أن تطور المواصلات و وسائل الاتصالات ساعد على انتشارها وفي واقع الأمر يعاني المواطن المغربي بشكل كبير و مباشر من الوجود الغير شرعي للمهاجرين فهؤلاء على أتم الاستعداد لاقتحام أي عمل إجرامي مخالف للقوانين في المنطقة، لغرض الحصول على الأموال التي تساعد على العبور إلى أوروبا وهذا له انعكاس سلبي كبير على حياة المواطن المغربي و على امن و سيادة دول المغاربية على أراضيها فقد تحولت منطقة المغرب العربي إلى مسرح لتطبيق فيه صور السلوك الإجرامي التي تتعارض مع القيم و العادات للمواطن المغربي أو مع القوانين التي تمكن الدولة من بسط سيادتها على أراضيها إضافة إلى هذه الجرائم التي برزت مؤخراً في المنطقة المغاربية الجرائم الالكترونية و بعض مظاهر الجريمة المنظمة، مثل جرائم القتل بتقطيع الجثث، التي أثارت استهجان الرأي العام الشعبي أكثر من غيرها.

ويعاني المغرب العربي أيضاً من جريمة تبييض الأموال و ازدادت بسبب اتساع أنشطة الجريمة

المنظمة التي صاحبها في ذات الوقت استخدام أساليب أكثر كفاءة في عمليات الإخفاء، حيث يحتاج

¹: المنحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ص5.

التبويض حاليا إلى مهارات خاصة باستعمال عدة أساليب للنجاح في الحصول على مستندات ووثائق رسمية تثبت ملكية الأموال و حيازتها بصورة قانونية.

وهناك نوع آخر من الجرائم التي ترتكب في المنطقة وهي جريمة الاتجار بالبشر إذ أصبح المواطن المغربي معنى بهذه الظاهرة حيث تشير تقارير رسمية إلى مئات الشبكات التي تم تفكيكها وكذلك إحباط مجموعة من عمليات ترحيل فتيات إلى الخارج لاستغلالهن.¹

وتشهد منطقة المغرب العربي مشكلة الضغط الديمغرافي حيث يرتبط هذا الخطر بعدة أبعاد متمثلة في الهوة الكبيرة بين إمكانيات الاقتصاديات و الاجتماعية وكثافة السكان المتزايدة أدى إلى خلل في البنية الاجتماعية الداخلية ومن أهم أسباب الهجرة وارتفاع نسبة البطالة لان تزايد غير المدروس لعدد السكان يحتاج إلى أراضي زراعية أكثر ومياه ومساكن وخدمات ومناصب شغل وهذا لا يتوفر في دول المغرب العربي والمشاكل التي يطرحها تزايد عدد السكان اختلال التوازن بين وتيرتي النمو السكاني والنمو الاقتصادي والنقص في الغذاء وغياب العدالة في توزيع الثروة وهذا ما يؤدي إلى اختلال الأوضاع الاجتماعية.²

ويمكن الإشارة إلى بعد اجتماعي آخر وهو البعد الثقافي الذي يمس و يهدد جوهر الفرد المغربي حيث تتجلى بعض ظواهره في المنطقة حيث نشهد أن للفرد المغربي ينساق أمام التبعية الثقافية الغربية وهذا راجع لعدم تجانس بين الحقوق المتنفقة مع سياقها الاجتماعي فتكون مختلفة مع مجتمعاتها اقتصاديا و ثقافيا ومن ثم تتولد لديها اهتمامات و مشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع وهذا راجع أن معظم الصفوة المتنفقة الموجودة في المغرب العربي تابعة لصفوة العربية حيث يتعرض أفراد الحقوق المغربية إلى درجة محدودة متاحة لهم في مجال حرية التعبير والامتيازات المادية والمعنوية بالمقابل نجد أن الكثير من المجتمعات الغربية تمنحهم هذه الامتيازات إذا عملوا لدى مؤسساتها الأمر الذي يجعل هذه الحقوق مرتبطة

¹ ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، كردستان، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ب ط، 2012، ص 113.

² المجال العالمي و التحديات الكبرى في <http://addaha.ibda3.org/montada-f14/topic.t18hm> في 2015/05/09

بتوجيهات المجتمعات الغربية بغض النظر عن علاقة هذه التوجيهات بمصالح مجتمعاتهم وظل ذلك راجع لوسائل الاتصال التي ساهمت وبشكل كبير في تعريف الثقافة الغربية لشباب المغرب العربي حيث تتأثر بنمط عيش الآخر، والذي يرى فيه التطور والتحضر المنشود لأي حياة كريمة، ويعد تسهيل الحصول على القنوات الغربية غير المشفرة من بين الوسائل التي تتبعها الدول الغربية لنقل ثقافتها بل لتقبلها و تبينها.¹

إن الأدوات الإنتاجية التي تمطر المجتمع المغربي من سلع جديدة و بكميات هائلة وبطريقة جذابة في العرض تصعب عليه مقاومتها، ولكن هذا الاستهلاك لا يلاءم هذه المجتمعات التي تعاني انخفاض الدخل لكن تبقى هذه المجتمعات تشكل اكبر احتياطي للاستهلاك بالنسبة للدول العربية ،خصوصا أنها تقوم بقبول هذه التكنولوجيا دون محاكاتها.²

و تعتبر البيئة من بين تهديدات الاجتماعية التي تمس الأمن الفردي في المغرب العربي حيث ظهرت العديد من هذه العوائق المتمثلة في التلوث و الكوارث الطبيعية ، الأمراض المتنقلةالخ. إن تطورات المعاصرة التي يشهدها العالم أدت إلى وجود تحديات بيئية متنوعة أسهمت في الحد من تحقيق الأمن الإنساني فهذا ما يؤدي إلى الوقوع إلى الإنسان المغربي تحت تحديات ومصادر جديدة التي ساهمت في الحد من إمكانية التحسن و الاستدامة البيئية.³

ففي الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل و الفيضانات فقد أفرزت فيضانات باب الواد التي أحدثت كارثة بيئية كبيرة تسببت في وجود العديد من الأمراض المتنقلة، وكذلك زلزال بومرداس الذي أحدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث الشيء الذي أحدث مخلفات أخرى. قبل التطرق إلى تهديد التلوث على امن الإنسان المغربي لا بد من التعرف على مفهوم التلوث و أهم الأسباب التي أدت إليه.

¹:صفية نواري، مرجع سابق، ص70

²: صفية نواري، مرجع سابق، ص71

³:نوال يونس سلطان أحمد حليق، الأمن الإنساني و تحديات البيئة ،مجلة التكوين للعلوم الإدارية العدد 10، 2007، ص01.

ونقصد بالتلوث الذي لم يتم الاتفاق في تعريفه، حيث نجد تعريفه في اللغة العربية في معجم لسان العرب أن كلمة تلوث تعني التلطيخ ويقال تلوث الطين بالتبن، وتلوث الماء أي كدره، وجاء في مختار الصحاح لوث ثيابه بالطين تلوينا أي لطيها، ونستنتج من ذلك أن التلوث يعني اختلاط أي شيء غريب من مكونات المادية بالمادة مما يؤثر عليها ويفسدها كما جاء في احد المعاجم اللغوية الفرنسية أن فعل يلوث أي يلطخ و يلطخ الشيء يجعله غير سليم أو عكره، ولوث الماء أي جعله معيبا وهكذا يتضح أن مفهوم التلوث يكاد يكون واحدا في كل اللغات وهو يدور حول اختلاط الأشياء الغريبة بالماء أو الهواء أو التربة ويجعلها فاسدة وغير صالحة.¹

بينما عرفه الدكتور احمد مسعود بأنه إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحوارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة مثلا بتفريغ أو إطلاق أو إيداع نفايات من شأنها التأثير على الاستعمال المفيد أو تسبب وضعا يكون ضار أو يحتمل بضرر بالصحة العامة أو سلامة الكائنات الحية.

أما فيما يتعلق بالتعريفات القانونية فهي أيضا لا تكاد تخرج عن التعريفات الفقهية حيث جاء مثلا في تقرير مجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة سنة 1965 أن التلوث هو التغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر و الغير المباشر للأنشطة الأساسية في تكوين أو في حالة الوسط على نحو يخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة التي كان من المستطاع القيام بها في حالة الطبيعية لذلك الوسط ويقترّب من هذا التعريف ما جاء في وثائق مؤتمر استكهولم 1972 من أن الأنشطة الإنسانية من استعمالات من طاقة تؤدي حتما إلى تعريض صحة الإنسان للخطر.

ومن بين أسبابه التطور الصناعي و التكنولوجي الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية التي أحدثت آثارا كبيرا في البيئة، وأيضا لعبت الحروب وما صاحبها من إجراء للتجارب النووية سواء ما كان منها في اليابسة كما كان شان بالنسبة لفرنسا في الجزائر أو في البحر دورا خطيرا في تلويث البيئة في

¹: معلم يوسف ،تأثير البيئة على الأمن في المتوسط،مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن في المتوسط،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري،أفريل 2008،ص03

المتوسط وتعتبر الملوثات النووية من اخطر الملوثات على الإطلاق فهي تؤدي لما وصفها عالم الذرة الألماني بورن حامل جائزة نوبل إلى تحطيم الكرة الأرضية و الوجود الإنساني في دقائق ناهيك عن الإضرار التي تخلفها و إلى طول أمدھا مم يؤدي إلى الموت البطيء للإنسانية.

بإضافة إلى زيادة عدد السكان تعرف دول الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة الدول المغاربية بزيادة المفرطة في عدد السكان وكما هو معروف فان الاختلال بين عدد السكان وبين العناصر الطبيعية من مرافق ومباني وخدمات تلوث مجال الحيوي من ما تخلفه نفايات البشرية.

حيث يقول في هذا الشأن الأستاذ ابن اشنهو الطاقة بالغير الشريرة لأمن مع الرفاهية المعيشية و الرفاهية المالية التي توفرها الطاقة إلا أن ضررها شيء كبير.¹ فقد ظهر وزاد نتيجة الانتشار الفظيع للقمامة والحفر التي تهدد حياة السكان وكذلك التلوث الذي يهدد السواحل خاصة الشرقية في حالة تسرب المواد النفطية التي تحملها الباخرة المالطية، حيث تسببت ناقلات البترول العملاقة في تسرب 650000 طنا سنويا من البترول مما خلف مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي كذلك تؤدي إلى ارتفاع كمية CO2 التي تلوث الأجواء ونستطيع القول أن من أسباب حدوث هذا التلوث وما نجم عنه من مشاكل و تهديدات للأفراد و أمنهم، الذي برز بصفة جلية في التسعينات² وخاصة مع ظاهرة العولمة، وقبل التطرق إلى تهديد العولمة في المغرب العربي يجب التطرق أولا إلى تعريف العولمة و مظاهرها حيث تعد العولمة ضرورة اقتصادية بالضرورة الأولى وفي أن واحد مشروعا يهدف إلى تقليص الثقافات الوطنية و استغلال العالم الثالث³

يرجع دراسي و مؤرخي العلاقات الدولية العولمة إلى فترات زمنية مختلفة سواء يربطها بثورة المعلومات، عولمة النظام الرأسمالي وانتهاء النظام الاشتراكي أو العولمة المال بترابط أهم البورصات العالمية

¹: معلم يوسف، مرجع سابق، ص03.

²: نفس المرجع، ص03.

³: جاك فونتال، ترجمة محمود إبراهيم، العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي، مدخل إلى الجيو اقتصاد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص05.

أو بتحرير التجارة العالمية بانتهاء جولة اروقوي و تأسيس منظمة التجارة العالمية، كما أن هناك من يريها لنمط التنظيم السياسي المرتبط بالدولة وتعتبر بناء هيكلات قانونية.

مع هذه الاختلافات في التعريفات العولمة إلا انه مع ذلك فهناك إجماع عملي على اعتبارها مجموعة من الحركات المتشابكة والمعقدة التي تخلق أشياء نفعية وغير نفعية بين الدول والبشر وكثيرا ما تكون هذه الحركات عابرة للحدود وفي أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون قواعدا غير دولية مثل منظمات غير الحكومية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الوظيفية الإنسانية.

كما أن العولمة بطبيعتها متعددة الأبعاد فهي اقتصادية من حيث الأذواق الاستهلاكية والأنماط التنظيمية ووسائل الإنتاج وعلاقات العمل.¹

كما أنها تجارية من خلال دفع العالم عبر منظمة التجارة العالمية لان يكون منضما للقواعد أو إعلامي يحكم تحول العالم بالتدفق المعلوماتي الكبير إلى قرية صغيرة بالمعنى الذي قدمه ماك لوهان منذ أكثر من 40 سنة أو حقوقي بفعل عولمة حقوق الإنسان بعد تبني 172 دولة لأرضية فيينا 1993 و التي جعلت من هذه القيم هيكل متكاملة وعالمية رافضة لتجزئة كما ربتها أيضا بالديمقراطية المشاركة واقتصاد السوق الحر.

فالعولمة هي بالتالي متعددة الحركات و المضامين و الفواعل و الأبعاد وغير محددة التأثير.

إذا كانت العولمة مفهوما قد حولت معاني الجغرافيا والزمن و تجاوزت الحدود وقزمت السيادة ولكنها

في ذات الوقت أنتجت اهتمامات جديدة حول الإنسان و حاجاته.²

1-عوامل بروز العولمة و تطورها

¹: أمحمد برقوق، العولمة واشكالية الأمن الإنساني، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص02. نقلا عن:

<http://berkouk-mhand.yorsite.com>

²: أمحمد يرفع، مرجع سابق، ص03.

اختلفت معظم الدراسات وضع تاريخ دقيق لظهور ظاهرة العولمة فهناك من يرى أن العولمة ظاهرة حديثة ظهرت في العقود القليلة الماضية تاريخ ظهورها حيث يؤيد هذا الرأي بعض المفكرين ،حيث يقارن بين نهاية القرن التاسع عشر التي شهدت ولادة التوجيهات العامة وبين نهايات القرن العشرين التي شهدت تبلور ظاهرة العولمة،وهناك من يعود إلى أقدم من ذلك بكثير وتحديدًا إلى القرن الخامس عشر الميلادي وبالتحديد من ظهور الدولة القومية لتحل محل الإقطاعية،حيث تطلب التقدم التكنولوجي في ذلك الوقت، وتوسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محصورًا بنطاق المقاطعة.¹

وهناك عوامل عديدة تشكلت في العقد الأخير من القرن العشرين وازدادت ظهورها في العصر الحالي وهذا ما زاد من ترسيخ العولمة ومن أهمها :

• ثورة الاتصالات و المعلومات:

ساهمت القفزة الهائلة في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات في تسهيل وتكثيف عملية التواصل بين الأفراد وإشاعة المعرفة وإمكان التفاعل والتنسيق باتجاهات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ،حيث يذكر فريدمان friedma أن العالم قد أصبح مسطحًا في السنوات الأخيرة نتيجة لعشرة عوامل أهمها سقوط حائط برلين،أثرت بالسلب خاصة على الدول المتخلفة التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيًا،ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة وأضرارها خاصة التهديدات النابعة من دول المغرب العربي، فعن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إلى دول المغرب العربي وبالتالي تبقى العولمة بمختلف حركياتها هي همزة وصل بين مختلف الفواعل الدولية.²

¹:فوزي نايف عمر ديجان،العولمة واثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006،أطروحة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس ،فلسطين 2007،ص13.

²:امحمد برقوق، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني ، مرجع سابق ذكره،

إن التغييرات العميقة التي أحدثتها العولمة من خلال زيادة التشابك في العلاقات بين الدول و كذا التغييرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية وزيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول.¹

إن العولمة الاقتصادية وما صاحبها من حركة في رؤوس الأموال والسلع ساهمت في إحداث تحولات على المستويين السياسي والأمني، لم يتم بعد التحكم فيها أو التنبؤ بتطورها في المستقبل فمسار العولمة مس كل المجالات الاقتصادية والمالية و البيئية و الثقافية والعسكرية، و تمخض عن ذلك عولمة المخاطر و التهديدات وسواء تعلق الأمر بالأنواع الجديدة للعنف المنظم، انتهاكات حقوق الإنسان، تدهور البيئة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، موجات الهجرة غير الشرعية أو التفاوت في التنمية، فهي تشكل في مجملها تحديات أمنية لا يمكن للفواعل الدوليين إغفالها أو تجاهلها، ونظرا لسهولة انتقال هذه التهديدات و المخاطر من دولة إلى دولة أخرى و منطقة إلى منطقة أخرى بسبب ما توفره العولمة من وسائل و تسهيلات، فإنه لا يمكن لأية دولة أن تضمن أمنها الداخلي دون اللجوء إلى التعاون الدولي وهذا مهما كانت القوة العسكرية التي تزخر بها.²

نستنتج من خلال المعطيات التي عرضناها أن مخاطر العولمة تتجلى في المغرب العربي تمس الدولة بصفة عامة تعادها إلى الفرد ويكمن هذا الخطر في طمس هوية الفرد والمشاكل التي تخلفها العولمة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية وإفرازاتها السلبية على منطقة المغرب العربي

الهجرة الغير شرعية تأثيرها على امن و استقرار الفرد في منطقة المغرب العربي

يعاني المغرب العربي من الهجرة الغير شرعية التي تعددت التعاريف لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة.

¹:صالح زياتي، تحولات العصيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد الخامس، بدون سنة، ص288.

²:باسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للمن في المتوسط، مداخلة في ملتقى حول الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و أفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 30 أفريل 2008.

نظرا لكون الهجرة الغير شرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فانه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام و كخطوة أولى ثم التدرج في التعريف النوع الغير الشرعي منها.

أولا: التعريف اللغوي: الهجرة الغير الشرعية تعني الاغتراب أو الخروج من ارض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

و الهجرة اسم من فعل هجر بمهجر هجرا و هجرانا لقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من ارض إلى بلد آخر.

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة إلى لفظين:

اللفظ الأول: immigré: وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلية.

اللفظ الثاني: immigré وهو الشخص الذي يدخل إلى الدولة المستقبلية مهاجرا أو وافدا أو ينطبق

نفس المعنى للفظين migrant immigré .

اللفظ الثاني: emigré وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر ويعطي قاموس

ويبيستر الجديد ثلاث معاني للفعل "هاجر" migrate هي :

1- الانتقال بصفة دورية من إقليم لآخر .

2- ينتقل أو يجول to transfer

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة الغير الشرعية فهر مركب من بفظين الهجرة ولفظ غير شرعية والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت بداية القرن العشرين، وعرفت اوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي.

ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها "الهجرة" الغير قانونية أو الهجرة السرية ومصطلح الحرقة الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.¹

إن الهجرة الغير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاضمت مع تعاضم أثارها و تعددها ،الأمر الذي يستدعي التنسيق و التعاون من أجل ردعها و السيطرة عليها من خلال القضاء على الأسباب الدافعة إليها، حيث يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

يتميز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه وفقا لإحصائيات سنة 2005 ويوجد حوالي 190 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على قارات العالم ل 34 % في أوروبا و 23 % في اريكا الشمالية، 28% في أسيا ، 09% في إفريقيا ، 03% أمريكا اللاتينية و 03% في نيوزيلندا و استراليا.

فهذه النسب تعكس بشكل واضح صدق الدافع الاقتصادي للهجرة فحوالي 50% من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدما و ثراء، وترتفع النسبة إلى حوالي 67% فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فإن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها الشرعية أو في صورتها غير الشرعية فالتباين في المستوى الاقتصادي يتجلى بصورة واضحة في بين الدول الطاردة و المستقبلية للهجرة وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي لازالت تعتمد بالأساس في اقتصادها على الفلاحة وتصدير المواد الخام وهما قطاعان لا يضمنان الاستقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار الموسمية والثاني بأحوال السوق الدولية مما يؤثر سلبا على مستوى سوق العمل ،إذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعا قويا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا عني بأنها كافية، إلا

¹ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنسب شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر 2012، ص14.

أن هناك دوافع أخرى تدفع للهجرة تتجلى في الظروف الاجتماعية بهدف تحسين المستوى المعيشي للفرد الذي يهاجر من بيئته التي يعيش فيها وهذا ما يدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ملائمة لظروف حياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي.¹

ومن بين الأسباب الاجتماعية هي نسبة الفقر والمجاعة ، الأمراض و غيرها من الأسباب التي تدفع السكان في المغرب العربي خاصة إلى الهجرة ،حيث تعبر الهجرة حسب الدارسين مصدر تهديد لأمن الدول المتقدمة في هويتها و لكن هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية على منطقة المغرب العربي.

و لكن رغم كثرتها وتنوعها فان المنظمات الدولية خاصة غير الحكومية على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها، نظرا لكون انطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على انه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه فالأصل أن الهجرة مباحة، كل ما في الأمر أن قوانين الدول هي التي تجعلها غير شرعية وهذا في الحقيقة يؤدي إلى خطر اكبر وهو تجريم هذا الفعل رغم انه حق من الحقوق الشرعية التي تكفل للشخص، خاصة وأن اغلب المجتمعات لا تعتبر بأن هذا الفعل هو جريمة ينبغي قمعها، وعليه فان المتفق عليه بالنسبة لهذه المنظمات هو استعمال لفظ "الهجرة السرية" التي تتلاءم مع الطريقة التي يعبر بها المهاجر الحدود أو الحالة التي يكون عليها أثناء تواجده في إقليم الدولة الأجنبية كما أنها تشكل حربا على المهاجر الذي يكون في هذه الحالة بحاجة إلى حماية و بالنسبة لتعريف هذه الظاهرة فان العديد من المحاولات قدمت في هذا الصدد، نذكر منها التعريف الذي جاءت به الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990، التي تعرف المهاجر بشكل عام في المادة 02 فقرة أعلى أنهم: "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد قدمه في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم" وتضيف المادة

¹:ساعد رشيد ،مرجع سابق ،ص 60.

05 فقرة أعلى انه "يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها"

أما التعريف الخاص بالمهاجرين غيرالشرعيين فقد تضمنته الفقرة (ب) والتي تنص على انه يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا تشملته الشروط المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة، وعليه يمكن أن نستخلص تعريفا للمهاجر السري على انه يعتبر مهاجرا غير قانوني كل شخص داخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجور في إقليم غير إقليم دولته ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى دولة أو يقوم بنشاط مأجور في إقليم غير إقليم دولته ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة والإقامة فيها ولا الوثائق الأزمة للعمل وهذا التعريف غير بعيد عن التعريف الذي قدمه المكتب الدولي للعمل الذي جاء كما يلي: "الهجرة السرية أو غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفتين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية ويقصد بالمهاجرين غير القانونيين"¹

تعد الهجرة الغير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي وفي أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستثمارات التي تشكل حواجز عازلة و خاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وإفريقيا الجنوبية ونيجيريا ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض الأبيض المتوسط، نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

تستخدم الأمم المتحدة مصطلح الهجرة الشاذة irregular migration بدلا من هجرة غير شرعية ما يعكس موقف أكثر إنسانية نحو الظاهرة استنادا على مبادئ حقوق الإنسان من حرية ودية وحرية الحركة و الاختيار المكان السكن.

¹:صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة الغير الشرعية، نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، 2011، ص10.

ويستخدم الاتحاد الأوروبي مصطلح الهجرة الغير الشرعية التي مفادها في السياسة العامة الأوروبية للهجرة الغير شرعية الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء وتعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة الغير الشرعية ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مرور ،أو بمساعدة جريمة المنظمة من المهربين والتاجر،وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على الموافقة السلطات وهناك مظهر من مظاهر الهجرة غير الشرعية المتمثل في مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

عموما تعبير المهاجرين غير الشرعي في الاتحاد الأوروبي يطلق على الناس الذين يعبرون ارض الدول الأعضاء بدون سلطة وتوثيق ويمكن للمواطنين الغير الشرعيين أن يأتوا نتيجة أسباب أخرى للعبور الحدودي غير الشرعي.¹

• مظاهر ودوافع الهجرة غير الشرعية:

لا يمكن إعطاء إحصاء دقيق للأعداد المهاجرين وهذا راجع إلى تضارب الأرقام المقدمة من قبل مختلف الجهات المهمة بالظاهرة،فقد قدرت منظمة اعمل الدولية ما بين 10% و15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص،أما منظمة الهجرة الدولية فان حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل نحو 1.5 مليون فرد حيث تعتمد ظاهرة الهجرة على شبكات سرية وهي عبارة عن جمعية مهيكلة² لعصابة أفراد،هيكله محكمة تكون متدرجة و أحيانا مقطوعة في ما بينها تعمل على تنظيم و تسهيل و استدراج و توجيه مهاجر أو عدة مهاجرين سريين من بلد

¹:سميرة سليمان،دور البيروقراطيات في امننة قضيتي تغيير المناخ والهجرة غير الشرعية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، 2012،ص76

²:عربي محمد ،التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر انموذجا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و السياسية، العدد 8-2012، ص52.

لأي آخر غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية وأحيانا مقابل أخرى وتقوم هذه الشبكات على التهريب البشر عن طريق تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة موطن له يصبح من المقيمين الدائمين فيها كن اجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.

وسجلت نهاية القرن العشرين موجات هامة من اللاجئين سواء فرديا أو جماعيا بسبب حروب و النزاعات الدولية التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث كان عدم الاستقرار الناتج عن الحروب الأهلية و النزاعات الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية و الدينية أو السياسية.

من أهم الأسباب التي أدت لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي وتعد منطقة جنوب المتوسط من القارة الإفريقية من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة.

و تستخدم الهجرة السرية كوسائل ضغط سياسي من طرف الدول المصدرة لها على الدول المستقبلية، مثل ما هو حادث مع المغرب واسبانيا وليبيا مع ايطاليا من اجل تحقيق مكاسب سياسية و اقتصادية، وبالتالي هي ورقة ضغط و مساومة وعلى صعيد داخلي نجد أن الأنظمة السياسية زادت من تفاقم الظاهرة وذلك لعدم قدرتها على تقديم برامج تحقق فيها آمال الشباب.¹

ويضاف إلى ذلك سبب آخر ذو طابع قانوني أكثر منه سياسي و امني حيث أن الإجراءات القانونية التي اعتمدتها خاصة المجموعة الأوربية تجاه الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ساهمت كثيرا في تنامي هذه الظاهرة بشكل كبير في غلق القنوات القانونية و التي يستفيد منها المواطن من دولة الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لكي يهاجر أو يسافر إلى الاتحاد الأوربي لكن من جهة أخرى تواجه دول الاتحاد الأوربي نحو دول أوروبا الشرقية خاصة ما يتعلق باليد العاملة حيث فتحت الأسواق أمام العمالة الموجودة في

¹: نفس المرجع: ص53.

أوروبا الشرقية على حساب الصفة الجنوبية للمتوسط أو تشديد الرقابة على دخولهم و اشتراط مؤهلات العملية وهذا يقلل من فرص انتقال الأشخاص ذوي المؤهلات العادية و البسيطة، إذ يؤدي عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة مما يؤدي إلى استمرار التخلف و التقهقر وغياب الوعي و انعدام نخبة قادرة على التغيير و التطور و إحداث الرقي داخل هذه المجتمعات.

حيث يمكن القول أن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين و المهاجرين المندفعين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر اسبانيا وهناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق سنويا، وقد سجل بين سنتي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرق في مضيق وتعتبر الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا لتفاقم هذه الظاهرة إضافة إلى الحروب و المنازعات والأزمات السياسية، وغياب الحكم الراشد حيث أن الكثير من الدول المصدرة للهجرة هي دول تعاني من أزمات السياسية وصراعات طائفية تنفقد إلى عقلانية وشفافية تسيير الموارد المالية و الاقتصادية والبشرية وعليه ينتج كثير من مشاكل الفقر وغيرها و أن الدول المصدرة للهجرة هي أنظمة شمولية أو عسكرية تسعى إلى الحفاظ على النظام وحسب.¹

إن الهجرة الغير الشرعية في منطقة المغرب العربي احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المستقبلية لمنطقة خصوصا أن قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لمنطقة المغاربية وما تخلفه من مخلفات تمس الفرد أو شخص المغاربي في حد ذاته، كما يعاني أيضا المغرب العربي ما يطلق عليه بالفقر الإنساني وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد يركز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص و الاختيارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا

¹: غربي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص54.

الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990 لأول مرة يسمى مؤشر التنمية البشرية.*

المجتمع المدني أن أسباب هذه الظاهرة هي الفقر و أيضا الموقع الجغرافي القريب من أوروبا وتشير التقارير الدولية إلى أن الدول المغاربية تعد مصدرة فقط بل تحولت إلى منطقة مستوردة¹

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية في المغرب العربي

بعد ما تم التطرق في المطلب الأول إلى تهديدات الاجتماعية يتم في هذا المطلب التطرق إلى التهديدات الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي.

ومن بين التهديدات الاقتصادية هي التبعية لعدد من الدول الانتاجات المحدودة فالجزائر وليبيا تعتمدان فقط على النفط و تونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية بهذه الدول ومن بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاس الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع هذا فان صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي:

- تراجع نسبة النمو
- صعوبة صمود القطاع المائي.
- تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات
- إمكانية إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم.
- تراجع التحولات المالية من المغتربين نتيجة الأزمة.
- ارتفاع إرادة المغاربة.

*يرتكز هذا المؤشر على ثلاثة معايير أساسية للتنمية البشرية وهي

1- مدى الحياة التي تقاس لمعدل العمر

2- التعليم الذي يقاس بدرجة الالتحاق بالمدارس في المستوى الابتدائي و الثانوي.

مستوى المعيشة الذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي بحسب كل ساكن

¹ نفس المرجع، ص14.

يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغربية في 2011، والذي يقدر ما كان له نتائج ايجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات المتتالية في المنطقة المغربية وكذلك استمرار تراجع العلاقات بين الدول المغربية والتي هي في حدود 3 إلى 4%¹.

ومن المشاكل الاقتصادية التي تهدد الأمن الإنساني في المغرب العربي يمكن الإشارة إلى أهم مشكل من المشاكل الاقتصادية وهو الأمن الغذائي ويمكن تعريف الأمن الغذائي وهنا نشير إلى التميز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق و نسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى المرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة الدولة ما أو مجموعة من الدول على توفير المواد الغذائية كليا أو جزئيا، ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان حد الأدنى من تلك الاحتياجات بالانتظام.²

من خلال عرضنا لأهم التعاريف للأمن الغذائي فإننا نلاحظ أن موضوع الأمن الغذائي يعتبر مسألة في غياب الأهمية حيث باتت تورق كثير من مسؤولي الدول والحكومات و المنظمات وحيث تعتبر الدول المغربية من بين دول الشمال الإفريقي النامية التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار، مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء ولم يكفي الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في سد كل حاجيات المزارعين و الفلاحين.

حيث تعيش دول المغرب العربي حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصادية هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدها المالية الصعبة ويعزز مديونيتها

¹: محمد العمراوي، الروابط التاريخية لدول صفتي الصحراء و أثرها في تحقيق الأمن المغربي، مداخلة في مؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 27/28 فيفري، 2013

²: محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي نقلا عن موقع: <http://www.aljazeera.net> في 2015/04/26

ومن ثم تبعيتها الاقتصادية و السياسية وحتى الثقافية،و الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غريبا يجعله أكثر ولاء ودقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني و الدفاع عن الثقافة الغربية. كما أنها تصنف من الدول المتخلفة وبطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية و بالتالي فان هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها الإنساني متى قطع الإمدادات لها فسوف تتعرض للمجاعة،وهذا ما يؤدي بها لزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها، فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن و السيادة الوطنية وهذا ما يؤثر على حالة الفرد المغربي فمثلا: نخضع الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية الانجح لضمان السلام، ويقصد السلام وفقا الإستراتيجية الأمريكية كما جاء في تقرير الاقتصادي الأمريكي ليستربون بقوله: "قد يحل الأمن الغذائي محل الأمن العسكري القومي كانشغال رئيسي لكثير من الحكومات" حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وزن القمح كسلاح "السلاح الأخضر".¹

وبناء على هذا التعريف فان مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى،وبالتالي فان مفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

ويبقى مفهوم الأمن الغذائي على أساس ثلاث مرتكزات هي:

وفرة السلع الغذائية.

وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.

أن تكون السلع في متناول المواطنين.

¹:عامر عامر احمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر،مجلة الباحث الجزائر، عدد 08-2010،ص25.

-أمان الغذاء: عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمانا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني أن كل الظروف و المعايير الضرورية و اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع و تخزين و إعداد الغذاء بضمان أن يكون الغذاء أمانا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الأدمي فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الآخر.

إن قضية الأمن الغذائي تبقى مشكلة جوهرية بل أنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، وتزايد عدد السكان يتطلب تنمية زراعية متطورة ومدرسة ولفهم الأمن الغذائي لبدئ بتعريف بعض المصطلحات التي تتعلق بها.

أولا: مفهوم الاكتفاء الذاتي، يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد و الإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا.

ثانيا: مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضح في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما انه في بعض الأحيان يحمل شحنة إيديولوجية¹ للضغط وتغيير سياسات الدول، وهذا يجعل الدول المغاربية في يد الدول المتقدمة التي تمد لها الغذاء لكي تعيش وهذا تهديد كبير جدا. إن من العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء في المغرب العربي هي العوامل الديمقراطية إذ يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه المغرب العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فمعدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض و طلب الغذاء وتعتبر البلدان المغاربية من الناحية الديمغرافية كبيرة جدا من حيث سكان هذه البلدان أكثر من

¹ محمد ولد عبد الدائم، نفس المرجع السابق، ص 15.

84 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2000 موزعين على الأقطار الخمسة، موريتانيا 03 مليون نسمة، المغرب 32 مليون نسمة ، الجزائر 33 ملون نسمة، تونس 10 مليون، ليبيا 06 مليون نسمة، فضلا عن أن الزيادة الديمغرافية لهذه البلدان تعتبر عالية كما يتضح في الجدول التالي:

جدول يبين حجم المساحة و الكثافة السكانية وتطور السكان في الأقطار المغاربية في الفترة

2000-1981

نسبة الأساس	معدل الزيادة السنوية	2000 مليون نسمة	1998 مليون نسمة	1990 مليون نسمة	1981 مليون نسمة	الكثافة بالكلم ² 2000	المساحة بالكلم ²	المساحة والسكان البلدان المغربية
1990	2.94	3.00	2.971	1.971	1.7	2.9	1030700	موريتانيا
1990	2.06	32.00	27.873	24.177	21.8	45.0	710850	المغرب
1991	2.50	33.00	30.679	25.334	19.3	13.9	2381741	الجزائر
1994	1.44	10.00	9.351	08.099	6.6	64.3	155500	تونس
1995	2.8	06.00	04.963	03.821	3.1	3.5	1755500	ليبيا
	2.36	84.6	75.163	63.342	52.5	13.9	6034357	المجموع

المصدر: الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج1، جمعية الأطلس ،جامعة

مراكش،المغرب، ص54.

الجدول يبين إنتاجية العمالة الزراعية في دول الاتحاد المغرب العربي 2005 ، 2007 وحدة القياس

ألف نسمة

الناتج الزراعي	الناتج الإجمالي	
2007	2006	2005
2007	2006	2005
362	3411	3152
127497	116600	102800
الجزائر		

ليبيا	45395	55227	70005	1105	1254	143
المغرب	58956	65405	65173	7067	9150	292
تونس	29026	31712	31349	3152	3411	362
موريتانيا	1853	2741	2572	797	417	356

المصدر ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي سنة 2008، المجلد رقم 28

حيث يلاحظ من خلال دراسة هذا الجدول أن هناك وتيرة سريعة في زيادة عدد السكان في منطقة المغرب العربي حيث انتقل عدد السكان الإجمالي من 52.5 مليون عام 1998 إلى 63.342 مليون على 1990 ثم إلى 75.163 مليون نسمة، عام 1998 ثن إلى 89 مليون نسمة عام 2000 حيث تعتبر الدول المغاربية من دول الفتية ،لان نسبة الشباب فيها مرتفعة ما جعل هذه الدول استهلاكية أكثر منها عاملة.¹

كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه في طبيعة توزيع السكان بين الريف والحضر فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد وبين الدول المغاربية إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

وكذلك نجد العوامل الطبيعية ،فرغم الإمكانيات الطبيعية الزراعية التي تحظى بها الدول المغاربية إلا أنها لم تفلح في إشباع حاجيات مواطنيها،وذلك راجع لانخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة،كذلك الاعتماد على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب،ضف إلى ذلك ندرة المياه واستغلالها وغيرها من العوامل التي تجعل الدول المغاربية دولا عاجزة على تأمين نفسها،وهو تهديد بالغ الأهمية فغياب الغذاء يؤثر سلبا على جميع الجوانب و المجالات،فلا نستطيع أن نتخيل علماء ومبدعين عند غياب أهم شيء أو عنصر لاستمرار حياتهم،كذلك غياب الغذاء يعني توقف عجلة الاقتصاد الذي لم يوفر لهم سيء،كما يؤدي إلى

¹:مختار بن ميسة،استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية ،في البلدان المغاربية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، قسنطينة ،2009-2008، ص234.

غضب المجتمع وحدثت أعمال تخريبية عنيفة، ويؤدي كذلك إلى انتشار الآفات الاجتماعية خاصة السرقة لأن كل شخص يريد البقاء حيا.

فالأمن الغذائي يعني تطورها واستمرارها وبقيائها، فمتى استطاعت الدولة تأمين نفسها فقد وصلت إلى مرحلة عالية ومتقدمة من الأمن، خصوصا لما أعلن بويدراور، مدير عام لمنظمة العمل الدولية، بأن ركب البشرية سيعاني من نقص الغذاء، إذا لم يتدارك العالم هذه المشكلة وقد صرح أكثر من مسؤول أمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقبلة النووية كما كانت تفعل بل ستهدد العالم بحبة القمح وقد قال جيمس كارتر، "إذا قطعتم يا عرب النفط سنقطع عنكم إمدادات الغذاء"

بالرغم من توافر مقومات الأمن الغذائي في المغرب العربي، كالمساحة الوافرة و الموارد المائية، الأيدي العاملة ورؤوس الأموال إلا أن هذه الدول لم تعرف الأمن فيه بل هو مصدر تهديد لها وهكذا فإن الفجوة الغذائية في منطقة لم تعد قضية اقتصادية بحتة بل أصبحت قضية اجتماعية وسياسية تهدد الأمن الإنساني المغربي و استقرار الدول المحتاجة لاسيما أن الدول القوية في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بالفائض الغذائي العالمي و بالأخص القمح، حيث تضع يدها عليه إنتاجا و تسويقا، ولهذا كلما ازدادت حاجة الدول الفقيرة إلى الغذاء ازدادت قدرة الإدارة الأمريكية على فرض شروطها السياسية دون أن تكون مضطرة لاستخدام القوة، فكيف نتطور هذه الدول وهي خاضعة لسيطرة دولة أخرى تفرض عليها ما تشاء حتى تستمر و يبقى فالأمن الغذائي مهم جدا فإذا حققت الدول المغربية أمنها الغذائي تستطيع أن تتحرر في عدة مجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية وهذا ما رجع سلبا على وضعية المجتمع المغربي بالسلب، حيث نلاحظ أن هناك نسبة مجاعة متفشية في المنطقة.¹

¹: جمعية الأطلس، الموارد البشرية و دورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج1، جامعة مراكش، المغرب، ص244.

تعد البطالة من أهم المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان المغاربية حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط معدل البطالة فيها بلغ :15.4% من مجموع القوى العاملة ، وفي عام 2005 بالمقارنة مع 6.3% على المستوى العالمي.

النمو الديمغرافي	عدد السكان سنة 2004	الكثافة السكانية	المساحة كم ²	
3.1%	33.4 مليون ن	14 شخص كم ² واحد	2.381.741	الجزائر
2.4%	10 مليون ن	65 شخص كم ² واحد	163.610	تونس
2.6%	32.2 مليون ن	72 شخص كم ² واحد	446.550	المغرب

إن تحليل مؤشر السكان بدول المغرب الثلاث يؤدي إلى النتيجة التالية أن أكثر من 40% من مجموع السكان الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة مما يعكس نسبة كبيرة لإحالة إلى البطالة ،وهذا وضع قد يزداد ارتفاعا في العقدين القادمين من القرن الحادي و العشرون حيث تصل النسبة إلى 55% في سن العمل.¹

ويعتبر الفقر في البلدان المغرب العربي التي هي جزء لا يتجزأ من البلدان الاثنتين و العشرين الاقتصادي في جامعة الدول العربية ظاهرة ريفية في المقام الأول و يعيش ربع سكان الإقليم أي نحو 80 مليون نسمة تحت خط الفقر فيما يقيم 70،60% من هؤلاء الفقراء في المناطق الريفية، ويشكل ارتفاع معدل البطالة لاسيما بين الشباب ،احد اخطر التحديات التي يواجهها الإقليم وبلغ معدل البطالة الرسمي 13% في المتوسط كما أن معدل العاطلين عن العمل بين الشباب في بعض البلدان يصل إلى عمق هذا الرقم.

وهذا ما ينعكس على حالة الفرد في دول المغاربية من خلال تردي مستوى المعيشي وصحي و تفشي ظاهرة الأمية.²

¹:الحاج إسماعيل زرفون،المغرب العربي و الصراع الدولي،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد 09-2010،ص234.
²:الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،جامعة دول العربية ،تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر،عن موقع <https://www.google.com.tr/search29>.

ويمكن الإشارة إلى عامل اقتصادي آخر يهدد الأمن الإنساني المغربي وهو عامل البترول التي يؤثر على اقتصاد المغرب العربي حيث يشهد تغيرات الاقتصادية و اجتماعية الفجائية وبشكل عشوائي تعرفه مجتمعات المغربية في عصر البترول، ويصاحب هذه التغيرات تدريجيا فترات من التجسس و التذبذب لان معظم اقتصاديات المغرب العربي يعتبر البترول في المقام الأول حيث أمن المغربي مرتبط بالبترول وهذا ما يعكس في تحولات الاقتصادية والاجتماعية ويعبر على اتجاه مستمر في ارتفاع أو انخفاض الإنتاج، مما يعني أن خدمات الصحة و التعليم والإسكان وغيرها تتأثر بارتفاع وانخفاض البترول يؤثر على مستوى المعيشي المغربي أحسن منال أزمة البترول 2015 على اقتصاد الجزائر أثرت بشكل كبير في ارتفاع مستويات استهلاكية للفرد وخلقت عجز في القدرة الشرائية.

وهذا الانخفاض اثر على اقتصاديات الدول المغربية المجاورة بسبب ارتفاع نسبة المواد الغذائية. وباعتبار أن نسبة ناتج المحلي الإجمالي لا يعني الكثير اخذ بعين الاعتبار نسبة نمو السكان، أي ما يمكن أن يناله الفرد الواحد من النمو فانه خلال مراحل الانتعاش والركود التي شهدتها الفترة الأخيرة لم يسجل نصيب الفرد من النمو الاقتصادي أي زيادة على الإطلاق.

وعموما إن النمو المرتكز على لبترول خلف عددا من مواطن الضعف في الأسس البنوية للاقتصاديات دول المغربية وحولها بصورة متزايدة إلى اقتصاد قائم على الاستيراد و الخدمات مقابل انكماش لقطاع الزراعة و الصناعة وهذا ما يرجع بسلب على وضع الفرد المغربي.

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن البترول أثرا سلبية على المنطقة المغربية وذلك لكونها منطقة رعية تعتمد عليه بدرجة أولى فان تحسن مستوى الفرد متعلق بارتفاع و انخفاض البترول أو هذه الطاقة الزائلة.¹

مشكلة المياه:

¹:ستيتي الزازية، الثروة البترولية و الأمن الاقتصادي، العربي، مجلة مستقبل العربي، العدد 08-2008، ص54.

إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين بحيث احتدم الصراع بين الدول من أجل السيطرة في منابعها فإن المياه كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد والعشرين باعتبارها موارد استراتيجية من شأنه أن يدفع إلى جذور النزاعات الدولية.

أما فيما يخص منطقة المغرب العربي فإن الموارد المائية أصبحت مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف نسبة تساقط الأمطار فيها، وتشهد منطقة المغرب العربي محاولات لأحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية لان من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات.¹

وهذا ما يؤدي بالسلب حاجة الفرد إلى ماء الشرب وأيضا ظاهرة جفاف تؤثر على الزراعة وهذا ما يسبب للحاجة في الغذاء و ينتج عنها مأساة في الحياة الاجتماعية للفرد المغربي.

المطلب الثالث: التهديدات السياسية للمغرب العربي

بعدما تم التطرق في المطلب الأول و الثاني إلى مهددات الاجتماعية و الاقتصادية سنتطرق في هذا المطلب إلى تهديدات السياسة للمغرب العربي، حيث تشهد منطقة المغرب العربي عدة تهديدات التي تؤثر على أمنها الإنساني و من بين هذه التهديدات: التهديد الإرهابي و قبل التطرق إلى آثاره السلبية على الأمن الإنساني للفرد المغربي وجب أولا التطرق إلى التعريف به

أولا يجب الإشارة إلى تعريف اللغوي للإرهاب:

لفظ الإرهاب في اللغة العربية:

الإرهاب مصدر أَرهَب و معنى أَرهَب في اللغة العربية أخاف و أفزع، وقد أقر المجتمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها رهب بمعنى خاف و إن كلمة الإرهابيين هي وصف يطلق

¹:باسي جمال،مصادر التهديد الجديد للأمن في المتوسط،مداخلة مقدمة في ملتقى الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع و آفاق،قسم العلو م السياسية، جامعة قسنطينة، 29-30-أفريل 2008،ص02.

على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم و يستخدم البعض لفظ الإرهاب للدلالة على فعل يتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة في المجتمع و ينطوي تحتها ألوان متعددة من العنف ابتداء من عمليات خطف الطائرات وإلقاء القنابل والاختطاف السياسي والاعتقال وحوادث القتل باسم الدين و إتلاف الممتلكات العامة.

ويعرف البعض الإرهاب بأنه إرهاب المدنيين الأمنيين و الاعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم في حين أنهم ليس لهم علاقة بشكل مباشر بالقضية التي يدور حولها الصدام بين مرتكبي الأعمال الإرهابية و خصومهم.

ويعرف البعض الآخر الإرهاب بأنه محاولة الأفراد أو الجماعات فرض رأى أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين في قضية من القضايا بالقوة والعنف بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل الحضارية.

تعريف المشرع المصري للإرهاب: عرفت المادة 86 من عقوبات المضافة بالقانون رقم 97 لسنة 1992 المقصود بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون بأنه كل استخدام للقوة والعنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني بتنفيذ المشروع الإجرامي من الفرد أو الجماعة يهدف إلى إخلال النظام العام أو تعريض سلامة المجتمع و أمنه للخطر.¹

ونجد في الموسوعة السياسية أن الإرهاب يعني استخدام العنف والتهديد بكافة أشكاله المختلفة كالاعتقال و التشويه و التعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات، كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية أو إخضاع طرق مناوئ لمشئمة الجهة الإرهابية.

وفي القاموس السياسي فإن كلمة إرهاب تعني محاولة نشر الذعر والفرع لتحقيق أغراض سياسية، و الإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع و الاستسلام لها.

¹: أحمد أبو روس، الإرهاب و التطرف و العنف الدولي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ب ط، 2001 ، ص ص 24-25.

و في اللغة الفرنسية نجد أن قاموس Larousse القومي قد عرف الإرهاب بأنه مجموعة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعة ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة القائمة، والإرهاب هو الشخص الذي يمارس العنف و تقتزن صفة الإرهاب بزعماء الثورة الفرنسية.

أما قاموس اللغة petite robert فقد عرف الإرهاب بأنه الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي كالاستيلاء أو ممارسة أو المحافظة على السلطة وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة من أعمال العنف اعتداءات فردية أو جماعية أو تخريب تنفذها منظمة سياسية لتأثير على السكان وخلق مناخ من الفوضى وانعدام الأمن.

وفي اللغة الانجليزية نجد قاموس السياسة adictionary of politis قد عرف الإرهابي بأنه : الشخص الذي يلجأ إلى العنف و الرعب بغية تحقيق أهدافه السياسية التي غالبا ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم.

وفي قاموس السياسة الحديثة فإن كلمة إرهابي تستخدم لوصف الجماعات السياسية التي تستخدم العنف كأسلوب للضغط على الحكومات إجبارها على تأييد المنادية أو المطالبة بالتغييرات الاجتماعية. كما عرف قاموس oxford الإرهاب بأنه استخدام العنف والتخويف خصوصا لتحقيق أغراض سياسية كما عرف الإرهابي بأنه الشخص الذي يستخدم العنف لإحداث حالة من الفزع لتحقيق أغراض سياسية.¹

علاقة الإرهاب ببعض المفاهيم المتشابهة:

الإرهاب و الجريمة السياسية: إذا كان الإرهاب يعتبر عنف منظم من أجل تحقيق الأهداف فإن الجريمة المنظمة السياسية لا يشترط دائما أن تكون عنفا وحتى إذا كانت عنفا فإنه ليس متصلا أو منضما.

¹: سامي جاد عبيد الرحمان واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، مصر ، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص44.

الإرهاب وحرب العصابات: لا يميز الإرهاب في هجماته بين الأهداف المدنية و العسكرية وبين المقاتلين وغير المقاتلين في حين تستهدف حرب العصابات من جهة أخرى تسعى إلى تحقيق هدف استراتيجي في السعي إلى الاستقلال و التحرر، وهو هدف تكتيكي تمثل في إلحاق ضرر مادي و معنوي في صفوف العدو في حين تستهدف العمليات الإرهابية الدعائية وإثارة الانتباه إلى قضيتهم.

خصائص الإرهاب:

خاصية العنف أو التهديد بالعنف: فلا يمكن أن تتصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف الذي يمثل جرائم القتل و الخطف أو التدمير.

خاصية التنظيم المتصل بالعنف: العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان منظما من خلال حملة إرهاب مستمرة، أي نشاط منسق و متصل لعمليات إرهابية تؤدي إلى خلق حالة من الرعب.

خاصية الهدف السياسي للإرهاب: إن هدف العمليات هو القرار السياسي أي إرغام جماعة سياسية على اتخاذ القرار أو تعديله أو تحريره ما كانت تتخذه أو تصنع عنه أو تعدله لولا الإرهاب.

خاصية أن الإرهاب بديل للاستخدام العادي للقوة العسكرية: وهذا يعطي الإرهاب أهميته الحالية في الصراع السياسي، وقد يكون الإرهاب سلاحا للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية أو يكون سلاحا تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو عالمية لتحقيق أغراض سياسية عالمية بالنسبة لدولة أو قوة عالمية حين لا يستطيع أو لا ترغب في استخدام القوة العسكرية التقليدية.¹

أنواع الإرهاب وأساليبه:

يمكن تصنيف الإرهاب الذي تمارسه المنظمات إلى الأنواع الرئيسية الثلاثة التالية:

¹: نواء احمد بلال عز الدين، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ص 286، 287.

• العدوان: يقصد عدوان مسلح غير مشروع وأن يكون هذا العدوان حالا و مباشرا وأن يهدد احد الحقوق الجوهرية للدولة المعتد عليها.

- 1- الإرهاب ضد نظام قائم يهدف للإطاحة به وإحلال نظام آخر محله، وينتهي هذا النوع من الإرهاب إما بقيام النظام البديل أو بالانتصار النظام القائم على معرضيه.
- 2- إرهاب الدولة وهو الإرهاب الذي تلجأ إليه الثورات بعد وصولها إلى السلطة عملية تصفية آثار العهد السابق و تدمير مرتكزاته ومن ثم عملية قتل ابنائها و ينتهي هذا النوع من الإرهاب إما بفشل الثورة أو بتثبيت اقدامها.

أساليب الإرهاب:

- أما الأساليب التي تمارسها المنظمات الإرهابية يمكن تلخيصها بما يلي:
- **حرب العصابات:** إن الأدوات التي تعتمد عليها المنظمات في ممارستها للإرهاب تتراوح بين حرب العصابات و الاغتيال و تدمير المنشأة العامة و احتجاز الرهائن و خطف الطائرات.
 - **الاغتيال السياسي:** هو ظاهرة استخدام العنف و التصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب الصراع ضد الخصوم بهدف خدمة اتجاه أو غرض سياسي.
 - **خطف الطائرات:** هو الاستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد المقنع باستخدام العنف و إجبار طاقمها على تغيير وجهته نحو مطار آخر محايد.
 - **ضرب المدن بالقنابل:** كثيرا ما كانت بعض الدول الكبرى استنادا إلى قوتها تقوم بقذف مدن دولة أخرى أو شواطئها بالقنابل لترغمها على التسليم بها تتقدم به إليها من طلبات بشأن نزاع معين.
 - **حجز السفن:** هو إجراء مقتضاه أن تقوم دولة بحجز السفن التابعة لدولة أخرى الموجودة في ميله الدولي للإرغام الدولة صاحبة السفن على إجابة طلبات أو القيام بتعهدات معينة ولحين إجابة هذه الطلبات أو القيام بهذه التعهدات وانتهاء النزاع بشأنها.¹

¹: احمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي و الغربي، عمان، دائرة المطبوعات و النشر ، ط 1 ، 1998، ص 18.

دوافع الإرهاب:

هناك عدة دوافع للإرهاب الذي يتخذها وسيلة لتلبية حاجياته ومن بينها:

الدوافع السياسية: إن معظم العمليات الإرهابية و أعمال العنف تمكن ورائها دوافع سياسية، فقد اعتبر البعض أن القمع السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة و عصفها بحقوق الأفراد وحررياتهم، وكذلك التعديلات السياسية الفجائية المتعلقة بنظام الحكم خاصة، التوجهات السياسية الداخلية بصفة عامة هي من أهم أسباب اللجوء إلى الإرهاب.

و تقتصر المناصب القيادية العليا في الدولة وفي ظل هذه الأنظمة الشمولية على أفراد ينتمون لطائفة أو مذهب أو انحدار طيفي معين.

الدوافع الاجتماعية و الاقتصادية:

تحدث بعض المشكلات الاجتماعية التي تسبب ضرار نفسيا أو ماديا على أفراد المجتمع أو جماعة محددة منه فيتولد من خلال ذلك شعور بالإحباط ورغبة في الانتقام عن طريق الأعمال الإرهابية، ويعد التفكك الأسري من أبرز تلك المشكلات الاجتماعية لأنه يعني انهيار الدور الأساسي للأسرة والذي من أبرز معالمه التنشئة الاجتماعية السلمية.

ويعتبر العامل الاقتصادي القاسم المشترك بين جميع الجرائم إذ ساهم الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع الأسعار و انهيار العملة في العجز عن تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد في مقابل وجود طبقة ثرية تتمتع بكافة الامتيازات المشروعة وغير المشروعة وتستغل المال العام مما يدفع بالمجرمين اليائسين إلى التأثر و الانتقام، وهذا عن ريق الأعمال الإرهابية حيثما ينظمون إلى تنظيمات الإرهابية.

إزاء تعاظم الدور الاقتصادي في الحياة الدولية وكونه القوة الجديدة في عالم اليوم في تصنيف البلدان إلى غنية و فقيرة أصبح التخريب المعتمد وتدمير اقتصاديات بعض الدول دافع من أهم الدوافع الإرهاب الدولي في الفترة الحالية وهذا ما تفتنت إليه مجموعة من قدامى فلسطين حيثما قاموا بأعمال عنف ضد

مكتب شركة الطيران الإسرائيلية "العال" في الداخل و الخارج بهدف بث الرعب في نفوس المسافرين على خطوط الطيران هذه الشركة مما يؤدي إلى خسارتها لمبالغ مالية ضخمة وفي نفس الوقت يؤدي إلى خلق جو مرعب و الفرع داخل اسرائيل.¹

حيث شهدت منطقة المغرب العربي في فترات ماضية نشاط ما يعرف بالإسلام السياسي وهو عبارة عن أحزاب وحركات التي تعمل من خلال الاعتماد على الأفكار الدينية ،حيث تختلف مشاركتها السياسية بين دول المغاربية.

ونتيجة لخلافات في أفكار المعارضة للسلطة ظهرت ظاهرة الإرهاب بشكل كبير في أوساط المنطقة ،لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور هذه التشكيلات،منها الاستبداد المحلي والطغيان الأجنبي ،وما ينجر عنهما من توتر و شعور بالظلم والمهانة و ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب والمراهقين وهذا التمرد تحوله إلى عمليات إرهابية للتعبير عن أفكارها وذلك راجع إلى الظروف الاجتماعية القاهرة التي يعيشها الفرد المغربي حيث يحتضن المغرب العربي العديد من الجماعات المتشددة.

1- الحركات الإرهابية في الجزائر:

حيث يوجد في الجزائر حركتان أساسيتان هما: الجماعة المسلحة و الجماعة السلفية للدعوة و القتال أما الأولى فهي ذات بعد محلي أهداف محلية والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة والتي نشأت سنة 1998 حيث يتزعمها عبد المجيد ديشو و الذي قتل وخلفه نيل وعد موته خلفه عبد الملك دورغال المعروف ب أو مصعب عبد الودود.

حيث أثرت هذه الجماعات الإرهابية على المجتمع الجزائري حيث قامت بأعمال مسلحة أدت إلى حرب أهلية وعشرية سوداء من العنف المسلح وتعتبر الجماعة السلفية للدعوة و القتال اخطر من جماعة المسلحة،حيث أعلنت تغيير اسمها من السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

¹لونييسي علي ،آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون،جامعة مولود معمري، تيزيوزو ،2012،ص64

وقالت أن تغيير الاسم تم بناء على استشارة زعيم القاعدة أسامة بلادن، الذي زكى المبادرة و أصدر بيان من بين ما جاء فيه "بعدما أنعم الله على المجاهدين خاصة و على المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد و مبايعية أسامة بن لادن كان لابد أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة تكون علامة على صحة الوحدة وقوة الائتلاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة".¹

حيث شهدت الجزائر فترة عسيرة خلال الفترة بسبب الرعب والقتل الذي خلفه الإرهاب لدى المواطنين الجزائريين.

2- الحركات الإرهابية في المغرب:

يوجد في المغرب جماعتين هما : السلفية للجهاد أو السلفية الجهادية و الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية، من أهم أشخاص البارزين في المغرب نجد محمد الفزاري الملقب بابي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية و من بين أعضائها حسن الكناي أو محمد عبد الوهاب ونجد عبد العزيز البراء قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر عزيز الشكاني وعبد العالي الشاري صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب.

وتتأى ذلك التيار في المغرب في السنوات القليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط و المراقبة، و أصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجية كالفزاني الحدوشي الشاذلي الذين سجنوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء و تعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها تيارا منهجيا عقديا اصوليا وليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى.²

3- الحركات الإرهابية في ليبيا:

¹: محمد مقدم، الافغان الجزائريون من الجناعة إلى القاعدة ملفات و تحقيقات الإرهاب، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع و الإشهار، الجزائر، 2002-ص78.

²: ريماء صالح، صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي، لبرنامج على قناة العربية، 08 أفريل 2007

نجد الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تم الإعلام عن انضمامها و مناظرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007، فقد أعلن ايمن الظواهري عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي و أكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة ويعتبر بعض قادة الجماعة أمثال أبو يحيى الليبي و مواطنه أبو الليث الليبي من أهم الشخصيات المعروفة في التيار السلفي الجهادي، إن الجماعة الإسلامية المقاتلة قد اندمجت وذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة.

حيث يبرز أثر هذه الجماعات على المنطقة بأعمال تخريبية واعتداءات ضد العسكريين و المدنيين أي بنى الإستراتيجية عمل عنيفة داخل إقليم المغرب العربي و هذا ما أثر سلبا على امن الأفراد و أمن هذه الدول و نظامها الإقليمي بصفة خاصة ويظهر هذا التغيير في البنية المجتمعية حيث يظهر هنا أفراد قدر كبير من تطرف و العنف هو من اخطر ما يمكن التعرض إليه في إطار بنية المجتمع.¹

و تقلص الأمان حدث تقلص في مساحات الأمان وسط الدول المغاربية وهو تقلص نسبي فيما بينها، بمعنى يختلف مستوى الأمن في الدول المغاربية ونشد أيضا له اثار اقتصادية حيث توفر امن شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والاستثمارات بأنواعها فلما قلت نسبة الأمان عرف الكثير من المستثمرين الأجانب و المحليين عن استثمار أموالهم في البلد المغاربية وهذا يشكل خطرا على اقتصاديات الدول لاسيما على الدول غير الثروات حيث يعتبر الإرهاب سببا في تأخير مسيرة التنمية في البلاد المغربية وسببا في تعطيل النشاط الاقتصادي و تشويه صورة الإسلام و المسلمين وتضيف عليهم خارج عالمهم الإسلامي²

وتعتبر جماعة أنصار الشريعة المرتبطة بالقاعدة والتي بايعت تنظيم داعش الإرهابي من اخطر التنظيمات في ليبيا التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر ،عملية الكرامة في الحد من القدرات المتنامية لتلك التنظيمات خاصة أنصار الشريعة والذي أقام بالفعل النواة الأولى لدولة الخلافة الإسلامية في

¹:عبد الحكيم أبو الوز ،السلعة الجهادية في المغرب،الولادة و المسار،مجلة المغرب الموحد،دار النشر للمغرب العربي

تونس ،العدد 17،05فيفري 2010.

²:خالد إبراهيم المحجوبي الأمن المغربي بين الإسلام السياسي و الإسلام العسكري نقلا عن

موقع: <http://www.ahewon.org/debst/show.ort>

ليبيا، وتحديدا في مدينة دونة منذ العام 2012، حيث تطبق هناك أحكام الشريعة الإسلامية وفقا للتقديرات، فالمليشيات الليبية بأكملها تمتلك ما لا يقل عن 22 مليون قطعة سلاح خفيف وثقيل ونجحت في السيطرة على عدد من الموانئ و المطارات في شرقي ليبيا كما سيطرت على العديد من أبار النفط في منطقة الشرق وامتدت في المغرب العربي، مثل مختار بالمختار أمير كتيبة المرابطين الجزائرية، و أبو عياض زعيم جماعة أنصار الشريعة في تونس، كما عملت هذه الجماعات على توطيد علاقاتها بأطراف خارج ليبيا.

ويمثل تنامي هذه التنظيمات في ليبيا خطرا كبيرا على الدول المجاورة لها مثل تونس و الجزائر وما يزيد من خطورتها على امن في الجزائر و تونس.¹

تحدي الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي:

شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة عدة تغيرات في النظام العالمي وهذا يطرح كثير من التساؤل في المجتمع الدولي وهذا ما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة منها الأمن الإنساني، فبعد ما تم التطرق إلى ظاهرة الإرهاب و أهم أثاره السلبية على الأفراد إلا أن ظاهرة الإرهاب تمس أمن القومي للدولة و أكثر منها الأفراد.

ويمكن في هذا العنصر التطرق لمتغير الذي يهدد و يمس أمن الأفراد مباشرة باعتبار الفرد مستوى التحليل، ويتمثل هذا التهديد في مدى توفر مؤشرات ما عرف بالحكم الراشد والتنمية المستدامة داخل النظم السياسية للدول المغاربية فهذه المؤشرات تعتبر من أهم العوامل لتحقيق امن و استقرار الفرد بتوفير مختلف متطلبات العيش.

وقبل التطرق إلى اثار الحكم الراشد و التنمية المستدامة على الأمن الإنساني في المنطقة المغرب العربي يجب أولا التعريف بالحكم الراشد و التنمية المستدامة.

¹ www.libya.ol.mostakbal.org

• **الحكم الراشد:** هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد و اغلب التعريفات

تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى علما بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل

بكافة شؤون الحياة.

تزايد الاهتمام مؤخرا بقضية نوعية الحكم أو إدارة شؤون المجتمع و الدولة كعامل له أهمية إنجاح التنمية أو إفشالها لأسباب متعددة، منها البلدان النامية والبلدان الاشتراكية التي اتسع فيها نطاق تدخل الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتساعا كبيرا في ظل غياب أطر وقنوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها، فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا وفسادا إداريا أضاع من مكاسب التنمية وألحق أضرارا بالغة بالعلاقات الاجتماعية، ومن بين الأسباب أيضا إعادة النص في دور الدولة في التنمية في سياق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة و سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي فقد عمدت هذه السياسات إلى تقليص دور الدولة ومفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة، ولكنه يشمل أيضا الخاص و المجتمع المدني ولهذا فإن المفهوم يتميز بالاتساع الشديد.¹

بهذا الصدد يرى فيليب موردوخارج أن مفهوم الحكم الراشد ثم إقامته بداية التسعينات في أدبيات تحليل الانجلو امريكية في اشتقاقات الأكاديمية و النظرية والجامعية، كما يسرد مجموعة من المؤلفات في ذلك يمكن ذكر أهمها *government Governanwithout* تحت إشراف جيمس روزنو وازيست سزميل وفي 1992 دخل الحكم الراشد أدبيات التحليل الرسمي من خلال انتقاء مركز دراسات الحكم العالمي وفي 1995 تم إنشاء لجنة الحكم الراشد العالمي من طرف الأمم المتحدة.

وهذا يعد تحولا في حد ذاته يأتي في سياق تحولات كونية اشمل من مظاهر ذلك الانهيار المعسكر الشيوعي وإخفاق طموحات التنمية في العالم الثالث، في ظل تزايد حركة رؤوس الأموال و الأشخاص وذلك ما بعث الرعية لدى العديد من المجتمعات في العالم إلى نهج نفس النموذج الغربي في صورته

¹: ليلي لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010. ص 39.

التحديثية و التنمية الرائدة من خلال حالة الرفاهية والإشباع التي يعيش في ظلها الإنسان الغربي أفراد وجماعات ومنظمات في ظل اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان وسياس ما يعرف بالعولمة، وذلك ما يؤشر إلى بروز مفاهيم جديدة لتحولات الدولية الجديدة ك: المساواة، الاستقرار والفعالية و الشفافية، وفي مقدمة كل ذلك مفهوم الحكم الراشد حيث يرى دوفارج أن مثل هذه المفاهيم لم تأت صدفة بل كانت نتيجة تحولات كونية عميقة ليس لدى الغربيين فحسب ولكن على مستوى الكوني في ظل العولمة فالتحولات التي عرفتتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانهايار المعسكر الشرقي جعل من العولمة بإبعادها المختلفة.¹

وظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم مصطلح قانوني يشمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير فان الحكم الراشد كقيمة أصبحت لصيقة بكل أبعاد العولمة السياسية التي تهدف لبناء نموذج سياسي جامع بين حقوق الإنسان وحاجاته الديمقراطية المشاركة المركزية الوظيفية القائمة على المبادرة المحلية الناجعة العقلانية في إدارة الموارد و الوقت.

واقع الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي:

بناء على المعطيات التي تم الإشارة إليها للحكم الراشد و التنمية المستدامة سنحاول التعرف على مدى تأثير الحكم الراشد والتنمية للدول المغاربية وتمكينها من استيعاب تلك الآليات و مؤشرات من أجل تطبيق الحكم الراشد و تنمية المستدامة بطريقة صحيحة.

حيث يتضمن الحكم الراشد في محتواه مقومات الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على مبدأ تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين عبر عملية اختيار القائمتين على السلطة ورصدهم و استبدالهم في إدارة

¹: نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية تجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1999 إلى غاية 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص41.

و تسيير شؤون الدولة، ويكفل لهم مجموعة من الآليات التي تمنحهم الحق في متابعة اختياراتهم وقرارات المسؤولين وفق مبدأ المسائلة وكذلك الشفافية وغيرها من المبادئ الحكم الرشيد.

ويعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من أهم المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، حيث الديمقراطية أصبحت تحتل الصدارة في سلم المعايير السياسية حيث أصبحت مطلبا من المطالب الاجتماعية الأولى، حيث أصبحت من أولويات الأولى التي أصبح المواطن المغربي في حاجة ماسة إليها.

لقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية أزمة المشاركة السياسية وعي المجتمع المدني و النخب السياسية بضرورة التغيير وكذلك الخارجية الموجهة ضد أنظمة الشمولية التي رافقت التغييرات إلى جانب النظام السياسي الدولي في تحريك النقطة السياسية في المغرب العربي وهذا ظاهر ابتداء من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

فهذه الإصلاحات و التغييرات نحو تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد صوحت بالعديد من النقائص و التي حدثت بشكل كبير وشكلت عائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية في الدول المغربية.

فبالاعتماد على مؤشرات ومقاييس الحكم الرشيد التي اعتمدها البنك الدولي فعلى مستوى مؤشرات المسائلة الذي ينطوي على الانفتاح السياسي و درجة المشاركة السياسية وكذلك المشاركة السياسية الفعالة بل تشهد عزوف سياسيين، وهذا راجع لازمة الهوية و الشعور بالاغتراب السياسي، داخل نفس الوطن.¹

فالحكم الرشيد كفلسفة تسيير مكملة للديمقراطية المشاركة لبناء نظام الرشادة السياسية، تقتضي مجموعة من الشروط الأساسية وهي:

1- وجود دولة الحق و القانون.

2- وجود تعددية المجتمع المدني و فاعليته.

¹: بشير مصطفى الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الرشيدة مداخلة ضمن، الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 2005-ص 29.

3- وجود تعددية الرأي و التعبير الحر .

4- استقلالية القضاء وفاعلية العدالة.

5- وضوح مفاهيم الخدمة العامة والصالح العام في الخطاب السياسي الرسمي العام.

6- توفر آليات الرقابة السياسية المؤسساتية والمدنية القادرة على فرض الشفافية و الجزاء.

فمن هنا فالحكم الراشد هو النظام القائم على المنطلقات المرتبطة بمجموعة من القيم الديمقراطية الفعالية و النجاعة و العدالة في التوزيع المادي و القيمي ،كما أنه الأساس الذي يبنى من خلاله دولة الجودة السياسية التي تمكن المجتمع من التفاعل التعاوني بين القطاعين العام و الخاص و المجتمع المدني في ظل توفر الشروط الارتقاء الاجتماعي القائمة على الكفاءة فالحكم الراشد وإن كان ضمناً للعقلانية في التسيير،فهو أيضاً منطلق سهل لبروز الكفاءات الوطنية التي تمكن الدولة والمجتمع من الخروج من التخلف و الفساد على المستويين السياسي و التسيري.¹

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التنمية البشرية غير قابلة للتحقق بدون إقامة نظام حكم صالح.

ويشمل الحكم الراشد الدولة بأجهزتها المختلفة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية الإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات،وهو ما يشمل الدولة و لكنه يتجاوزها ليضم انقطاع الخاص والمجتمع المدني،فالدولة وحدها غير قادرة على إقامة الحكم الصالح أو بناء مجتمع ديمقراطي عادل.

و للحكم الصالح سمات عديدة،فهو يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية و المسائلة ويعزز سيادة القانون، وينصف بالفعالية و الإنصاف.

¹:أمحمد برقوق،مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة،قسم العلوم السياسية و علاقات دولية، جامعة بن خدة الجزائر 2009.

إن سيادة القانون تستلزم حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد و الجماعات بشكل متساوي وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون.¹

أبعاد الحكم الرشيد:

البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثلها، حيث يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرط أساسي للحكم الرشيد.

البعد النفسي: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، حيث تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة المستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفون لا يخضعون إلا لوجبات وظيفتهم ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة

البعد الاقتصادي و الاجتماعي: و الذي يشمل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع والخدمات على أفراد المجتمع المدني ومدى استقلالية عن الدولة من زاوية أخرى وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها على المواطنين من حيث الفقر و نوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتهما مع الاقتصاديات الخارجية و المجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.²

ثانيا : ماهية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي اصطلاح شائع استخدمه في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية من طرف جروها لم بروتلاند والتي أصدرت تقريرها المعنون بـ: "مستقبلنا المشترك" حيث أوضح التقرير أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول شمال والجنوب لا تستوي شروط الاستدامة و أنها حتى ولو كانت تبدو

¹: محمد فهم درويش، مرتكزات النظام الديمقراطي و قواعد الحكم الرشيد، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2010، ص175.

²: حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، 2004، ص94.

ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة عن موافاة مقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب الأجيال المقبلة ويتبين من هذا أن الإنسان يمثل الاهتمام المشترك لكل من التنمية الإنسانية و التنمية المستدامة وإن كانت هذه الأخيرة تنظر لاحتياجات الأجيال القادمة كما أنها ترتبط مباشرة بالبيئة على اعتبار أن الفرد هو المردود الأساسي لعملية التنمية.¹

تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، وقد اصدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفا للتنمية المستدامة، تشتمل على مختلف أبعادها بحيث قسم هذه التعاريف إلى أربعة مجموعات اقتصادية و اجتماعية وتكنولوجية.

فعلى الصعيد الاقتصادي: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

أما على الصعيد الاجتماعي و الإنساني، فإنها تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية.

و على الصعيد التكنولوجي فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون ويتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية وكذا استبدال الوقود بالكهرباء في عربات النقل وبالرغم من اختلاف هذه التعاريف حول مضامين التنمية المستدامة غير أن القاسم المشترك بينها يكمن في

¹: حليلة حقاني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا نتجاهل الضغوط البيئية ولا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.¹

مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكن الإشارة إلى العديد من المؤشرات أهمها:²

التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها و تنافسها وعبر ضمان حرية العمل النقابي و استقلالية المجتمع المدني.

التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج و تضمينه كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.

الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في الحياة الأجيال اللاحقة وحققها في العيش الكريم.

الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو امراض معدلة أو قمع أو تهجير.

طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية:

بعدما تم التطرق إلى تعريف الحكم الراشد الذي يعتبر الطريقة المثلى في إدارة شؤون الحكم وكذلك التنمية المستدامة التي تشير إلى الاستغلال العقلاني و المتوازن للموارد، في ظل التطورات الكبيرة والمستمرة

¹: محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل حماية منها: ط1، مطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص94.

²: محمد مصطفى الأسعد، التنمية رسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص22.

التي تشهدها مختلف أدبيات التنمية توصلت مختلف الدراسات المعاصرة إلى إمكانية حصر الشروط السياسية، حيث تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز، بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة و المجتمع الحكم الراشد والذي ترتبط بدورها بكل من الشفافية و توسيع نطاق المسائلة وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم والشفافية و المساواة ك شروط سياسية للتنمية في ظل المستجدات على الساحة الدولية، كما تنامي على نفس الصعيد الاهتمام بمجموعة المخاطر يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية ومن أهمها الفساد الإداري و السياسي وينعكس مفهوم الحاكمية الرشيدة وأثرها على التنمية من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية والذي يعتمد أساسا على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته و تنميته.¹

إن مختلف دول المغرب العربي وإن كان بعض منها قد بادر في وضع مخططات للتنمية الشاملة، غير أن الانجازات العملية المحققة من تلك المخططات تبقى جزئية أو معدومة، وقد عرفت الجزائر مؤخرا وبعد إقرار ميزانية للمخطط الخماسي 2009-2014 اشتمل على برنامج تنمية متكامل شمل مختلف المجالات منها البدا في انجازها في المخططات السابقة، ومنها بعض المخططات التي أعطى أهمية للتنمية البشرية و التركيز على الجودة، لكن رغم هذه الجهود فهذه الدول لم تعرف حتى الآن تنمية مستدامة بكافة أبعادها المتكاملة وهذا راجع لعدة مشاكل ومعوقات التي لم تتجاوزها.

ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة فالأساس بالنسبة لهذه العلاقة أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تطبيق آليات حكم الراشد فيجب على الدول المغربية إذا هي ضرورة التحكم في وضع آليات مناسبة لتطبيق الحكم الراشد حتى تضمن تأمين الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة لان الحكم الراشد بما يتضمن عليه من إصلاحات إدارية وكذا تأمين بيئة فعالة للتواصل بين

¹:الأخضر عزي وغانم جلطي، مرجع سابق ذكره، ص 90.

المواطنين و السلطة فهذه المؤشرات تساعد في تحقيق أمن هؤلاء الأفراد وزيادة استقرارهم وفق منظور الأمن الإنساني.

ومن خلال ما سبق يتضح أن للمهددات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية اثر كبير على امن إنساني المغاربي وذلك راجع لعدم قدرة الحكومات المغاربية التحكم فيها و تحقيق المستوى ورفاه لتحقيق امن فردي مغاربي.

نستنتج من خلال هذا الفصل أن دول منطقة المغرب العربي تعد من أكثر الدول تضررا بانعكاسات والتهديدات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية وما زاد من تفاقم الوضع في المنطقة هو ترابط هذه التهديدات بعوامل أخرى كالنمو السكاني المتزايد والضعف الهيكلي و عدم الاستقرار السياسي لدول المنطقة بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الوطني للدول وانعدام الأمن الغذائي والصحي و بالتالي فان هذه التهديدات تساهم بشكل كبير في تهديد الأمن الإنساني في المنطقة وعرقلة تحقيق التنمية المستدامة حيث يتطلب توسيع استراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات في منطقة المغرب العربي ومن بين هذه الاستراتيجيات هو التعاون المشترك وتحقيق التنمية السياسية من اجل تفعيل الأمن الإنساني في المنطقة.



الفصل الثالث

اليات تفعيل الامن الانساني
في المغرب العربي

بعد ما تم التطرق في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري للأمن الإنساني و توسع مجالاته ومستوياته وكيف تم الانتقال من مفهوم الأمن القومي الذي ارتبط بالعلومة إلى الأمن الإنساني المرتبط بمستوى الأفراد، والتطرق في الفصل الثاني إلى أهم المصادر المهددة للأمن الإنساني، سنحاول في هذا الفصل الانتقال إلى مختلف الاستراتيجيات التي تتبعها دول المغرب العربي لمواجهة هذه التهديدات سواء في إطار عمل مشترك و إنشاء الاتحاد المغاربي أو ممن خلال بحث عن إستراتيجية مع أطراف خارجة من أجل الحد من هذه التهديدات وتوفير مستوى المعيشي للفرد المغاربي و بالتالي تحقيق امن الإنساني في المنطقة.

المبحث الأول: إستراتيجية مواجهة تهديدات الأمن الإنساني في المغرب العربي

إن دول المغرب العربي تعاني من مجموعة من التهديدات التي وجب عليه اتخاذ إستراتيجية لمواجهة هذه التهديدات الأمن الإنساني للمغرب العربي وتفعيل هذه الاستراتيجيات وتكون هذه الإستراتيجية بإنشاء اتحاد مغربي و تفعيل العمل المشترك وإجراء تعاون مع الدول الخارجية مثل شراكة الأوربية وشراكة مع الولاية المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: العمل المشترك في إطار اتحاد المغاربي

يتعرض هذا المطلب إلى منهجية العمل المشترك التي اعتمدتها دول اتحاد المغرب العربي.

انطلاقا من المبادئ و الأسس الواردة في معاهدة مراكش 1989، و تنفيذا لقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية، الجزائر، جويلية 1990 الذي دعا فيها إلى اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية والوزراء المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية ووزراء الفلاحة بغض وضع الخطوط العريضة لإستراتيجية مغربية للتنمية المشتركة انطلاقا من برنامج عمل الاتحاد، اعتمد مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة بليبيا رأس لانوف، مارس 1991 قرارا خاصا بالملاحم الكبرى لهذه الإستراتيجية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول اتحاد المغرب العربي والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المندمجة وضمان حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع ورؤوس الأموال.¹

ترتكز هذه الإستراتيجية على مراحل ومدة زمنية محدودة على تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وعلى توفير الإمكانات المادية و البشرية لخدمة الأهداف الاتحادية وأخذ الاعتبار درجات النمو لكل بلد، عضو وحث المؤسسات القطرية لإعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها.

حيث تتمثل من أولويات العمل المشترك في تحقيق الأمن الغذائي المغاربي و تنمية الموارد

البشرية والاقتصادية والإسراع بتنفيذ الخطة المعتمدة في ميدان التبادل التجاري و انتهاج سياسات

¹: صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص319.

مشتركة في كافة الميادين.

1- منهجية العمل المشترك

تتمثل في إقرار برنامج عمل يعتمد على المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** بعث منطقة التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المقاربين على مستوى الاتحاد، وتهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري بين الدول الاتحاد وإعطاء دفع قوى وملموس لإنتاج و المبادلات على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992، لهذا الغرض أوصى مجلس الرئاسة في دورته الثالثة بضرورة اتخاذ التدابير و الإجراءات القانونية والإدارية و المالية التي من شأنها تخلق مناخ ملائم للتعامل بين المغاربة والعمل على تنفيذ الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها والتعجيل باستكمال الإجراءات الضرورية للاتفاقيات الجاهزة أو قيد الدراسة ووضع الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك القيام بإعداد الدراسات التي من شأنها أن تحدد الوسائل و الإجراءات العملية لتحقيق الأهداف المنشودة.
- **المرحلة الثانية:** إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف ووضع تعريف جمركية موحدة تجاه الخارج وكذلك توحيد الأنظمة و القوانين الجمركية ويتم ذلك على أساس تطبيق قرار مجلس الرئاسة الخاص باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين دول الاتحاد المغاربي حيث أن هذا القرار في قيام وحدة جمركية اعتمده مجلس الرئاسة في الدورة العادية الثانية، الجزائر، جويلية 1990 والذي يتضمن مجموعة ممن المبادئ والقواعد التي تمهد لقيام وحدة جمركية تتمثل في :

- تثبيت الاعتماد من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لفائدة البضائع المتبادلة ذات المنشأ والمصدر المحليين بحيث تصبح الإعفاءات نهائية ولا يمكن التراجع عنها إلا بعد موافقة الأطراف المتعاقدة.¹
- العمل على إزالة العوائق الغير التعريفية بصفة تدريجية وعدم اللجوء إلى أية قيود أو عوائق مماثلة جديدة.
- تبني تصنيفية تعريفية موحدة على أساس النظام المنسق لمجلس التعاون الجمركي قبل نهاية 1991.
- العمل على تنسيق السياسات الوطنية في مجال القوانين والإجراءات الجمركية.
- إعداد تعريفية جمركية موحدة تجاه الخارج قبل نهاية 1995 مع تحديد كيفية تحصيل الموارد المشتركة الناتجة عن إحداث هذه التعريفية الجمركية الموحدة وطرق إعادة توزيعها بين دول الاتحاد.
- منح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين لكل بلد في البلد الآخر من دول الاتحاد.
- تحديد شروط اللجوء إلى الوقاية الاستثنائية في حالة تعرض اقتصاد أو قطاع بلد عضو إلى صعوبات ومخاطر.
- الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي قد تنتج عن إحداث الوحدة الجمركية المغربية و العمل على وضع آليات لتعويض هذه الخسائر وتحديد الموارد الضرورية لهذا الغرض.
- إبرام اتفاقية تجارية وتعريفية مغربية تكون بمثابة إطار قانوني مؤقت.
- وضع معاهدة إنشاء الوحدة الجمركية في أجل أقصاه خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية.

¹: صبيحة بخوش ، مرجع سبق ذكره، ص320.

المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مشتركة بين دول الاتحاد قبل سنة 2000 تهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج الاقتصادي وإرساء نظام واحد للأسواق و تراتيب موحدة داخل القضاء المغربي و إقامة سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية و الحواجز الأخرى والى تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

المرحلة الرابعة: الوحدة الاقتصادية وفيها يتم توحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس و أهداف مشتركة واحدة مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل كل بلد مغربي و فيما بينها.

ملامح العمل المشترك:

لتحقيق كل هذه المراحل فان ذلك يتطلب القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لكل مرحلة بما يمكن من انجاز كل المراحل في أحسن الظروف وتماشيا مع ذلك فان الأمر يتطلب وضع سياسات عامة وقطاعية ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية في المجالات التالية:¹

في مجال الأمن الغذائي: وضع سياسات وخطط مغربية مشتركة للعناية بالموارد الطبيعية الفلاحية وتطويرها واستغلالها الأمثل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي على الصعيد المغربي و المحافظة على البيئة.

- تحقيق التكامل في ميدان الإنتاج الفلاحي وإنشاء الآليات والهياكل المناسبة لذلك و وضع استراتيجيات مشتركة للرفع من إنتاج المواد الغذائية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي و تدعيم الصناعات و البحوث و الخدمات المرتبطة بالفلاحة و التنمية الريفية و القروية.
- وضع سياسات فلاحية مشتركة لحماية السوق المغربية من مزحمة الواردات من خارج دولا الاتحاد.

¹: نفس المرجع السابق، ص322.

في مجال الموارد البشرية: العمل على توحيد السياسات المغربية بتكوين الإطارات في جميع

الميادين تماشيا مع أهداف الملامح الكبرى للإستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة و توحيد سياسات دول الاتحاد في ميادين الصحة و التربية و التعليم و الإعلام ورعاية الشباب والتشغيل والضمان الاجتماعي.

- وضع الإطار القانوني الذي يكفل ضمان حرية التنقل و الإقامة وممارسة جميع النشاطات الاقتصادية داخل دول الاتحاد.

- وضع سياسات موحدة لرعاية الجالية المغربية بالخارج و خاصة فيما يتعلق بالإقامة والتشغيل والضمان الاجتماعي والعمل على استقطابها للمساهمة في التنمية الاقتصادية المغربية

في مجال الطاقة: تطوير القدرات المغربية في التنقيب على النفط والغاز الطبيعي و ترشيد استخدام

الطاقة والبحث المشترك عن مصادر جديدة و متجددة لها .

إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة في دول الاتحاد وإرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة بين بلدان لاتحاد المغربي لبحث الديناميكية الاقتصادية في المنطقة و تنمية صناعات بتروكيميائية مغربية والعمل على توسيع وربط شبكات الكهرباء وتطوير وسائل الإنتاج للكهرباء.

في مجال الصناعة: وضع برامج مشتركة تضمن الاندماج في مجال الصناعي وذلك بالتنسيق مع

مختلف السياسات القطاعية والعمل المشترك على استحداث صناعات خاصة التكاملية منها و توسيع المشاريع القائمة وطنيا أو ثنائيا ذات الجدوى الاقتصادية لتصبح مشاريع اتحادية.¹

- التركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة في دول الاتحاد وعلى

الصناعات التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في أهم المواد الأساسية والاهتمام بالصناعات

المستقبلية.

¹ نفس المرجع، ص 323

في مجال النقل والمواصلات: تنفيذ البرامج التي ترمي إلى ربط بلدان المغرب العربي وتكثيف

النقل البري و الحديدي و الجوي و البحري و شبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

في المجال التجاري و المالي و النقدي: العمل على وضع تشريعات وأنظمة موحدة لتنمية

الصادرات و القيام بالاستيراد المشترك وضبط إطار عام للمنافسة السليمة و التنسيق بين سياسات الأسعار و الدعم و توحيد المواصفات.

- تنسيق السياسات و الأنظمة في المجال الضريبي و المحاسبي و الرقابة على الصرف وفي

مجال الاستثمار والتأمين وإعادة التأمين و النقد قصد الوصول إلى أنظمة موحدة لهذه الميادين.

- تعميم اتفاقيات الدفع الثنائية بين المصارف المركزية مع تسديد المدفوعات كيفما كانت طبيعتها

و استعمال العملات الوطنية أكثر ما يمكن بين بلدان المغرب العربي و الإعداد لإنشاء عملة

مغربية موحدة.¹

- تبادل المعلومات وتكثيف التشاور بين دول الاتحاد خاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية يهدف

دعم المواقف تجاه المؤسسات المالية الدولية.

- إذ ومن خلال هذه الملامح يتضح أن مشروع التكامل لدول المغرب العربي قد سعوا إلى وضع

إستراتيجية تنموية مشتركة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي مرحلي و متين تسنده سياسة

تواصل ثقافي و اجتماعي للعنصر البشري ولتحقق ذلك وزع العمل إلى أربعة قطاعات حيوية

هي : الأمن الغذائي، الاقتصاد و المالية، البيئة الأساسية، الموارد البشرية.

لاشك أن أهم آلية لتجسيد التعاون فيما بين الدول المغربية في زمن يتميز بكثرة التكتلات و

التحالفات الدولية هو إطار اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي فرعي يجمع

بالإضافة إلى هذه الأخيرة أي الجزائر المغرب وتونس كل ممن ليبيا وموريتانيا ولقد كانت بؤادر تأسيس هذا

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة

الكتاب في 10 جوان 1982 في قمة زرالدة بالجزائر حيث تم تأسيس لجنة سياسية مغربية و 05 لجان فرعية أسند لها مهام التفكير و صياغة الاقتراحات في كل المجالات المرتبطة بمشروع بناء هذه المنظمة ليتم تأسيس الفعلي لها في مؤتمر مراكش بالمغرب في عام 1989، بواسطة وثيقة تأسيسية شملت على اغلب الجوانب التي تهم الأطراف المعنية ومنها التأكيد على ضرورة التعاون فيما بينها وفيما بين شعوبها و أهميته ذلك في رقي المنطقة بكاملها إضافة إلى مبدأ توثيق الإخوة بين شعوبها و تحقيق الرفاهية و التقدم وصيانة السلم و العدل و العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل بين أقاليمها.¹

ومن هنا نشير إلى الهيكل التنظيمي للاتحاد المغربي:

- إن الاتحاد المغربي العربي كتنظيم إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الشكل التنظيمي العام عن المنظمات الدولية إذ أن الاتحاد المغربي يقوم من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة و المؤسسات والتي نصت عليها معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي وعليه سيتم من خلال هذا العنصر يتم التطرق لأجهزة اتحاد المغرب العربي.

1- مجلس الرئاسة:

هو أعلى هيئة في الاتحاد ويتألف مجلس الرئاسة من رؤساء الدول الأعضاء تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء وذلك بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول في الاتحاد المغربي، ويعقد مجلس الرئاسة دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتخذ قراراته بالإجماع ولا يملك وحده سلطة اتخاذ القرار كما ترأس دولة الرئاسة كل الهيئات الاتحاد.²

¹: طايش عبد الملك، التعاون الاورمغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عناية، 2006، 2007، ص 59.

²: رقية بلقاسمي التكامل المغربي، دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص 80.

وحسب النصوص الواردة في المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغرب العربي يتولى مجلس الرئاسة العديد من الاختصاصات التي جعلت منه الجهاز الأعلى وهي:

- تحقيق أهداف الاتحاد وينظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء ويمكن أن تشمل هذه القضايا الخلافات أو النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.
- إنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة للاتحاد مع تحديد مهامها.
- الموافقة على ضبط مواعيد دورية لانعقاد مجلس الرئاسة.
- تعيين الأمين العام للاتحاد وكذا الموافقة على تعيين مقر هيئات الاتحاد كمقر الأمانة العامة و الهيئة القضائية واختصاصاتها.
- اعتماد ميزانية الأجهزة الاتحادية.
- النظر في طلبات إلى الاتحاد من طرف دول أخرى.
- وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لاتحاد بيدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية و يتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية و الإفريقية و التجمعات الاقتصادية الأوربية و التجمعات الأخرى.

مجلس وزراء الخارجية: يعتبر مجلس وزراء الخارجية للاتحاد المغرب العربي بمثابة الفرع التنفيذي ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة ذلك انه يقوم مباشرة على النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات التي تقع ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة، التي تتعقد كل شهرين في بلد رئاسة الاتحاد طبقا لنظامه الداخلي و عمليا لا ينعقد أكثر من ثلاث دورات في السنة.

ويتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغاربية وأمين اللجنة الشعبية الذي يشمل الجماهيرية الليبية مكلف بالشؤون الخارجية يعادل وزير الخارجية في الدول الأخرى المغاربية.

- يقوم مجلس وزراء الخارجية بمجموعة من الوظائف نذكر منها :

✓ الإعداد والتحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة و ما يقتضيه ذلك ممن تحضير لجدول

الأعمال والوثائق ذات الصلة بالموضوعات التي تستعرض في الاجتماعات.

✓ اقتراح السياسات ووضع التوصيات و الدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون و التنسيق

بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.¹

وهذه الاختصاصات تجعله قادرا على التحرك المباشر و الفوري لمواجهة المشكلات العاجلة التي

يواجهها الاتحاد.

• الأمانة العامة:

الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي هي الجهاز الإداري للاتحاد ،حيث تتولى المهام المحددة لها

في نظامها الأساسي والمهام التي يجعلها إليها مجلس الرئاسة وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار

الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد كل ذلك يهدف تسيير قيام الاتحاد بمهامه

ووظائفه و تحقيق أهدافه التي انشأ لاجاها، وتتكون الأمانة العامة من مجموعة موظفين يعملون بها في

إطار القانون الدولي لا كممثلين من الدول الأعضاء،وهؤلاء الموظفون هم: الأمين العام وعدد كاف من

الموظفين ،يعين الأمين العام من قبل مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتتمثل أبرز مهام الأمانة فيما يلي:

- المتابعة لتنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث و الدراسات وتوفير المعلومات و الوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
- إعداد التقارير الدولية حول تقدم بناء الاتحاد.

¹: نفس المرجع السابق، ص81.

➤ الاطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ولجنة المتابعة و اللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف و توثيق هذه الأعمال.

➤ حفظ الوثائق الرسمية للاتحاد ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

➤ ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك و التعاون مع التجمعات الإفريقية و الدولية المماثلة.

➤ ربط الصلة بالتجمعات و المنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

● مجلس الشورى

تحت معاهدة إنشاء اتحاد مغربي على أن يكون للاتحاد مجلس شورى ،وقد أعلن عن ميلاد المجلس

بالجزائر يوم 10 جوان 1989م ،حيث عقد أول اجتماع له بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زواله.¹

و يعتبر مجلس الشورى الجهاز التشريعي في الاتحاد، ويتكون المجلس من عشرة أعضاء ومن كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضوا يتم اختيارهم من الهيئات للدول الأعضاء، أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة ويتخذ مجلس الشورى المغربي الجزائر مقرا دائما له وهذا طبقا لاتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية و أمانة المجلس في 09 جوان سنة 1994م.

يتولى مجلس الشورى القيام بعدة مهام ووظائف منها:

- يقوم بإبداء الآراء حول المشروعات و القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة.
- دراسة التوصيات المجمع رفعها إلى مجلس الرئاسة.
- يقوم بدراسة وصنع التقارير حول وضعية الاتحاد وبوجهها إلى مجلس رئاسة الاتحاد.

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة

- يشرف على دراسة مشاريع القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة وذلك قبل اتخاذ مجلس الرئاسة القرار بشأنها في دورته العادية.

● الهيئة القضائية:

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينها الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتغيير وتطبيق المعاهدة و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد و التي يجلبها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة، وتكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، هذا وتعد الهيئة القضائية نظامها الأساسي و تعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة، يلاحظ إذن أنها الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة إصدار أحكام ملزمة و نهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة.

● لجنة المتابعة:

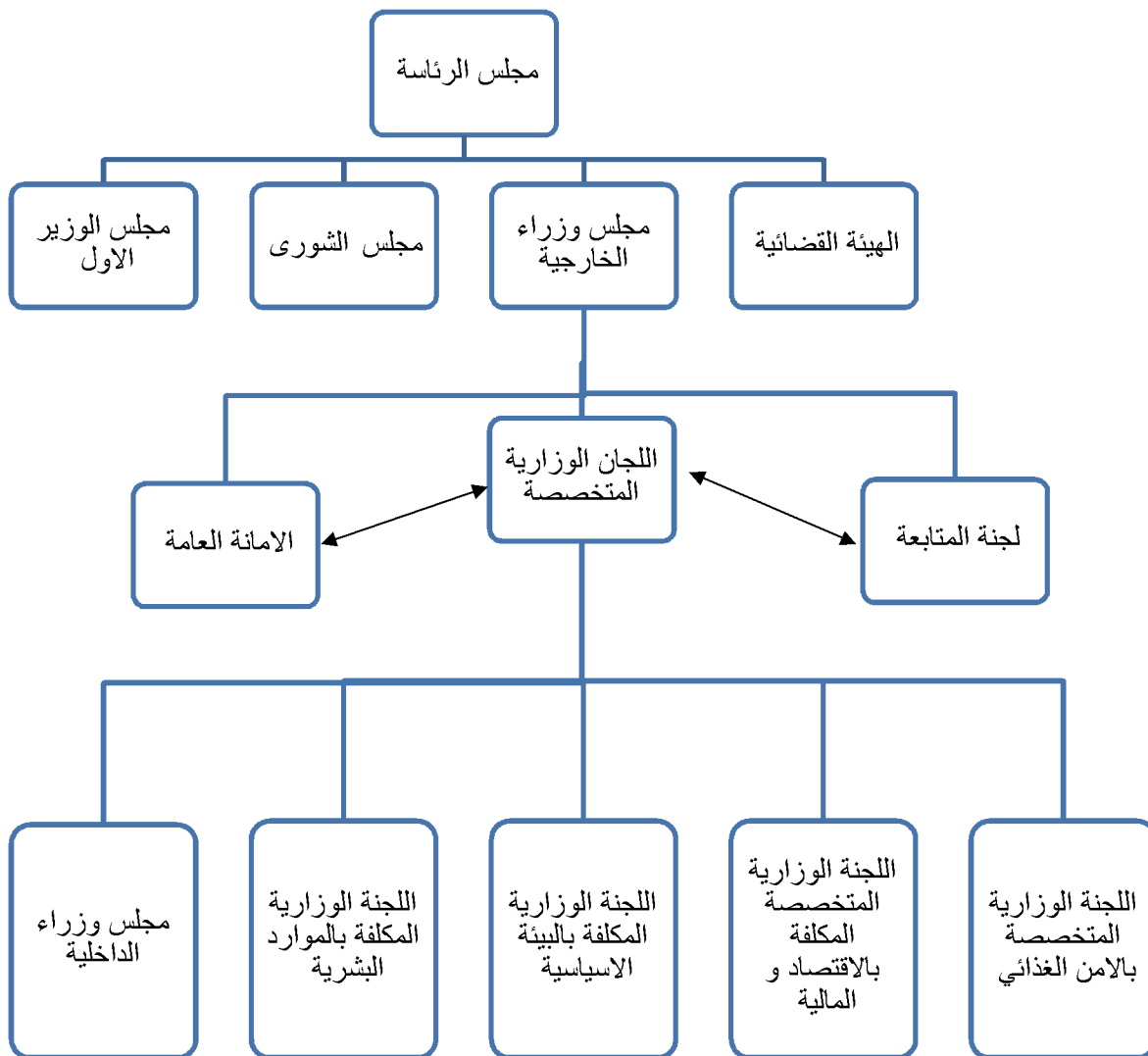
تعتبر لجنة المتابعة لاتحاد المغرب العربي بمثابة هيئة مختصة بالتنفيذ، تتألف اللجنة من الأعضاء الحكوميين الذين تعينهم الدول الأعضاء واحد عن كل دولة لمتابعة قضايا الاتحاد وهي ترفع حصيلة أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية وبعبارة أخرى تتكون اللجنة من كتاب الدولة للشؤون المغاربية.

- ❖ تتولى هذه اللجنة متابعة القرارات المتخذة من طرف مجلس الرئاسة الاتحاد التي تهدف إلى تطوير التعاون و التنسيق بين الأعضاء في مختلف المجالات.
- ❖ تدرس تقارير اللجان الوزارية المتخصصة و اتخاذ ما يلزم لها من توصيات.

- ❖ تقوم بتحضير مشاريع القوانين و القرارات.
- ❖ تحيل المشاريع المعدة إلى مجلس الوزاري الذي يرفعها إلى مجلس الرئاسة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- ❖ متابعة الدراسات القائمة في إطار العلاقات مع التجمعات الجهوية ومؤسسات التمويل وتطوير أعمال الاتحاد.
- ❖ وكل هذه الاختصاصات تهدف إلى أحكام حلقات التكامل في مختلف المجالات بين الوزارات و الأجهزة.

• اللجان الوزارية المتخصصة:

تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة حيث احدث هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة وهي لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد و المالية ، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية، وتتكون هذه اللجان من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها و تتفرع عنها مجالس وزارية قطاعية ، و فرق العمل كل في مجال اختصاصها ، وعليها الاسترشاد بذوي الخبرة و الكفاءات المغاربية و تختلف هذه الاختصاصات من لجنة لأخرى وفقا لطبيعة اللجنة كالجنة الأمن الغذائي ولجنة المالية و الاقتصاد و لجنة البنية الأساسية و لجنة الموارد البشرية.



المصدر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ، تونس

من بين الأهداف التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها الأهداف السياسية و الأمنية والاقتصادية والثقافية

1- الأهداف السياسية:

إن الأهداف السياسية التي يسعى الاتحاد لتحقيقها هو تحقيق مستوى معيشي متطور لمجتمعات

الدول المغاربية وصيانة حقوقهم وهو يسعى إلى توطيد مشاعر الإخوة بين الدول المغاربية و يعتبر هذا هدف من بين الأهداف التي تريد دول الاتحاد تحقيقها من أجل صد أي عدوان أو خطر خارجي يتعرض له دول منطقة المغرب العربي و يهدف إلى تعاون الدبلوماسيين فيما بينها و تحقيق مصالح المشتركة.¹

2- الأهداف الأمنية و الدفاعية:

حيث تسعى دول الاتحاد لتحقيق السلم و امن في المنطقة و يكون مبنى على العدل بين الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع وصد كل خطر يهدد استقلال و سيادة دول الأعضاء.²

3- التنمية الاقتصادية:

نصت معاهدة إنشاء المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية و الدفاع عن حقوقها من خلال:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي و تحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية و الصناعية.
- تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد وهنا تظهر أهمية العمل المشترك وخاصة في مجال الاقتصادي وعندما يتعلق بالنمو الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى الإقليمي والغربي أو الدولي ولذلك يؤمن التعاون

¹:عجال اعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية ، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص98.

²:محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدية للمغرب العربي منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص196.

الاقتصادي المغربي حل مشكلة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ويساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ببلدان المغاربية.

4- الأهداف الثقافية:

حيث يهدف اتحاد المغرب العربي إلى إقامة منظمة تعليمية موحدة في مختلف مستويات و العمل على الحفاظ على القيم و الأخلاق و هوية القومية العربية.

تفعيل المسار و مستقبل الاتحاد المغربي:

إن المستقبلية حسب كل من FLEICLTHEM و RUSSEL و DONEIL BELL هي ميدان من ميادين المعرفة وهي حوصلة لمجالات و تخصصات متعددة حيث تقوم على أساس دراسة التاريخ من جانب و الاستعانة بأدوات البحث العلمية منها الفرضيات ولإجتماعات المستخدمة في الرياضيات، وهي علم الحاضر وليس التخمين أو تخيل المستقبل حيث تركز المستقبلية على تغيير واقع التشكيلة الاجتماعية وتحديد المشاكل و الصعوبات التي توجهها هذه التشكيلة ثم تؤدي إلى استخلاص البدائل واختيار الحلول وانطلاقا من ما سبق يمكن دراسة مستقبل الاتحاد المغرب في سيناريوهان أساسيان :

1- سيناريو أو مشهد تغيير وعدم بقاء الأوضاع على ما هي في المستقبل ،حيث أن أنصاره يؤكدون على أن سمة التغيير و الديناميكية ليست حkra على الماضي و الحاضر ولكنها تمتد لتشمل المستقبل أيضا.

2- سيناريو أو مشهد بقاء الأوضاع على ما هي ،أو كما أطلق عليها هربرت كاهن حيث يتم التأكيد في مثل هذه الحالة من أن المستقبل يعتبر امتداد للحاضر وأن الأمور ستبقى على ما هي مستقبلا¹

¹.وليد عبد الحي،الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية،الجزائر ،شركة الشهاب،1991، ص95.

حيث نشير في هذا الصدد بأن وزارة الخارجية المغربية انتقدت بشدة تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عقب رسالته في 21 ماي 2005 لرئيس الصحراوي محمد ولد عبد العزيز و أوضح بيان الخارجية بأن المملكة المغربية تتأسف بشدة لتصريحات ومواقف الرسمية للجزائر التي اعتقدت أن من واجبها التعبير عنها في الأيام الأخيرة حول مسألة الصحراء الغربية وبعد أن عبر البيان عن استغرابه لهذه المواقف قبل أيام من قمة الاتحاد المغاربي.¹

ولتفعيل دور الاتحاد المغاربي يجب على دولة المغربية تجاوز مشاكلها من أجل رفاه و مصلحة الفرد المغاربي.

يجب على الدول المغربية تغيير في الأنظمة للدول المتنازعة ووصول نخبة جديدة تؤمن بالمسار الديمقراطي بضرورة التوحد وإنشاء مغرب الشعوب لا مغرب الحكومات، أو بإقامة استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة وتقبل بقواعده ونتائج جميع الأطراف.

كما يمكن أن تلعب التغيرات الحالية الحاصلة في بعض البلدان المغربية و الصراعات بينها إلى تفعيل الاتحاد وكذا التفكير بجدية في التخلص من النزاع الصحراوي للتفرغ لتحديات داخلية و إقليمية ودولية تواجه دول الاتحاد.

أما السيناريو الثوري الآخر و الذي ينتج عنه تفعيل مسار الاتحاد المغرب العربي وهو تجسيد النزاع الصحراوي وترك الملف على طاولة الأمم المتحدة أو أي المنظمات الإقليمية ولكن الاتفاق مبدئيا على أن لا تكون نتائج هذا الملف تأثير على العملية التكاملية وإيجاد الآليات الكفيلة بضمان هذا الشرط من داخل الاتحاد المغاربي وفي هذا الصدد أبدت المجالات الاقتصادية و الوطنية وظيفة معتبرة لمعالجة القضايا المتنازع عليها.

¹: ع- فيصل، بعد رسالة رئيس الجمهورية إلى الرئيس الصحراوي، الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة، جردية الخبر، العدد 4401، الاثنين 23 ماي 2005، ص03.

ويبقى هذا السيناريو مربوط بعامل أطراف النزاع و توجهاتهم القطرية و إلى أي مدى تتعمق قناعاتهم بما يمكن أن يحقق الاتحاد من مكاسب كان سيضمنها لهم الفوز بالنزاع في الصحراء الغربية والتي تكمن أساسا في مطالب أن لا تمس وحدة مغرب الترابية وكذلك ضمان أن لا تكون الجزائر الدولة المحورية في هذا الاتحاد.

واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا تبادل إطرارات في مختلف المجالات و إنشاء مؤسسات جامعية مشتركة، حيث حدد الاتحاد مجموعة من الأهداف ولم يستثني من المجالات التعاون.

• الدور الفعلي لاتحاد المغرب العربي في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة

شهدت منطقة المغرب العربي عدة مستجدات جديدة حيث أصبح يواجه مجموعة من التحديات سواء كانت سياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ،إذ تدعو إلى تجنب الأزمات المعطلة لمشاريعها في الإصلاح والتنمية و الفقر و الهجرة و لإرهاب و ضعف الأداء الاقتصادي و محدودية التنمية الإنسانية المستدامة وأمام هذه التحديات المتجددة و المقعدة كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغربية إلى تفعيل دور الاتحاد المغربي و مؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهدد امن و استقرار المنطقة ولذا يجب على الدول المغربية إيجاد سياسة مشتركة لتجاوز هذه التحديات وذلك لا يكون باعتماد على السياسة الوطنية بل الاعتماد السياسات المشتركة في كافة المجالات.

الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغربي والعمل المشترك في مواجهة هذه

التهديدات الأمنية:

و لتجاوز هذه المشاكل التي يعاني منها شعوب منطقة المغرب العربي أمر ليس بسهل ووصول إلى حل بما يتفق مع المصالح المغربية العليا و تجاوز العوائق التي تعرف عملية التكامل دول المغرب العربي ويخدر الإشارة إلا أن الدول المغربية تمتلك إمكانيات ومقومات الموحدة التي توجد في أقاليم الأخرى

المعاصرة فنجد هناك تجانس جغرافي وتاريخي وحضاري موحد إضافة إلى ذلك التشابه في مجال اقتصادياتها و ثرواتها المعدنية وكذلك تماثل في أزمات الداخلية والخارجية وهذا ما يدفعها أن تكون وحدة متجانسة ولذا يجب على دول المغرب العربي الاتحادي أن يخطو خطوة جادة تعبر عن الإرادة الحقيقية من أجل تحقيق آمال الشعب وضمان مصالحه الحاضرة و المستقبلية ضمن إطاره القومي و الحضاري¹. وهناك مجموعة من العوامل التي تمهد التقارب والعمل المشترك للدول المغرب العربي ويخدر الإشارة إلى :

- أولاً: العمل على إرساء أسس تعليمية ثقافية لبناء الشخصية المغربية العربية وهذا يعني غوص الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصور الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي.
- ثانياً: التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول وكذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في أي تجربة تكاملية سيلعب دوراً كبيراً و أساسياً في نجاح مسار التكامل مثل التجربة الأوربية التي أسفرت على تبلور الاتحاد الأوربي فقد حرصت التجربة الأوربية ،على تأسيس نموذج أوربي يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوربية،دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة،لذلك يجب على دول المغرب العربي أن تتخذ تجربة الاتحاد الأوربي قدوة من أجل الوصول إلى الأهداف الكبرى وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانباً من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية عكس التجارب العربية ومنها التجربة المغربية التي تتميز بغياب شبكة مصالح

¹:محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره. ص207.

اقتصادية حقيقية بين شعوب المنطقة العربية، نتيجة البدء بشعارات عامة كالسوق الاقتصادية المشتركة، والتي تعتبر في الحقيقة هدف بعيد المدى يجب أن يسبقه تفاعلات أفقية بين مؤسسات صغيرة ذات أهمية محدودة كبناء تجمع لخطوط الكهرباء أو الغاز أو حتى للهاتف المحمول ثم تصبح هذه التجمعات نواة شبكة أكبر من المصالح الاقتصادية تكون في نهاية بدورها نواة للسوق الاقتصادية المشتركة.

- **ثالثاً: إن المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية أن تعيد صياغة توجهاتها و مسار التنمية المغاربية، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والمواد المتوفرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار و التواصل و تطوير التعليم التكنولوجي و تصنيف الهوة ما بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل وفقاً للتطور العلمي و التكنولوجي، وهذا ما يتطلب توفير بيئة سياسية و أمنية مناسبة ومستقرة تحمي الطبقات الفقيرة.¹**

العمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية و العدالة و المساواة و تحفظ سيادة الوطن و أمنه وتهدف إلى الحفاظ على مستقبل أجيال، كما يتطلب تنسيق التشريعات المالية والاقتصادية وفتح الحدود أمام التجارة البيئية وإنشاء سوق استهلاكية مشتركة تزيد من أهمية المنطقة وفتح المجال أمام الاستثمارات الخارجية وهذا ما يؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الحقيقي بين دول المنطقة و تقضي على التبعية الخارجية ومما يوفر لها سيولة مالية لتحقيق التنمية و خاصة المنطقة تنتوع فيها المجالات التكامل بين الطاقة و الزراعة و المعادن والسياحة و الصناعة والخدمات وهذا ما يجعلها تستفيد من الوضع الدولي بسبب موقعها الجغرافي و انفتاحها الثقافي في الفضاء الاورومتوسطي.

¹: عبد الله تركماني، جدل التنمية و الديمقراطية في المغرب العربي، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية
نقلا عن: <http://www.dctcts.org/s5aa50.html>

رابعاً: يجب على الدول المغاربية تبني إدارة حكم يد وسياسات إصلاحات عادلة لصالح الفقراء و الطبقات الوسطى وإدارة موارد نشطة و فاعلة وتحديد أولويات واضحة ودقيقة للتنمية وتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي القادر على خلق فرص عمل تمتص الداخلين إلى سوق العمل وتستقطب نسب متزايدة من صفوف العاطلين عن العمل و معالجة الفجوات بين المدن والأرياف لذلك فالانطلاق الحقيقي في هذه المواجهة العنصرية يبدأ بإقامة نظام تعددي ديمقراطي سليم يؤسس دولة القانون ويضعها تحت الرقابة و المحاسبة و المساءلة و يقر استقلال القضاء وتداول السلطة واحترام الآراء المتعددة والمختلفة ويطلق حرية الصحافة و الرأي و التعبير إن هذا النظام الديمقراطي وحده قادر على طرح رؤية سياسية اقتصادية و اجتماعية وطنية، تعتمد على التنمية الشاملة بمشاركة القطاع الخاص و إعادة تأهيل القوة البشرية الهائلة مع تحديث المنظومة الثلاثية المعروفة وهي التعليم و الثقافة والإعلام.

خامساً: العمل على حل جميع المشاكل التحتية القائمة واعتماد على المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل و الثقة المشتركة و المصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار.¹

سادساً: ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية و التطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجبات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه.²

وهنا يتعين أن تتركز الجهود على إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبرة عن الإرادة الحرة للشعوب المغاربية تحرص على سلطة القانون وتوفير الحريات للمواطنين وتحترم حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، و تتفاعل معه كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد و تنفيذ برامج التنمية.

¹: إبان ولد المامي، اتحاد المغرب العربي و أفاقه المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد 1996، ص233.

²: محمد علي داهش، مرجع سابق، ص208.

ولذل يجب على الدول المغاربية أن تعمل على إقامة حرية عوامل الإنتاج المغاربية ومن رؤوس الأموال وقوى عاملة وترشيد العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ووضعها على أسس متساوية بحيث يمكن تحقيق مزايا جماعية لأقطار المغرب العربي من خلال :

- 1- نقل المعرفة العلمية بالشروط الملائمة.
 - 2- تنمية القدرات الذاتية وتوسيع إمكانيات التصنيع المحلية.
 - 3- تنمية الصادرات المغاربية المتنوعة وتقليص الاستيراد من البلدان الأجنبية إلى حده الأدنى وزيادة التجارة المغاربية البيئية و التبادل التجاري مع الدول النامية.
- لقد أصبحت التنمية المستدامة في المجتمعات المغاربية اليوم بمثابة برنامج طويل الأمد لبقاء أجيال من الشباب المغربي على أراضيهم وعدم الهجرة عنها و بناء مجتمعات عصرية قادرة على مواجهة تحديات العولمة فان التنسيق والتكامل المغربي يمكن أن يخلق إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجيات الأساسية للشعوب المغاربية وتضمن استقلال الإرادة المغاربية إذ أنهما ينطويان على :

- 1- إمكانية تطبيق مبدأ الميزة النسبية بالنسبة إلى إنتاج كل من الأقطار المغاربية وما يترتب عن ذلك من زيادة في الكفاءة الإنتاجية وذلك بان يتخصص كل قطر في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بالكفاءة الإنتاجية.

- 2- زيادة فرص التوظيف التكامل فبعض البلدان المغاربية تعاني من انتشار البطالة بينما يعاني بعضها من نقص في الأيدي العاملة.

- 3- تقليل المخاطر الناجمة عن التنافس في التجارة الخارجية بين الأقطار المغاربية ذات الإنتاجية المتشابهة ،وما يتبع ذلك من زيادة في درة هذه البلدان على المسافة للحصول على أسعار أفضل وشروط أفضل في تسويق حاصلاتها.¹

¹: عبد الله تركماني ، مرجع سابق

4- تمكين المغرب العربي من اللحاق بركب الدول المتقدمة عن طريق التخطيط المشترك لتسريع النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين المغاربة وأخيرا ضمان قدرة المغرب العربي على الاستجابة لتحديات العصر وتحقيق ما يمكن الاستقلال الاقتصادي و تقليص مظاهر التبعية الاقتصادية للخارج حيث تعتبر التنمية و الحكم الصالح في الغرب العربي الآليات الضرورية لإحداث التغير داخل الأنظمة المغاربية من اجل تحقيق مسار كامل مع توفير الإرادة السياسية من اجل إحداث التنمية الإنسانية المنشودة و الشاملة .

وهنا يمكن الإشارة إلى أن نجاح الاتحاد المغرب العربي كطرف فاعل وقادر على وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المستجدة مرهون بمدى جدية الإرادة السياسية والتزامها لسياسات جديدة لتحصيل دور الاتحاد.

المطلب الثاني: إستراتيجية مواجهة تهديدات الأمنية من خلال الشراكة الاوربية

بعد التطرق في المطلب الأول إلى إستراتيجية مواجهة تهديد الأمن في إطار العمل المشترك واتحاد المغاربي في هذا المطلب يتم التطرق إلى إستراتيجية أخرى هي خارج وتكون عن طريق الشراكة مع الدول المغاربية.

سعت الدول الأوربية إلى إقامة الشراكة مع الدول العربية بصفة عامة ودول المغاربية بصفة خاصة في مختلف المجالات سواء كانت الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية من اجل صد تهديدات أما بالنسبة للدول المغاربية فقد أقامت هذه الشراكة من اجل مواجهة التحولات العالمية و الإقليمية الراهنة.

لقد تميزت الشراكة الأوربية المتوسطية من غيرها من آليات عمل الاتحاد الأوربي مع المنطقة العربية بأنها اتصفت بالشمولية ، فقد جمعت بين 27 شريكا على مستوى ثنائي وأيضاً كشركاء في تعاون إقليمي مشترك كما أنها ساهمت في تحديد منهج للمشاركة والتعاون المتعدد الأبعاد، ودفعت العلاقات الأوربية العربية إلى أبعد من التبادلات التجارية لتشمل الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و السياسية والأمنية.

جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر برشلونة للشراكة و التعاون الأوروبي، المتوسطي بين مؤتمرين شرق أوسطيين الدار البيضاء و عمال أذربيجان في إطار السياسة الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة العربية وتم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر بمبادرة من فرنسا واسبانيا وإيطاليا وقد تبنت الدعوة المفوضية الأوروبية في بروكسل مشكلة بذلك انتصار للتيار الذي تقوده فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التعاون مع جنوب وشرق المتوسط وفي ضوء المتغيرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ازداد الحديث في بروكسل عن ضرورة إيجاد مفهوم جديد للعلاقات الأوروبية مع دول جنوب شرق المتوسط ودول جنوب غرب المتوسط وشكل مؤتمر برشلونة الذي انعقد في 27-29 جوان 1995 أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإرساء أسس تعاون شامل مع دول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط بغية إقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010 فدول الاتحاد الأوروبي تهدف ممن وراء سياستها هذه إلى تحقيق أهداف سياسية أمنية و اقتصادية و اجتماعية و تسعى لتحقيق الاستقرار في البلدان العربية وانطلاقا من قناعاتها بأن أمن أوروبا مرتبط بتحسين ظروف الأمن والمعيشة في دول حوض المتوسط.¹

لقد شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، بينها ثمانية إطار عربية و أربع دول متوسطية غير عربية بالإضافة إلى الدول الخمس عشر التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي، ولم تتم دعوة ليبيا إلى الحضور للمؤتمر بسبب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها، وتمثل المشروع المتوسطي في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة الذي وافقت عليه الأطراف المشاركة في المؤتمر على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي تشكل أقطار المنطقة العربية أغلبها من جهات أخرى، وصادر مؤتمر برشلونة وثيقة من 13 صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من 15 صفحة، ارتكز على تحقيق ثلاثة مستويات من الشراكة هي :

¹: علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص201.

أ- الشراكة السياسية و الأمنية

ب- الشراكة الاقتصادية و المالية .

ت- الشراكة الاجتماعية و الثقافية.¹

إن هذه الشراكة الاورمغربية هي زيادة مستويات التجارة الخارجية بين أطرافها و زيادة قدرة هذه الدول في مجال المنتجات الصناعية بحيث تنتقل من مرحلة الاعتماد على تصدير السلع الأولية إلى توزيع صادراتها بحيث تمتد لتشمل السلع المصنعة وتصف المصنعة.²

وتتدرج هذه الشراكة ضمن نظرة جديدة للاتحاد الأوربي في إطار الاستجابة للتحديات الجديدة و المعقدة في تلك المرحلة ومن أهم هذه التحديات:

• التحديات والمخاطر و التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيها دول شمال

إفريقيا ودول المغرب العربي.

• ومن اجل التصدي لهذه التهديدات و المخاطر وكذا تعميق العلاقات و الروابط الثنائية

و الجماعية لدول المنطقة في مختلف المجالات مع التأكيد على الجانب الاجتماعي

و الثقافي الذي عرف اهتماما كبيرا في هذا المؤتمر لم يشهده من قبل.

حيث يعتبر مجال الشراكة الثقافية من أهم مستويات الشراكة حيث أن هذا المجال يمثل مجال

حقيقي للتقارب و تطوير الإدراك المتبادل بين دول المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية ، جاء هذا المؤتمر

ليؤكد على مجموعة من المبادئ من الممكن التوصل إليها.³ عن طريق العمل المشترك بين كافة الأطراف

وهذا من اجل تحسين الصورة بين الأطراف للتصدي لكل أنواع و أشكال العداء الإنساني المتمثلة أساسا

¹: نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

²: مصطفى عبد الله أبو القاسم ، خيثم ، اتفاقية الشراكة الاورمغربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي ، مجلة الجامعة المغاربية ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، 2009-ص76.

³: سمارة فيصل ، البعد الإنساني في الشراكة الاورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط 1995، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2013، ص44.

- في العنصرية و التعصب والتمييز و يؤكد المشاركون على مجموعة من المبادئ أهمها:
- الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان ويعتبر هذان المقتريان ضروريان للتقرب بين الشعوب، وفيما يخص هذا العنصر فقد تم التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في خلق جو من العمل المشترك.
 - التأكيد و بالإلحاح على ضرورة تحقيق بشرية مستدامة وهذا فيما تعلق بمبادئ التعليم و تأهيل الشباب و تكوينهم وكذا ضمان التبادلات الإنسانية بين صفتي المتوسط.
 - الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني و الذي يعتبر عاملا هاما للتقارب بين الشعوب، فمن خلال المجتمع المدني يمكن تطوير الجانب الإنساني في هذه الشراكة الاورمغربية فهو يسهل المبادلات بين فواعل التنمية، هذا إضافة إلى الجامعات والمجموعات البحثية، إعلام جمعيات مدنية، منظمات، نقابات لذلك كان التركيز قويا على ضرورة التعاون المركزي و العمل على ضرورة وضع استراتيجيات فعالة من اجل مساهمة النمو الديمغرافي في المنطقة وخاصة دول الضفة الجنوبية للمتوسط والذي أصبح تحديا كبيرا للدول المشاركة.
 - حيث تحتوي هذه المبادئ مضمون الحضاري والإنساني لمسار برشلونة هو بمثابة روح جديدة لمسار الشراكة الاورمتوسطية و التي تعتمد على الإدماج بدل الإقصاء والتي تتعدى إلى الوسائل الكلاسيكية والتي تركز على القادة والسياسيين إنما تكون بمشاركة الأفراد و المجتمعات المدنية و تحقيق التبادل الثقافي و الحضاري بدل تهميش وإقصاء الشعوب خاصة في ظل رواج النظريات التي تلح على الصراع الحضارات ورفض الآخر وهذا كله لا يتحقق إلا مع تطبيق مجموعة من الخطوات وهي ملخصة في فقرات ثلاثة هي:

الفقرة الأولى: إنشاء حوار شامل وهذه الأولوية في تأسيس مسار برشلونة وتعميق الحوار وتقريب أطراف المتوسط وهذا من أجل الوصول إلى الغاية الأسمى من الشراكة وهي التعاون، و تضمن إعلان برشلونة بندا يشجع التعاون بين المجتمعات المدنية عن طريق المشاركة الإنسانية و الثقافية عن طريق:

- البرامج المتعددة في المجال الثقافي: ويمكن الإشارة إلى هذه البرامج في:
- برنامج مبدأ الديمقراطية: الذي هدفه إقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة من خلال ترسيم مشاريع مدعمة من طرف منظمات غير حكومية.
- برنامج اوروماد شباب : من أجل تسهيل إدماج الشباب في الحياة المهنية و الاجتماعية ورصد هذا البرنامج حوالي 10 مليون أورو في القسم الأول و 14 مليون أورو في القسم الثاني.
- برنامج ميدا السمي البصري: رصدت له حوالي 20 مليون أورو هدفه تعزيز التعاون في هذا المجال، إضافة إلى برنامج التراث المتوسطي و الذي يقوم على حفظ التراث المادي و الغير المادي مكون من :

• البرنامج 1 تم إطلاقه سنة 1998.

• البرنامج 2 تم إطلاقه سنة 2000.

تعزيز التعاون اللامركز: أي مابين الهيئات المحلية للضفتين وهذا يسمح بـ:

تبادل الخبرات بين صناع القرار المحليين.

تنميين الإدارة المحلية و تعزيز الديمقراطية.

التأكيد على الحكم الراشد وتفويض السلطة المركزية للسلطة الإقليمية وكمثال على ذلك المعاهدة

الموقعة بين الجزائر وباريس عام 1997 فيما يعرف بالتوأمة ففي الجزائر عقدت 47 عملية توأمة يخص

ولايات جزائرية ومقاطعات فرنسية.

الفقرة الثانية: زرع روح الإدماج فالشراكة لا تقوم إلا على أساس القبول بالطرف الآخر، ولقد أرجع الكثيرون أن تضمين البعد الإنساني في حملة الشراكة له أهمية كبرى هدفها تجنب الرفض الشعبي للمسار إذن فقد تم إرساء هذا الجانب من أجل تجنب هذا المسار ما ألت إليه المشاريع السابقة، والذي يبدو بالفعل بمثابة هيمنة الطرف الأوربي كقوة مهيمنة على الطرف الجنوبي.

الفقرة الثالثة: رأب الهوة الفاصلة: من أجل هذه النقطة لا بد من جعل المنطقة مستقرة و أمنة ذات تبادل حضاري تسوده الحرية و الديمقراطية من هنا يمكن القول بان المحور الثقافي بإمكانه أن يكون أكثر فعالية من المجالات السياسية و الاقتصادية من حيث نقل الديمقراطية إلى بلدان المغرب العربي و إحداث تغيير قاعدي عن طريق المجتمع المدني وحتى في غياب الأطر الرسمية إنما عن طريق علاقات إنسانية واجتماعية فعالة حيث كانت تونس أول بلد عربي يوقع على اتفاقية الشراكة في 17/07/1995 أما المغرب في 26 فبراير 1996 بعد مفاوضات شاقة خاصة في ملف الزراعة والصيد البحري أما في الجزائر انتهت المفاوضات في 19/12/2001 م وكان التوقيع على الشراكة الاورجزائرية لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.¹

لقد أعطت وثيقة برشلونة أهمية لجانب التعاون السياسي والأمني وذلك في إطار التبادل للمعلومات الأمنية و التعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك و تشتت على موقعها الالتزام بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية وتنمية دولة القانون و الديمقراطية وحل المنازعات حلا سلميا ومحاربة المخدرات و الجريمة المنظمة.²

بعد ما تم التطرق إلى مؤتمر برشلونة و إسهاماته في الشراكة الاورمغربية والمبادئ التي جاء من أجل حد من تهديدات الأمنية التي تتعرض للفرد المغاربي أما ألان يتم التطرق إلى مبادرة 5+5 .

مبادرة ال5+5:

¹: نفس المرجع ،ص47.

²: مصطفى بخوش ،مرجع يبق ذكره،ص97.

تعود الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي فرنسا ميتران خلال زيارته للرباط سنة 1983 عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، يضم المملكة الغربية و الجزائر تونس ايطاليا فرنسا واسبانيا، كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط خلال الثمانينات في فترة الحرب الباردة وضعف نتائج الحوار العربي الأوربي، وعلى خلفية تاريخية تؤهل فرنسا وبدرجة اقل اسبانيا وايطاليا لقيادة قاطرة الأمن و التعاون في غرب المتوسط كمرحلة أولى.

ولم تلق المبادرة الترحيب من بعض دول المنطقة خاصة الجزائر المحملة آنذاك في سياستها الخارجية بشيء من الإيديولوجية القومية، حين اعترضت على المبادرة كونها أقصت ليبيا ويوغزلافيا وكذا عدم اكترائها بمسألة جوهرية قومية، الصراع العربي الاسرائيلي.

ولم ترى هذه المبادرة النور من جديد إلا بعدما توفرت معطيات وسياقات دولية و إقليمية جديدة حيث عقد اجتماع في 1990/10/10¹ في روما لوزراء خارجية كل من ايطاليا، فرنسا، اسبانيا والبرتغال، ودول اتحاد المغرب العربي و الجزائر، المملكة المغربية تونس ليبيا و موريتانيا، وحضرت مالطا كعضو مراقب التنظيم رسميا في اجتماع الجزائر لوزراء الخارجية سنة 1991 وتصبح المجموعة تعرف بـ 5+5 الخاصة بغرب المتوسط، ويعتبر اجتماع روما اجتماعا مؤسسا منشأ لمجموعة 5+5 لحوار التعاون في غرب المتوسط للاعتبارات و الأهداف الآتية.

- بعث مسار مكثف للحوار و التواصل اعتبارا للتطورات الايجابية التي عرفت أوربا ومنطقة المغرب العربي والتي ساعدت على توجيه الجهود المشتركة ويقدررون على انه من الأهمية بما كان وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط لوضع إطار ترقية السلم و التعاون في المنطقة على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق

¹:محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطة في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1997، ص127.

العام للأمن الدولي و يجب استفادته دول المتوسط من المبادرات الممكنة للمن و التعاون التي تعرفها أوروبا.

- اخذ خصوصية غرب المتوسط وتنميتها لجعل المنطقة فضاء للسلع و التعاون و الاستقرار واستفادة لكل الأطراف في المنطقة من ذلك في المجال السياسي و الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي.

- اعتبار مسار كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي كمسارين للاندماج الإقليمي للمساهمة في خفض التوترات وتعزيز حسن الجوار.

- إن المنطقة تمتلك إمكانيات كبيرة لتعميق روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة وبين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب من جهة ثانية.

- اعتبار الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط و عوامل اختلال تؤدي إلى صعود العديد من التهديدات و الإشكاليات التي تعرض الاستقرار و الرخاء في المنطقة إلى الخطر و بالتالي التعاون و غرب المتوسط يولد نوعا من التضامن لامتناس فوارق التنمية و تجنب المنطقة التهميش وأن مسار التعاون والاندماج لاتحاد الأوروبي سيرافقها مجهود موازي في مجال التعاون تجاه المتوسط.

- بناء على هذه الاعتبارات و المشتركة توصل وزراء الخارجية في القناعات المشتركة توصل وزراء الخارجية في هذا الاجتماع إلى وضع إطار خاص،موجه لتعزيز الحوار السياسي و ترقية الحوار و النقاش و الالتزام بمجهود جماعي بترقية و تطوير التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية على مستوى المتوسط الغربي و للحفاظ على تواصل الحوار وحيويته يلتقي وزراء الخارجية مرة كل سنة في اجتماعات تكون دورية ، وتقوم على ميزة عامة بدمج المعطيات السياسية الأمنية ، الاقتصادية و الثقافية الإنسانية و البيئية.

- تبني برامج ومشاريع متوسطة خاصة.
- تشجيع التنمية الاقتصادية في الدول والحوار الثقافي و السياسي و الأمني بين دول الحوار العشر.
- تبادل الرؤى والمعلومات التي تقود الحوار و النقاش السياسي و برامج التعاون لضمان التماسك و الفاعلية.
- التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات الشركاء الاجتماعيين المسيرين الخواص، الجماعات المحلية و المؤسسات الثقافية وتلتزم الحكومات بتوفير المناخ السياسي الملائم، وتشجيع التعاون الاقتصادي الثقافي و العلمي.
- ترقية الحوار للمساهمة في حل المسائل السياسية و الأمنية ذات المكاسب المشتركة وتطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن في المجالات ذات الأولوية الثانية.

في المجال الاقتصادي:

- ترقية المبادلات التجارية
- العلاقات التجارية
- الشراكة و الاستثمار
- الطاقة
- النقل
- الفلاحة ، الاكتفاء الغذائي ، السياحة و الحرف
- نقل التكنولوجيا.

الموارد البشرية:¹

¹: نفس المرجع السابق، ص133.

الشؤون الاجتماعية، الهجرة خصوصا.

التربية و التكوين.

البحث العلمي

الاتصالات

الشؤون الثقافية و حماية التراث.

الأنشطة الرياضية

في المجال الأمني:

- التأكيد في هذا على ضرورة تحقيق الأمن و السلام و التنمية.
- مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله والجريمة المنظمة عبر الوطن ولاسيما تجارة المخدرات والأسلحة و تبييض الأموال.

ضرورة العمل الجماعي من اجل القضاء على كافة الآفات التي تهدد الأمن و الاستقرار في المنطقة.¹

في المجال السياسي:

ضرورة تكثيف المحدثات بينهم كمن اجل الحل السلمي في مختلف القضايا

- العمل على تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان.
 - العمل على إيجاد دولة القانون.
- حيث جاءت هذه المبادرة لتحقيق التعاون في المجال الأمني و الدفاعي حيث اتفقت على عقد اجتماع سنوي على مستوى الوزاري على إيجاد لجنة توجيه ومتابعة عالية المستوى تعتمد على الخبراء و تقترح على الوزراء خطة عمل سنوية وذلك للبحث عن الأمن و الاستقرار، وقد أكدت هذا البيوماري وزيرة الدفاع الفرنسية بقولها: "إن الغرض مما نقوم به هو إقامة مناطق سلام وامن ومحاربة الارهاب".

¹:صلاح نيوف ، الاتحاد ممن أجل المتوسط ، كيف نبدا نقلا عن موقع العربية www.alarabia.net

وما يمكن أن نستنتجه من مبادرة 5+5 أنها احتوت جميع قضايا و مشاكل المغرب العربي في مجال الأمني تحارب الإرهاب و الجريمة المنظمة والمخدرات وهي من أهم المخاطر التي تهدد هذه المنطقة وان استطاعت مواجهتها عبر هذه المبادرة فقد حققت شوطا مهما في مجال إرساء أمنها.

كما عمل على تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجال السياسي و تحقيق دولة القانون هو تجسيد للحكم الراشد وهذا مهم لتحقيق الأمن الإنساني و الاستثمار و التعاون الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي هذه المبادرة لو حققت أهدافها لتخلص المغرب العربي من كل مشاكل و المخاطر التي يتعرض لها.¹

ومن بين الأمور التي تم انجازها من خلال هذه المبادرة هو إنشاء خمس سفن حربية بميناء الجزائر وهي السفينة الايطالية وأخرى اسبانية وفرقضة فرنسية اسمها ديسكوبيا ، وفرقضة مغربية تحمل اسم حسن الثاني و سفينة قرطاج التونسية إضافة إلى سفينة الصومال للقوات البحرية الوطنية و القيام بمناورات بحرية عسكرية التي تعمل على تبادل المعلومات و الخبرات في مجال مكافحة الآفات العابرة للقارات كالإرهاب و التهريب والهجرة غير الشرعية ومنحت هذه الدول بكل من تونس ، الجزائر قروضا جديدة لتقوية أجهزتها لمراقبة الحدود ضد الهجرة

نتطرق الآن إلى سياسة الحوار وأثرها على الأمن الإنساني في المغرب العربي.

في السنوات الأخيرة حاولت الدول الأوروبية أن تدخل أفكارا جديدة على سياستها في منطقة المتوسط دون إلغاء ما كان موجود أي منطلقات مسار برشلونة وذلك بالمحافظة على سياسة الشراكة إضافة إلى ما يعرف بالسياسة الأوروبية للحوار والتي اقترحتها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية في 2003، لتدخل حيز التنفيذ من طرف دول الاتحاد في 2004 هذه السياسة لا تختلف عن سابقتها بل هي استمرار لما بذل من جهود لتحقيق نفس الأهداف.

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة

ثم تصور سياسة الحوار في المقام الأول من اجل توفير إطار الشراكة معززة مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الاتحاد الأوروبي عام 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة واعتبارا لضعف الشراكة الاورومتوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنطوية تحت هذه الشراكة، ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضا، استكملت في ربيع 2004.

شهد هذا المشروع الأوروبي للتعاون المعزز و للتكامل مع بعض الدول المعنية التي تسمى جيران ومن الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام فان سياسة الجوار الأوروبية تعلق مؤقتا النقاش حول انضمام أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي.

غن سياسة الحوار هي أولا علاقة بين كل دولة شريكة مع الاتحاد الأوروبي و هي تتطور على مستوى الدول المفوضية الأوروبية ليس المجتمع المدني شريكا في إعدادها ولا في تقييمها بالرغم من بداية ظهور صيغ أولية للمشاورات مع بعض البلدان.

ويمكن اجمال أهم المبادئ السياسية الأوروبية للجوار في النقاط التالية :

1- مبدأ التمييز بين التقدم في الدول المعنية.

2- تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة وتمكن الفوارق الوضع

الاقتصادي،و السياسي و الاجتماعي و الثقافي لكل بلد ويقترح الاتحاد الأوروبي أحكام الشراكة

بناء على طلب الشركاء إذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة

وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغييرات¹، فتكون

العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية إن هذا التمييز بين الأهداف

¹:عزيز نوري، واقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين صفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، 2011- 2012، ص112.

حسب البلدان والذي يدفع بالمواطنين المكلفين بهذه السياسة و الخاصة الأولى لسياسة الحوار الأوربية.

- مبدأ الدعم المشروط: السياسة الأوربية للحوار أو علاقة الشراكة نجدها مرتبطة بالنتائج أو الأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة أي أن كل بلد حسب درجة تقدمه في الإصلاحات وذلك ليس فقط من حيث التمويل و إنما من حيث المساعدات النفسية كالتوأمة نقل المعرفة و المشاركة في البرامج الأوربية لكن، الفرق الموجود في السياسة الأوربية للحوار هو ارتباط الشروط بالأوضاع الداخلية لكل بلد وليس النتائج المحققة من هذه السياسة حيث تعتبر الإصلاحات الداخلية في القطاعات الحساسة مثل: العدالة المؤسسات المالية ، الشؤون الداخلية هي مصدر التقدم في المشاريع وطريقة التعامل مع البلدان المعنية وتحديد الشروط التي تلحق كل مرحلة ،ومنه فالمشروطة هي بعد أساسي وذلك بارتباطه مباشرة بالأوضاع الداخلية للجيران الذين تشملهم السياسة الأوربية للحوار.

البعد التعاقي:

يعتبر هذا البعد بنويًا بالنسبة لسياسة الحوار الأوربية مثلها مثل أي سياسة حوار عام وبشكل ملموس وكذلك من حيث دخول الدول المعنية في الكثير ممن المفاوضات و النقاشات المشتركة مع الجانب الأوربي قبل تحديد كيفية سير المشاريع المخطط لها في خطط العمل.

تعتبر السياسة الأوربية للحوار تطورًا ملحوظًا في تعامل الاتحاد الأوربي مع الوضع الأمني لدولة، حيث كان التخوف من الجانب الشرقي و حماية الحدود الجديدة للاتحاد في الشرق، تم تعميمها على باقي الدول الشريكة عبر خطط عمل تعتبر الأداة الرئيسية، لتنفيذ السياسة الأوربية للحوار ، حيث عبر عن الوثائق الخاصة بكل دولة و التي تقوم على أساس إمكانيات كل منها كما أن الاتحاد الأوربي يقدم توجيهات فيما يخص الجانب الأمني وغيره من الجوانب للدول المجاورة والذي تنص على النقاط التالية:

1- يمر الحوار السياسي الذي سوف يتم بناؤه مع الدول الشريكة أولاً، عبر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية سيادة القانون الديمقراطية، الحكم الراشد الذي يفترض تطوير المجتمع المدني المساواة بين المرأة و الرجل، مكافحة الفساد.

بالنسبة لبعض الدول ،تم وضع الحوار السياسي المعزز حول قضايا السياسية و الخارجية و الأمن في المقدمة.

بالنسبة للأولويات المتعلقة باتجاره و السوق،فهي لا تمر فقط بزيادة حجم التبادلات بين الشركاء و الاتحاد الأوروبي بل أيضا بين الشركاء أنفسهم بهذا فانه يتعين على خطط العمل لدول الشراكة الاورومتوسطية أن تساهم في انجاز منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية وتحديدات بتوسيعها لقطاع الخدمات المغرب معنية بذلك و الزراعة،يمكن لاحقا وبالنسبة لكافة الشركاء في سياسة الحوار دراسة مشاركتها في السوق الأوروبية الداخلية بناء على التقارب في التشريعات و القوانين وعلى تحسين الاتصالات المتبادلة و الارتباطات المادية مع الاتحاد الأوروبي.

المشاركة في مشروع سياسة الحوار الأوروبية بحيث يجب أن تترافق مع سياسات فاعلة تهدف إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة ،تحتوي وتشدد عدة خطط عمل على البعد الاجتماعي المساواة في الخدمات ،تحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين سواء في الدول الشريكة أو في دول الاتحاد الأوروبي.

حيث تحتل إدارة الحدود دورا مركزيا في سياسة الجوار حيث تعدل الخطاب الأوروبي ظاهريا كثيرا حول الهجرة،تعترف المفوضية الأوروبية بفشل التوجه الأمن الصرف وبضرورة استقبال المهاجرين في أوروبا من اجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية و للحاجة إلى الأيدي العاملة و تستوجب على المفوضية الأوروبية رفع شان الجوانب الايجابية للهجرة إلى أوروبا كما تقوم المفوضية الأوروبية حاليا إلى ما وراء سياسة الجوار بإعداد اطر قطرية للرفع من شان دور المهاجرين في أوروبا و تفكر بوسائل لمساعدة الدول الأعضاء ذوي السيادة في المجال على تطبيق سياسات الاندماج الايجابي.

الاتحاد من أجل المتوسط:

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا و فرنسا و اسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007 و الذي انبثق منه نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر باريس يومي 13 و 14/07/2008 و الذي حدد رؤية الاتحاد المتوسطي حيث يضم الاتحاد 19 دولة وهي مطلة على الأبيض المتوسط وعددها 16 دولة وهي اسبانيا و فرنسا و إيطاليا و اليونان وقبرص ومالطا و تركيا ، لبنان ،سوريا و فلسطين، ومصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر، المغرب تضاف إليها ثلاث دول، هي الأردن البرتغال موريتانيا وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطة خصوصا أنها في مبادرة الشراكة الاورومتوسطية التي أعلن عنها في برشلونة عام 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي غير أن هذا التقييم كان محل انتقاد من طرف ألمانيا التي أرادت توسيع الاتحاد يشمل دول الاتحاد الأوروبي ككل لكونه في البداية مع اقتراح من طرف الرئيس الفرنسي ساركوزي كان يمثل اتحاد البحر المتوسط على غرار الاتحاد الأوروبي و يضم 16 دولة من أجل تقييد الهجرة غير الشرعية و مكافحة الإرهاب وتنشيط التنمية.

حيث تركز فكرة الرئيس ساركوزي عن الاتحاد المتوسطي على توفير منطق تعاون بين الأطراف وليس منطق اندماج أي انه سيكون مكمل وليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المطلة على المتوسط وتركز الفكرة على مبدئين:

- الجدية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين

دول جنوب المتوسط ودول شماله

- الهندسة المتغيرة وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس ومشترط يتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

كما سيركز الاتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على قضايا الأمن والهجرة و البيئة والطاقة

المتجددة والحماية المدنية و التعليم و التكوين والثقافة و تمويل المشاريع فضلا عن تنمية الدول

الواقعة جنوب المتوسط.

بعد أن عجزت أو فشلت دول المغرب العربي في تحقيق أهدافها في مواجهة هذه التهديدات من خلال الشراكة الاورومتوسطية أرادت أن تغير إستراتيجية من خلال الاتحاد من اجل المتوسط لتصدي لهذه التهديدات.

حيث نلاحظ أن دول المغرب العربي موجودة في هذا الاتجاه وهي الجزائر ،المغرب موريتانيا كأعضاء فه وليبيا كدولة بصفة مراقب وذلك من اجل وضع استراتيجيات ضد المخاطر التي تهددها ومن بين أهداف الاتحاد من اجل المتوسط،توفير منطق تعاون بين الأطراف وليس منطق إدماج فالاتحاد حسب نيكولاسركوزي التركيز على التعاون في قضايا البيئة و التجارة والهجرة في هذه المنطقة.

الاهتمام بقضايا الأمن و الطاقة المتجددة و الحماية المدنية و التعليم و التكوين و الثقافة وتمويل المشاريع.

تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط.

خفض التلوث في البحر المتوسط لان نوعية البيئة في البحر قد تدهورت كثيرا واستنادا إلى برنامج أفق 2020 فان إزالة التلوث سيكون أمرا أساسيا لتحسين ظروف حياة السكان و سبل عيشهم و توفير فرض عمل أكثر.

تكوين الطرق السريعة البرية والبحرية لتسهيل انتقال البضائع و الأشخاص مثل تحديث السكة الحديدية عبر المغرب العربي.

تجهيز كل السبل لتحقيق تنمية مستدامة وهذه هي أهم أهداف المشروع الذي ستكون الرئاسة فيه ثنائية تتكون من إحدى دول الاتحاد الأوربي المطلة على المتوسط ودولة من غير الاتحاد الأوربي.

حيث اعتبرت دول المغرب العربي في هذا المشروع إمكانية التخلص من مشاكلها خصوصا أن ساركوزي قال غن مشروع سيكون نفعي براغماتي بمعنى العمل للحصول على أفضل النتائج في كل المجالات خاصة الأمنية و الاقتصادية وهذا يعني أن الاتحاد من اجل المتوسط يساعد دول المغرب العربي

في قضية الهجرة بتوفير الشروط اللازمة للحد منها وفي ظاهرة الإرهاب لتحقيق الأمن و الوصول إلى تنمية مستدامة بفضل المشاريع التي وضعها الاتحاد...¹

وكان هدف دول المغرب العربي من هذه الإستراتيجية حد من مشاكلها كالبطالة والأمن الغذائي وتنمية المستدامة، الحكم الراشد وحقوق الإنسان ولم تستطع مواجهة تهديد الإرهاب و الهجرة و غيرها من التهديدات حيث أن هذه الإستراتيجية حققت أهداف الدول الكبرى و لم تحقق أهداف الدول في المغرب العربي و على الرغم من ذلك بقيت دول المغرب العربي تبحث عن شراكة جديدة من أجل تحقيق الأمن الإنسان المغربي و تحسين مستواه المعيشي و تحقيق الرفاه للفرد المغربي.

ويمكن أن نستنتج من خلال هذه الإستراتيجية التي عقدتها الدول المغربية مع الدول الأوربية والتي كانت تهدف من ورائها إلى تحقيق تطور في مختلف المجالات و تحقيق الأمن والسلم في المنطقة وأيضا تحقيق مستوى معيشي جيد للمواطن الذي يعيش في المنطقة إلا أن هذه الاستراتيجية كانت تخدم الدول الأوربية بدرجة الأولى ولكن تحمس نوع من التعاون في مجال الأمن.

¹:مناعي ليديا، الاتحاد المتوسطي نحو جماعة أمنية متوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص79.

لذا عملت الدول المغاربية على إيجاد إستراتيجية جديدة من أجل تحقيق الأمن الإنساني و تفعيله وتكون تخدم الدول المغاربية بدرجة الأولى في مختلف المجالات فغيرت الوجهة من الاتحاد الأوربي إلى عقد شراكة مع الولاية المتحدة الأمريكية.

بعد ما تم التطرق في المطلبين الأول والثاني إلى إستراتيجية لمواجهة تهديدات الأمن الإنساني في المغرب العربي في إطار العمل المشترك لاتحاد المغاربي ومن خلال الشراكة الأوربية أما في هذا المطلب سيتم التطرق إلى إستراتيجية أخرى من خلال عقد الشراكة للدول المغاربية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف من خلالها إلى بعث الأمن الإنساني وتحسين معيشتة.

المطلب الثالث: إستراتيجية لمواجهة تهديدات الأمنية من خلال الشراكة الأمريكية

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ منتصف التسعينات وتجسيد اهتمامها في مجال الاقتصادي للمنطقة و لذلك عملت على إقامة عدة شركات لخدمة إستراتيجية الأمريكية الشاملة على الصعيد الإقليمي و الدولي في ظل وجود التنافس الأوربي في المنطقة بعد إعلان مسار برشلونة منذ نوفمبر 1995.

مبادرة إيزنستات*:

تعتبر مبادرة ايزن ستات أحد اطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينات تحديدا اهتمت بالعامل الاقتصادي.

وقد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية و الزراعية في نهاية التسعينات ستيوارت ايزنستات يوم 16 جوان 1998 بتونس، في مجال الاقتصادي الأمريكي في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الإستراتيجية الأمنية و السياسية المتكاملة محاولة تحويل المغرب العربي المرتبط باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي إلى منطقة اقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة تبادل حر وإلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وكذلك أتت المبادرة من أجل بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع يمتد إطاره الجيوإستراتيجي ممن المغرب العربي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا مرورا بتركيا الشرق الأوسط و منطقة الخليج.

*: ايزن سات: / نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد و الشؤون الزراعية و الذي قام بجولة في المغرب العربي من 12 جوان إلى 18 جوان 1998 إذ أطلق المبادرة من تونس ثم البلدان الأخرى.
1: ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، بيروت ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007، ص188.

وقد أكد ستيوارت لبنزستات هذا التوجه الاستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي خلال ندوة حول الاستثمارات الأمريكية المغربية 15-16 نوفمبر 2000 بواشنطن" إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر والمغرب و تونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل الولايات المتحدة أيضا مضاعفة استثماراتها في هذين البلدين التي تؤكد أهميتها بقوله إن هذه البلدان الثلاثة تملك سوقا من 80 مليون شخص وإنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار."

وبدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة متعددة الأطراف لمسار السلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا mena التي كانت تشكل إطار لترويج اقتصادي موسعة تمتد من المغرب العربي غرب إلى الشرق الأوسط شرقا.

وقد شكلت ابزستات البديل الإقليمي لإستراتيجية الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ظلت مرهونة بمسار التسوية و التطبيع مع اسرائيل مما أدى إلى فشلها كما أن مبادرة ابزستات الأمريكية جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل مسار الشراكة الاورمغربية مسار برشلونة و الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكتفي بدور الملاحظ مما دفع بالجانب الأمريكي العمل لشراكة مع الدول المغاربية بعد فشل مبادرة برشلونة حيث طرحت هذه المبادرة التي اعتبرها فعالة وسريعة المردود على حسب تعبير الأمريكيين.

وقد كان تسويق هذه المبادرة في دول المغاربية تدريجيا في الدول المغاربية فكانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ابزستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية 16 جوان 1998 ثم بعد ذلك المغرب و أخيرا الجزائر، التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية في 08 جوان 1998 وبمناسبة زيارة رسمية إلى الجزائر.

• خصائص مبادرة ايزنستات:

تميزت مبادرة ايزنستات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

- تحديد إطار المغرب العربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرة ايزنستات بثلاث دول الجزائر المغرب وتونس كمرحلة أولى بحيث تستثنى ليبيا و موريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى و الاقتصادية بالنسبة للثانية.
- وحسب ستيوارت فان إدماج ليبيا في هذه المبادرة سابق لأوانه باعتبارها لم تستجيب بعد للشروط السياسية الأمريكية في تلك المرحلة.
- وفيما يتعلق بموريتانيا فان التحاقها بمبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغربية في ظل تلك الفترة مرهون بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها وكان ستيوارت يعتقد أن إدماج هذا البلد في المبادرة الأمريكية سيحقق تلقائيا في حالة نجاح هذه المبادرة وهنا تبرز خلفية الفعالية الاقتصادية خلافا للحالة الليبية ولو أن الحسابات السياسية لم تكن غائبة لاسيما فيما يتعلق بالخلفية الضغط على موريتانيا في اتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل وهو ما تم منذ 1999 وهكذا يبرز رهان إستراتيجية الأمريكية في المنطقة كمرحلة أولى على المحور التقليدي للمغرب العربي المتمثل في الجزائر المغرب وتونس و كانت المبادرة الأمريكية تهدف إلى شراكة تضم لاحقا كلا من ليبيا و موريتانيا ومصر التي تعتبرها واشنطن في منظورها الاستراتيجي جزءا من المجال الحيوي لمنطقة شمال إفريقيا مما يفسر دعمها لفكرة انضمام مصر لاتحاد المغرب العربي في نهاية التسعينات.
- الاعتماد على حوار سياسي دائم متواصل على مستوى بين المسؤولين الأمريكيين من جهة ودول المغربية ن جهة أخرى و يقر بضرورة الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغربية وتنادي المبادرة بضرورة تجاوز الخلافات السياسية و الحدودية المغربية.
- تسوية وضعية الصحراء الغربية الاقتصادية.

- إنشاء سوق إقليمية مغربية مشتركة .

تجدر الإشارة إلى أهم المجالات الخاصة بالشراكة الأمريكية المغربية كل من تونس الجزائر و المغرب. العلاقات الاقتصادية الأمريكية التونسية.

هناك علاقة اقتصادية بين تونس و أمريكا من اجل تشجيع الإنتاج و التنمية في المنطقة و هناك مبادلات تجارية بين البلدين من خلال استيراد تونس مواد التجهيز ، الطائرات آلات ومعدات النقل ، المواد الغذائية وتصدر المواد الفلاحية، والصناعية كالنسيج ، كما بلغت الاستثمارات الأمريكية في تونس سنة 2003 حوالي 327 مليون دينار تونسي وذلك في ميادين الاستيراد و التصدير و الاتصالات والإعلام الآلي و المعدات الكهربائية و الالكترونية و المواد الكيماوية وهذه الاستثمارات التي تساعد تونس على توفير مناصب شغل وجلب الأموال أكثر .

العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغربية

يتمثل التعاون الأمريكي المغربي في ميدان الاقتصادي في اتفاقيات المجال السياحي حيث نجد سنة 1997 نسبة السياح في المغرب 100.000 سائح أمريكي و ذلك نتيجة توفر دولة المغرب على خدمات سياحية ممتازة وتسهيلات وانفتاح اقتصادي أم من ناحية الاستثمارات الأجنبية فتوجد حوالي 120 مؤسسة أمريكية تستثمر في المغرب في مجالات الاقتصادية ، الاتصالات، التكنولوجيا العالية، الصيدلة وقد استفادت المغرب من واحد مليار دولار أمريكي في إطار مبادرة ايزنستات الخاص بالبرنامج الامركي لشمال إفريقيا . كما نجد المساعدات التي قدمت للمغرب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية الموجهة للتنمية قدرت 11.9 مليون دولار لمدة أربع سنوات من 2004 إلى 2008 لتنمية مجالات النمو الاقتصادي ،التكوين ،التدريب ،إنشاء مناصب عمل كما يستفيد المغرب منذ 1963 من مساعدة إنسانية أمريكية لتنمية المناطق الريفية بمبلغ 90 مليون دولار سنويا لترقية مجالات الصحة و البيئة و المؤسسات الصغيرة و في جوان

2004 صادق المغرب على اتفاقية التجارة الحرة مع و م ا تم بموجبها تخفيض الجمركية 95% على السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية.

ونلاحظ أن المغرب ساعدها و م ا بنسبة كبيرة حتى تخفض من البطالة والفقر وتحقق امن غذائي لتصل إلى تنمية مستدامة.¹

العلاقات الاقتصادية الأمريكية الجزائرية:

ظهرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي و الجزائري منذ الاستقلال و خاصة في مجال الطاقة و المحروقات،حيث تدعمت مع مبادرة ابرزتات لتشمل ميادين أخرى،حيث عرفت هذه العلاقة 30 عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية وتشهد الجزائر استثمارات كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر وهدف منها تحسين الظروف المعيشية للأفراد وذلك من خلال تقليص البطالة و توفير الاستثمارات وهذا من اجل تحقيق تنمية مستدامة.

وتصل الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط و الغاز في الجزائر من مليارين ونصف مليار دولار إلى ثلاثة مليارات سنويا و أهم عقد عقده الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت مع شركة بيكتل الأمريكية الشهيرة و المتخصصة في بناء أنابيب نقل الغاز الجزائري نحو أوروبا و المعروف بخط المغربي العربي أوروبا للغاز و يمنح عقد إنشاء هذا الأنبوب مجموعة الشركات الأمريكية التي هي صاحبة الاستثمار في بناء خط الأنابيب وفي مجال التنقيب واستخراج الغاز والأهمية التي اكتسبها الجزائر في السياسة المغربية والإفريقية للولايات المتحدة حيث يشير مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى سابقا روبرت بيلتر وأكد أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1996 أن الجزائر هي ثاني أكبر بلد في إفريقيا و تلعب دورا رائدا في شمال إفريقيا وشرق الأوسط وهي ذات أهمية كبيرة لتعزيز الأمن والسلام و الاستقرار الإقليمي،وفضلا عن المصلحة الجيوسياسية الأمريكية تشمل المصالح الأمريكية استثمارات عامة وخاصة لا يستهان

¹:لعجال اعجال محمد الأمين ، مرجع سابق ،ص 241.

بها في قطاع النفط الجزائري، فالجزائر تمثل حلقة أساسية للتحكم في مصادر الطاقة والخطوط التجارية الدولية تمثل، العمود الفقري للإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية.¹

حيث تهدف الجزائر من خلال عقدها للشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين مستوى المعيشي للمواطنين و تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتسعى دول المغرب العربي لاستفادة من مبادرة ابزنسات في الجانب الاقتصادي وهذا من اجل تحقيق التنمية الشاملة.

• مشروع الشرق الأوسط الكبير:

علاوة عن مبادرة ابزنسات دخلت الدول المغاربية في مرحلة جديدة في علاقاتها مع ال و م أ من خلال التنسيق و العمل المشترك في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نادى به الأمريكيون سنة 2003 بدءا من الرئيس جورج بوش و نائبه ديك تشيني مرورا بوزير الخارجية كولين باول و كبار المسؤولين في البيت الأبيض وزارة الخارجية هذا المشروع الذي يشمل المنطقة الممتدة جغرافيا من موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا مرورا بإسرائيل و تركيا و إيران و بالتالي منطقة المغرب العربي و طرح في قمة التمان الكبار في و م أ سنة 2004 حيث تضمن بعض المحاور للإصلاح وهي تتمثل في:

• المحور الأول:تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح ويأتي من خلال التأكيد على أهمية

الديمقراطية والحرية و الانتخابات الحرة.

• المحور الثاني:بناء مجتمع معرفي و يطرح التدني الكبير للمستوى المعرفي و الإنتاج العلمي

و المكتبي في المنطقة مما يتطلب البحث عن إصلاح التعليم من حيث تقنياته وبرامجه.

¹نقلا عن موقع: 7266456 http://WWW.STARTIMES.COM/T :2015-05-25.

• **المحور الثالث:** توسيع الفرص الاقتصادية وذلك بالاعتماد على نظام الخصوصية و

توسيع الاستثمار ومكافحة الفساد ورفع دعم الدولة وإعادة تهيئة الاقتصاد من خلال برامج البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

• **المحور الرابع:** الإعلام الحر والمستقل حيث يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات

الضعف في هذا الجانب لدى دول و شعوب المنطقة.

• **المحور الخامس:** المجتمع المدني من خلال الدعوة إلى عمل منظمات المجتمع المدني

و المنظمات غير الحكومية والربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وحل الحلقات بطرق سلمية ونشر السلع و الأمن في المنطقة.¹

وذلك من أجل إرساء الديمقراطية والحكم الصالح في المنطقة وتوجد عدة مبادرات موجهة للمنطقة

المغرب العربي من أجل دفع التنمية في هذه المنطقة.

نظمت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 7 فبراير 2015 ملتقى حول

البعثة الاقتصادية المغربية الأمريكية وهذا المحفل الذي انعقد بشراكة و تعاون بين اتحاد الغرف الاقتصادية

للمغرب العربي والشراكة الأمريكية وإشراف الغرفة العربية الأمريكية وعمادة هيوستن وزير التجارة الأمريكية

وهذا ما يتيح فرصة لتبادل الخبرات في مختلف المجالات بتركيز على مجال الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق

بجلب الاستثمارات الأمريكية إلى بلدان المغرب العربي ودعم حضور الشركات الأمريكية لها وخلق فرص

تجارية بين أصحاب الأعمال من الطرفين للرفع من حجم المبادلات التجارية ويعتبر هذا الملتقى البعثة

الاقتصادية المغربية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية حدثا متميزا على المستويين السياسي و الاقتصادي

حيث يضم مسؤولين سياسيين ورجال أعمال وصناع القرار الاقتصادي ومدراء شركات من خلف القطاعات

الاقتصادية تحت مظلة اتحاد الغرف الاقتصادية للمغرب العربي الذي يضم دولة ليبيا في عضويته والرئاسة

¹: محمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير، ط1 دار الأمين، للنشر و التوزيع، ص136.

الفعالية للسيد الحبيب بن يحيى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي وهي المنظمة الإقليمية التي تجمع بين دول المغرب العربية الخمس و تعمل في مجال الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي لأجل تضافر الجهور و إقامة تعاون فعال بين أقطار الاتحاد.

ويهدف هذا الملئقى بقطاع الصحة والتكنولوجيا والأمن وقطاع الطاقة والسياحة والمال والاستثمار و المواد الغذائية وأسواق المال و البورصة.

ولهذا فان هذا الملئقى يقر بضرورة الأنشطة الاقتصادية على كافة تخصصات و مستويات ومن بين النقاط التي تفتت في هذا الملئقى نقل المعرفة و التقنية و التنمية البشرية إلى دول الاتحاد واكتساب خبرات من الشركات الأمريكية الموجودة في المنطقة في استفادة من المال و الأعمال والصناعات الغذائية و الصناعية وشركات التطوير الإسكاني وأعمار الطرق والخدمات الصحية والتعرف على المقولات الصغرى و المتوسطة و طرق الخدمات الصحية و تناول الملئقى دعم الشركات الامركي لبرامج الشباب و دعم المشاريع الصغرى و المتوسطة.

و في الأخير يمكن أن نستنتج أن الدول المغاربية تهدف من خلال الشراكة المغاربية الامركي إلى تحقيق تنمية مستدامة لها , وكذلك نستنتج من خلال هذا المبحث انه يجب على دول المغرب العربي تكثيف مجهوداتها من اجل تحقيق التنمية الشاملة وذلك لتجاوز المشاكل القطرية و تنويع في المشاركة وليس تركيز إلا على الشراكة الأوروبية الأمريكية والذي يهدفان للتنافس في المنطقة وخاصة ونحن نعيش في عصر التكتلات.

المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية للدول المغرب العربي

يهدف هذا المبحث إلى الإحاطة ببعض مفاهيم و أهداف التنمية السياسية و ضعفها في منطقة ثم يتم تطرق إلى آفاق المستقبل الأمن الإنساني في المنطقة.

المطلب الأول: تعريف ونظريات التنمية السياسية

سيتم في هذا المطلب تناول أهم تعريفات التنمية السياسية و نظرياتها:

مفهوم التنمية السياسية: يرتبط تحقيق التنمية السياسية وفقا للنموذج الليبرالي بتطبيق نماذج

مجتمعات أوربا الغربية، المتمثلة بالليبرالية السياسية، و التعداد الحري والحرية الاقتصادية، فهو بذلك يركز على الجانب السياسي المؤسس وفي ذلك توجه معاكس تماما للتطور الاشتراكي الذي يرى أن مسار التنمية يجب أن يقتد بالتجربة الاشتراكية السوفياتية منطلقا من معطيات النظرية الماركسية القائمة على تخطيط المسبق، الملكية العامة والحزب السياسي الواحد وتعبئة الجماهير، وضع عقيدة سياسية من الاشتراكية ، إلا أن هذا التوجه تراجع بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وهذا الأمر الذي ساهم في هيمنة التوجه الليبرالي.

لقد برز مفهوم التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن انتقل من علم الاقتصاد إلى علم السياسية منذ ستينيات القرن العشرين على أيدي رواد لجنة السياسية المقارنة التي أخرجت سلسلة من سبعة مجلدات بعنوان التنمية السياسية ساهم فيها كل من ليونارد باندر وجيمس كولمان ولوسيان بأي، وجوزيف و إضافة إلى مايرون وابنر سيدني فيربا.¹

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استتبها العالم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي و خاصة في مراكز الأبحاث و الدراسات السياسية التطبيقية.

¹: مراد شحماط، التنمية السياسية مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي، مجلة العربية للعلوم السياسية، سكيكدة، ص37.

وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية سواء كانوا من أعضاء هيئة التدريس¹ في الجامعات، ممن راحوا ينظرون إلى التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة.

أولئك الذين كانوا يبعثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة العالم الثالث حيث أن التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية ولأنها أيضا عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات.. حيث يعرف مفهوم التنمية السياسية بكثير من تعاريف المتنوعة التي قدمها الباحثون بقية إعطاء تعريف واضح ومحدد للتنمية السياسية أو اقتراب لمعناه الحقيقي ويمكن إدراج أهم تعاريف عند المفكرين اتجاه التنمية السياسية أولا تدرج تعريف لوسيان بأي حيث عرف التنمية السياسية في منتصف الستينات بأنها شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن استنتاج من خلال هذا التعريف فان التنمية السياسية تعد مطلبا أوليا لتحقيق التنمية الاقتصادية فالوضع الاجتماعي أو السياسي اللذان يلعبان دورا حاسما في سير أو إعاقة نمو الدخل الوطني ذلك أن توفر نوع من الاستقرار السياسي والأمن والنظام الداخلي فضلا عن تطبيق قواعد القانون في إطار الدولة القومية من شأنه أن يحرك عجلة الاقتصاد القومي، وينشطها بحولها من اقتصاد راكد ثابت إلى اقتصاد ديناميكي متحرك، له من القدرات ما يمكنه من إشباع الحاجات الاقتصادية للجماهير وحجة أنصار هذا الاتجاه تتمثل في أن التنمية الاقتصادية هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية.²

أما تعريف منتجتون: حيث يعتبر التنمية السياسية مؤشرا للحدثة السياسية حيث انه لا يعطي

¹ عز الدين دياب، التنمية السياسية في الوطن العربي، الضرورات و الصعوبات، مجلة الفكر السياسي، بع دد، ص 19.

² بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي، ودوره في التنمية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 53.

تعريفاً للتنمية السياسية وهي أحد مقومات الحداثة السياسية وإن غايات عملية التنمية السياسية تتمثل

في ما يلي:¹

1- ترشيد السلطة.

2- تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية.

3- المشاركة السياسية.

يطرح منتجتون ضرورة تحقيق الاستقرار أو النظام العام عن طريق إيجاد المؤسسات السياسية ومثل الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون أن تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار فإن التنمية السياسية مرتبطة بحسبه بالعلاقات بين المؤسساتية السياسية من ناحية و المشاركة السياسية من ناحية أخرى²

تعريف التنمية السياسية عند المفكرين العرب:

حيث يعرفها الدكتور السيد الزيات على أنها عملية سوسيو تاريخية، متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطويراً و استحداث نظام سياسي عصري، يشهد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقديمي ملائم يتفق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع وبشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء على هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية و الطوعية التي تتميز عن بعضها بنائها، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفياً و تمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير و تعكس مصالحها و تهئئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي و فعال يساعد على تعميق و ترسيخ حقائق و إمكانيات التكامل الاجتماعي السياسي، و يتيح

¹: عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية و المنهجية، ج1 القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2002 ص91.

²: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ب ط، 1987 ص 32.

الفرصة لتوفير أوضاع مراتبه لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام.¹

مؤشرات التنمية السياسية:

1-وجود شرعية للنظام السياسي:

تعتبر الشرعية من أهم مؤشرات السياسية فهي تكتسي حالة الرضا من قبل الشعب تجاه النظام السياسي ولذا لم يوجد لهذا المصطلح تعريف موحد نظرا لصعوبته ولذا لا توجد معايير من خلالها يقاس الشرعية حيث أن الشرعية عند ابن خلدون تعني وجود عقد بين الأمير و الرعية

2-وجود مشاركة سياسية:

حيث يختلف فقهاء القانون وعلماء السياسة حول تعريف المشاركة السياسية ولا يوجد تعريف متفق عليه للمشاركة ومن بين أهم التعريفات التي أعطت للمشاركة السياسية هو تعريف ميرون وينز حيث عرفها على أنها تعني نشاطا اختياريا يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات على المستوى المحلي أو القومي سواء كان هذا النشاط ناجحا منظما أو غير منظم مستمر أو مؤقت وتعرف المشاركة السياسية بذلك بأنها درجة اهتمام المواطن بأمور سياسية وضع القرار فكلما زادت المشاركة السياسية من الجانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي و للمشاركة السياسية صور متعددة تبدأ² من مجرد الاهتمام بالقضية العامة و متابعة الأحداث السياسية و المعرفة بالرموز و الشخصيات السياسية مرورا بالتصويت في الانتخابات ووصولاً إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية و الترشيح للمجالس المنتخبة على المستويين المحلي و القومي ،تكمّن أهمية المشاركة السياسية في كونه تفسح المجال أمام كافة شرائح المجتمع لتقديم آرائهم وملاحظاتهم حول مخرجات النظام السياسي سواء تعلق الأمر بقرارات أم ببرامج وسياسات مما

¹:احمد وهيان،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ،حقوق النشر و

التوزيع الالكتروني، الإسكندرية ، ب ط بدون سنة ،ص155.

²:مصعب شنين ،اثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2012-2013 ،ص13.

يفتح المجال أمام هذه الشرائح للإبداع وبالتالي تتحقق التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة.

3- العدالة في توزيع الثروة:

وهنا إن مؤشر العدالة في توزيع الثروة يشير إلى قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب كالعدالة في توزيع الأجور والعدالة في توزيع المناصب و العدالة في الإعانات فلا يتم التمييز بين المواطنين و بين المدن والقرى بناء على التوجه الديني أو السياسي أو القبلي فكلما زادت قدرة الدولة على التوزيع أو إعادة التوزيع و بشكل عادل، كلما زاد معدل رضا المواطنين على النظام.

4- ولاء المواطنين للدولة:

يتمثل هذا المؤشر في خلق الشعور المشترك وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولائهم نحو الدولة الوطنية وليس إلى وحداتهم الاجتماعية الفرعية القبلية كانت أو الطائفية أو العرقية أو الدينية، مما يعزز الوحدة الوطنية وفي حالة عدم ولاء المواطنين إلى الدولة فإننا نكون أمام أزمة هوية حيث يصعب انصهار كافة الأفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع و التوحد معه.

5- تغلغل الدولة في كافة أقاليمها:

حيث تظهر هنا سيطرة الدولة على كافة أنحاء الأقاليم من خلال تبعية كل جزء داخل الأقاليم يعني التبعية السياسية في العملية الانتخابية في كافة أنحاء الإقليم ووجود علم الدولة في كل مناطق الوطن، التبعية الاقتصادية من خلال وحدة العملة ووحدة السياسة الاقتصادية وتؤدي هذه السيطرة للدولة إلى سهولة في التغلغل و سرعة في الانتشار و يبرز أهمية سيطرة الدولة على كافة أقاليمها في قدرتها على الاطلاع على المشاكل وحاجات المواطنين وحماية المناطق الحدودية من الخطر الخارجي.

مداخل الدراسة التنموية السياسية:

تتضمن هذه المداخل مختلف الاتجاهات التي اهتمت بدراسة الموضوع التنموية السياسية والمدخل المنهجي هو أسلوب البحث المعالج والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص وهو أيضا ذلك الاتجاه وميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين حيث يتطلب هذا المدخل شرطين أساسيين هما:

1- مدى ملائمة المدخل المختار مع طبيعة موضوع القضية محل الدراسة.

2- مدى كفاءة وقدرة المدخل على تحليل و تفسير القضية سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي.

المدخل القانوني: جوهر التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل بحال القانون حيث يتمثل وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة، التشريعية، التنفيذية القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة و تحديد واجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى.

المدخل الماركسي الجدلي: حيث يعتمد هذا المدخل على التحليل المادي للتاريخ حيث يظهر في تحليله للتنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية أي تتعلق بالبناء العلوي "الطبقة الحاكمة" إلا إذا فهمنا البناء الأسفل الطبقة الكادحة، حيث يركز هذا المدخل على دور الاقتصادي و الاجتماعي للطبقات المختلفة ونتيجة لصراع الطبقات وانتصار الطبقة العاملة وذلك ما يؤدي إلى إنتاج وعي طبقي وهذا ما يؤدي إلى القضاء على الاستغلال و تنتشر المساواة داخل المجتمع وبالتالي يتم نشر ديمقراطية الدولة.

المدخل النظامي الوظيفي: توجد علاقة وثيقة و تشابه كبير بين المدخلين النظامي و البنوي الوظيفي في تحليلها للتنمية السياسية حيث أن كلاهما اعتمد على دراسة و تحليل النظام السياسي.

قدرات النظام السياسي:

1- القدرة الاستخراجية:

تشير هذه القدرة إلى مدى الكفاءة للنظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية و البشرية و المحيطة به و المتاحة له في كل من البيئة المحلية و الدولية.

2- القدرة التنظيمية:

وهي تعني مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع.¹

نظرية التحديث: تتم معالجة التنمية السياسية من قبل مفكرين الغربيين الذي اهتموا بالموضوع

على أنها عملية نقل النموذج الغربي في بناء المؤسسات و الأبنية السياسية و التخلص من الأبنية و القيم التقليدية التي تعيق تطور المجتمع بشكل علم.²

التوجهات النظرية في دراسة التنمية السياسية:

الاتجاه الكمي: وهو مجموعة من الدراسات المتأثرة بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية ويحاول هذا الاتجاه ربط التغيير السياسي و النزعة إلى الاستقرار و التطور في الأداء السياسي إلى النمو الاقتصادي وما يؤدي إليه من تغيرات اجتماعية وسياسية فعالج هذه الدراسات النظرية مسألة التنمية السياسية كنتاج لتطورات اقتصادية و اجتماعية.

الاتجاه الكيفي: هذا الاتجاه يدرس تطور الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها انطلاقا من الدراسات الانثروبولوجية يرى ميشيل فوكونان أن هناك علاقة بين مصدر المعرفة و أنظمة الحكم وأن أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الإنساني و المعارف العلمية ومن أهم رواد هذا المدخل جابريل ألmond و صمويلمنتفون سيدني فيزا ، حيث يرى ألmond بان التنمية السياسية هي المسار الذي عرفته

¹: عياش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، يوسف بن خدة، 2007-2008، ص 25.

²: حسان سعيد عيسى يوسف، اثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2009، ص 27

النظم السياسية عبر التاريخ في تطور وظائفها من حيث الاتجاه نحو التخصص الوظيفي و التمايز البنوي مما يعزز من زيادة قدرات الأنظمة السياسية.¹

أبعاد التنمية السياسية في الدول النامية:

أولا يمكن تطرق إلى مفهوم التنمية السياسية في الدول النامية تعنى الأخذ بالنظم السياسية المتقدمة، سواء كان نظام الغربي أو الشرقي رغم اختلاف الظروف بين العالمين وذلك بما يتناسب مع ظروف الدولة التي أخذت بها النظام أو ذاك وتشمل القدرة على التعامل مع النماذج المتغيرة والجديدة لحل المشاكل التي تواجه النسق أو التي يجب استيعابها من المصادر الخارجية.

ويعرفها د بكوارت رشو أن المجتمعات تمر بخمسة مراحل أساسية لتحقيق التطور و يعترف بان المرور من مرحلة لأخرى يتطلب وقتا طويلا وكذا يتطلب تهيئة ظروف عديدة مثلما حصل في الدول الأوروبية ظروف مهياة من الداخل فالأمر بالنسبة للدول النامية يختلف ،حيث يمكن لها أن تهيأ لها الظروف من خلال تدخل منظم و احتكاك بمستوى علمي خارجي من جانب دول أكثر تقدما وبذلك تتطلب الفترة الزمنية الطويلة خصوصا و أن مرحلة الانطلاق لوحدها تستغرق ستون عاما

المطلب الثاني: آليات وسبل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

بعد التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم التنمية السياسية واهم مداخلها و نظرياتها يتم التطرق في هذا المطلب إلى آليات وسبل تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية.

آليات وسبل تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية

¹ عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر، في مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني للتحويلات السياسية في الجزائر في مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني للتحويلات السياسية و إمكانية السياسية واقع وتحديات ، جامعة الشلف، 16 ديسمبر 2008.

ولتحقيق أداء وظائف المجتمع المدني بكل إتقان ينبغي وجود مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك ويمكن حصرها في ثلاثة آليات رئيسية هي:

• الآليات القانونية و السياسية:

ويقصد بالآليات القانونية و السياسية أنها عبارة عن مجموعة من المبادئ و القواعد القانونية و السياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، و التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة الأمانة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية و حرية تكوين الهيئات¹
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود و احترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.
- حماية الشرعية الدستورية و الحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي و استغلاله.
- أن يحول الدستور - القانون - دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية و تحريم تجريد الدستور أو إعلانات الطوارئ و القوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- توفر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها أو آرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأفضل صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.

الآليات الثقافية:

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة فقط، وإنما لابد من أن تسبقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة

¹: عياشي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص32.

أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع و التفكير و التعبير .

الآليات الاقتصادية و الاجتماعية:

ويقصد بها توفر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص و المبادرات التي يقوم بها المواطنون أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

فالنتمية الاقتصادية لها دور كبير في عملية تحول النظام السياسي باتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها على الظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول ،مثل رفع مستوى الدخل ورفع معدلات التعليم و توفر طبقة وسطى كبيرة ،مما يمهد نمو القيم و التوجهات المؤيدة للديمقراطية.¹

المطلب الثالث:أفاق و مستقبل الأمن الإنساني في المغرب العربي.

بعد أن تم التطرق في المطلبين الأول والثاني إلى تعريف التنمية و نظرياتها و مؤشراتنا ثم انتقل إلى وضعها في المغرب العربي سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أفاق و مستقبل الأمن الإنساني في المغرب العربي.

أفاق و مستقبل الأمن الإنساني في المغرب العربي.

خلال العقود الثلاثة الماضية حققت الدول المغاربية انجازات هامة في مجالات الإنماء و الاقتصاد و التطور الاجتماعي، لكن المجتمعات العربية بصفة عامة و الدول المغاربية بصفة خاصة مازالت تواجه مشكلات اقتصادية و اجتماعية وسياسية وثقافية عميقة تهدد حاضر العرب و مستقبل أجيالهم القادمة، تتدرج

¹: نفس المرجع السابق

ضمن مفهوم الأمن الإنساني الذي قدمه تقرير التنمية البشرية 1994، يتفحص خلالها عن قرب أوضاع التنمية الإنسانية في العالم، وقد أصبح المفهوم الذي أصبح حالياً الشغل الشاغل للدولة الحديثة، يركز على الظروف الداخلية التي يجب توفرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد والذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية مابين القوى والفعاليات السياسية المختلفة بالإضافة إلى حرية الوصول للطعام و العناية الصحية والتعليم و الإسكان.

ومنذ العام 2002 وضع تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول قادة العالم العربي أمام مسؤولياتهم في التعاطي مع تحديات عصر العولمة و الثورات المشاركة في جميع المجالات، وبعد سبع سنوات صدر تقرير الخامس برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مساهمة نحو 100 خبير أكاديمي عرب وأجانب متخصصين في شؤون العالم العربي، تحت عنوان التحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية حيث عرف الأمن الإنساني بأنه "تحرر الإنسان من تهديدات الشديدة و المنتشرة و الممتدة زمنياً والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية" وحدد عناصر سبعة رأى أنها سبب هشاشة البنى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية في منطقة العربية أولها :

الأمن الاقتصادي الذي يهدده الفقر وثانيا : الأمن الغذائي الذي يهدده الجوع و المجاعة و ثالثا الأمن الصحي الذي تهدده الأمراض ورابعا الأمن البيئي الذي يهدده التلوث وخامسا الأمن الشخصي الذي يهدده الجريمة و العنف وسادسا، الأمن السياسي الذي يهدده النزاعات الدينية و الطائفية.

إن الحديث عن تهديد للحريات العامة وممارسات تعذيب وبطالة والإساءة للمرأة والفقر والتصحّر، حي تأكد أن العلاقة بين الدولة و امن الإنسان ليست علاقتهما سليمة فيتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان تراها في عدة بلدان عربية وتمثل مصدر تهديد وتنقض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية وأفاد التقرير بان هناك 65 مليون عربي يعيشون في حال فقر وفيما يتعلق بالبطالة في العالم العربي فقد بلغت 14.4% مقارنة ب 6.3% على الصعيد العالمي، وإن اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان تشير إلى

أن الدول العربية ستحتاج بحلول العام 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة ويعتبر تقرير أن من أبرز التحديات هي الضغط السكانية إذ أن عدد سكان الدول العربية سيرتفع بحلول عام 2015 إلى 395 مليون نسمة مقابل 317 مليون عام 2007، وأشار التقرير إلى تقصير كبير لدى الدول العربية على الصعيد أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان واعتمد على التقييم أربعة معايير لتحديد ذلك هي مدى قبول المواطنين لدولتهم و التزام الدولة بالعهد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة.

أما من حيث إعادة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة أما فيما يتعلق بالمهاجرين بصورة قانونية التي تستقبلها الدول المتوسطة توفير لهم حصة فعلى الرغم من محدودية هذه الحصة إلا أنها تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة و الحيلولة دو تفادي الهجرة السرية.¹

بلورة فنانة المشتركة لمحاربة الهجرة السرية و التي تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، والتي يغلب عليها ظروف الفقر و ازدياد الفوارق بسبب تنامي البطالة ومن ثمة لا مناص من سياسة تنمية تمكن من خلق فرص عمل.²

و لتحقيق الأمن الإنساني في المغرب العربي يجب على الدول المغاربية أن تقوم بتدريب القوات المتخصصة لحماية الأمن و تدريبها تدريب مناسب لتصبح قوة فاعلة قادرة، لذلك يقتضي تطوير و تحديث المناهج الدراسية، كما يقتضي تبادل الخبرات في مجال التدريب و التأهيل فالعنصر البشري القادر و المؤهل هو الذي يحافظ على الأمن.

يجب على دول المغاربية أن تحافظ على أمنها الداخلي وذلك من خلال تحقيق الأمن والاستقرار و الاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة و الصيانة والحماية لكل المصلحة العامة

¹: نفس المرجع ، نفس الصفحة

²: الحاج إسماعيل زرقون ، المغرب العربي و الصراع الدولي ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، غرداية ، الجزائر ، العدد 3-2010، ص 236.

والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر و مكونات الأمن الفردي و الأمن الجماعي.

وتحقيق الاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية كتحقيق الحقوق الأساسية للمواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، وفي ظل أنظمة ومؤسسات متخصصة وقادرة على تأمين المجتمع و تأمين المجتمع وتتمثل في:

- توفير جهاز امني وقوي فعال و مستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام و لتأمين الوطن و حفظ كيانه وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين و المنحرفين و الإرهابيين.
- جهاز قضائي عادل و حاسم يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وردع المعتدين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.
- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات و الجمعيات العدلية و التربوية والأخلاقية والأمنية لتوفير مقومات الأمن و الأمان للفرد والجماعة.
- توفير الأمن الاجتماعي و الاقتصادي.

لا يكفي أن يتوفر نوع من التمسك داخل المجتمع وان يتواجد استقرار السياسي ومؤسسات لضمان توفر الأمن لابد من توفر اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق فرص العمل و الإنتاج و توفير تعليمية وصحية و اجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفر و الجهل و المرض وضمان سلامة الأرواح و الأعراض و الممتلكات.¹

- تعزيز حركة البحث العلمي في مجالات الاتصالات القضائية و الاستفادة منها من الخيرات الوطنية في هذا المجال بغية وضع استراتيجيات العمل عبر الأقمار الصناعية من اجل مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي مع وضع البنى التحتية من اجل تأسيس صناعة إعلامية

¹: هشام بن محمد الزهراني ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض 21 إلى غاية 24 منعام 1425.

الكثرونية في إطار خطط التنمية الوطنية مع التنسيق الجهود من أجل الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال الفضائية.

- تفعيل دور الإعلام بالتعاون مع مؤسسات الدولة لمواجهة الجريمة المنظمة لكل يمكن من خلال الإعلام قياس اتجاهات الرأي العام تجاه الجماعات الإرهابية و تأثيرها على المجتمع و أسلوب مواجهتها و ثم وقوف المواطنين إلى جانب أجهزة الأمن لمواجهة هذه الظاهرة و الإبلاغ عن المشتبه به.

- يجب على الدول المغاربية أن تفعل المشاركة السياسية.

- تفعيل إستراتيجية التنمية في القطاع الفلاحي إن القطاع الفلاحي يغير ضرورة ملحة وذلك من أجل تلبية حاجات السكان المتزايدة من المواد الغذائية من ناحية والقضاء على التبعية الغذائية من ناحية أخرى وهي القاعدة الأساسية للتكامل المغربي من جهة ثالثة و لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الوطن العربي وذلك لما يميزه من خصائص تؤهله لأن يكون القطاع الرائد في عملية التنمية الشاملة والتي تريد أن تحققها جميع الدول العربية وغيرها من الدول، وهذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والذي أصبح سلاح تستعمله الدول المتقدمة ضد الدول التي لا تملك قوت يومها كلما دعت الضرورة وهذا من أجل تهديد الاستقرار و الأمن الداخلي.

و تهدف إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي إلى تحقيق تنمية شاملة وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في الإطار المحلي و التخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر و يتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي.

2- التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي و تحقيق التسويق و التعاون في مجالات الإنتاج و البحث العلمي و التطوير التقني و توفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الاتحاد.

3- التخفيف منم الخلل الكبير الناجم عن تشتت المورد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول الاتحاد عن طريق تسهيل حركة العمال و الكفاءات ورؤوس الأموال والسلع و المنتجات.

4- مواجهة التطورات و لتحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلا في مجال الاقتصاد وتحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي المغربي العربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع دول و التكتلات الاقتصادية الأخرى و خاصة الاتحاد الأوربي.

5- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر و تصنيف و رصد الموارد الطبيعية الفلاحية واستغلال والنتاج والعمل المشترك.¹

6- إقامة مشروعات مشتركة على مستوى الإقليمي في البحث و التطوير التقني و النظر مثلا في إقامة بنك مغربي للمعلومات الفلاحية .

7- وضع و تنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنية التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية مع وضع خطط وبرامج لتقوية و تنشيط و تسهيل التجارة البينية المغربية و تسويق التجارة مع الخارج.

حيث تمتلك الدول المغربية بصفة عامة العديد من دعائم الأساسية اللازمة لتحقيق إستراتيجية التنمية في هذا القطاع ،حيث تملك موارد المالية الهائلة الآتية من عوائد النفط في كل من ليبيا و الجزائر زيادة عن المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي وجود موارد مائية كبيرة سواء سطحية

¹:الطاهر مبروكي ،الأمن الغذائي في المغرب العربي ، مجلة الباحث ،ورقلة الجزائر، عدد 02-2011، 193.

أو جوفية كون هذه الدول تطل جميعها على البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي و خاصة بعد انتقد التكنولوجيا في تحلية المياه المالحة في تلك الدول التي تقع معظم أراضيها في الصحراء و تزخر بالمياه الجوفية.

وباستغلال كل هذه العوامل يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي ولذلك تحسين و تحقيق الرفاه الفرد.

تفعيل الاستراتيجيات العربية المشتركة في المجالات التنموية.

لقد صدرت عن الجامعة العربية ونظمتها المتخصصة مجموعة من الاستراتيجيات العربية المشتركة التنموية نتيجية جهود خبراء عرب و صناع قرار من مختلف الدول العربية شكلت إطار عاما و نموذجا استرشاديا لوضع و تنفيذ استراتيجيات قطرية مقابلة لها، ولكن الملاحظ من التقارير الصادرة عن الجامعة العربية ومنظماتها أن الانجازات في هذا المجال لا تزال متواضعة من حيث اعتماد هذه الاستراتيجيات رسميا في الدول العربية و استخدامها لذا ترى من الضروري في هذه المرحلة البحث عن آليات وأدوات جديدة لتفعيل هذه الاستراتيجيات على المستوى العربي والقطري معا و تحديد أولوياتها في ظل المستجدات الراهنة سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا في الدول العربية.

قام المنتدى المستقبل 2009 بتقديم مجموعة من الاقتراحات و تضمين هذه الاقتراحات ما يلي ضرورة الحوارين الحكومات و المنظمات غير الحكومية وذلك على أسس التأكيد على التزامات حكومات المنطقة لتقوية أسس الديمقراطية وتوسيع مجال الشراكة المواطنين في الحياة العامة. ضرورة إصلاحات اقتصادية و السياسية واجتماعية بما يتناسق مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتأكيد على أهمية اعتماد استراتيجيات مشتركة تهدف إلى دفع التنمية الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار استخلاص تقارير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الترويج للتنمية من خلال الحد والوقاية من العنف المسلح.

ضرورة وضع برامج وخطط عمل تربية تتحملها الحكومات و المنظمات المجتمع المدني.¹
 وكختام لهذا المبحث يمكن قول أن التنمية السياسية دور مهم في تحقيق الأمن الإنساني و تطلع
 الأفاق و مستقبل الأمن الإنساني في المغرب العربي.

¹: منظمة العمل العربي تقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل و البطالة، حاضر و مستقبل، حقوق الطبع، مصر، 2012، ص24.

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول فان الإستراتيجية القادرة على مواجهة هذه التهديدات ومختلف المشاكل السابقة الذر بدول المغرب العربي هي تفعيل الاتحاد المغاربي وتحقيق التوازن العقلاني في التعامل مع الطرف الأوربي و الأمريكي وتحقيق تنمية سياسية في بلاد المغرب العربي من خلال التنشئة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني وإطلاق عنان للعربة للأفراد في تعبير عن آرائهم و إيجاد رؤية استشرافية ومستقبلية للأمن الإنساني في المغرب العربي من أجل مكافحة أي عائق يعيق الأمن الإنساني في المنطقة يهدف تحقيق كل مرافق الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد.



لقد خلفت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية بحيث عرفت هذه الفترة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم التي استخدمت سابقا في فهم سلسلة الفواعل ضمن النظام الدولي، ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم وكيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي، هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة لتهديد أمنها مما فرض عليها ضرورة التفاعل معها و محاولة وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهةها و الحد منها ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد وكذل مفهوم الأمن .

ومن خلال الدراسة المتواضعة توصلنا في هذا الإطار إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

✓ لا يوجد تعريف شامل و جامع للأمن بل هناك عدة تعاريف للأمن ،تختلف باختلاف الانتماءات والأفكار غير المتفق عليه هو التحرر من التهديد و الخوف.

✓ عرف مفهوم الأمن عدة تحولات خلال فترة مابعد الحرب الباردة نحولا في مضمونه وأصبح الحديث عن امن الإنساني المرتبط بالأفراد وتطورت هذه النظرة مع النظريات والمقاربات النقدية ذات التوجهات إلا ما بعد وضعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة ومعقدة للتهديد أمنهم ، قضايا البيئة ، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض...الخ، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات

واستراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات التي تجاوزت المصادر التقليدية إلى اقتصر فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

✓ هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعاد متنوعة اقتصادية واجتماعية سياسية وأمنية و بيئية على مستويات متباينة،

✓ أما هذه التحولات الأمنية الجديدة، دخلت منطقة المغرب العربي كباقي الدول والمناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية والمتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات والمخاطر من بينها ظاهرة الإرهاب التي تسببت في أزمات الخوف للمواطنين، خاصة بعد تطوره وارتباط التنظيمات المحلية في الجزائر و المغرب وكذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في إطار ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، التي باتت تشكل تحدي كبير للنظم السياسية المغربية بالإضافة إلى الإرهاب الذي تشهده منطقة بل تعج بالكثير من التهديدات الأخرى وقد ذكرنا منها : المشاكل الاجتماعية من أفات و مخدرات وكذلك مشاكل البيئة والتلوث، وعجز النظم الحاكمة على تأمين الغذاء والمستلزمات الضرورية للعيش من مسكن وصحة وتعليم، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة والحكم الراشد والديمقراطية بالإضافة إلى التداعيات السلبية للهجرة السرية كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة.

ولذلك وعت النخب الحاكمة وكذا المجتمعات المغربية بخطورة الوضع و تأزمه ما دفعها للبحث عن الطرق و السبل الناجعة و المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من مخاطر و التهديدات ولهذا سعت للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغربي.

كما نستنتج في هذا الصدد أن إمكانات وقدرات هذه الدول لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول و الاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لمختلف التهديدات ما دفعها لتدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء

دور الاتحاد المغربي كإطار للعمل المشترك، ونتيجة للمشاكل السياسية التي تحول دون ذلك وهذا ما وجهها إلى البحث عن شركاء خارج الإقليم كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذه التهديدات.

كما نستنتج أن مفهوم امن الإنساني أهمية خاصة للبلدان المغربية في هذه المرحلة بيد أن هذا المفهوم على أهميته لا يخلو من الالتباس و بخاصة لأنه يرتبط باعتبارات تتصل بتعزيز امن الدولة، ما قد يخضعه لتأويلات يكتنف الشط أهدافها وغاياتها والهدف من هذا البحث هو تقصي جذور تلك التهديدات واقتراح الاستراتيجيات للتعامل معها لذا يتوجب على الحكومات المغربية نظرا إلى أهمية هذا الموضوع.

حيث أن الدول المغربية تواجه تحديات الأمن الإنساني في سياقها التاريخي، مع الإقرار بأنها محصلة أوضاع محددة تسود المنطقة في هذه الآونة وعلى الرغم من ذلك فليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه هذه الأوضاع دائمة أو حتمية بل العكس من ذلك فانه يمكن تغييرها دون ريب لذا عقدت الأطراف المغربية الفاعلة العزم على وضع تصوراتها و ممارسة صلاحياتها ونفوذها في ظل ظروفها الخاصة و الأوضاع السائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي ويجب استفادة من التجارب بالشعوب الأخرى في العالم وبخاصة الدول النامية التي واجهت أوضاعا مماثلة لتلك التي تطرح التحديات في البلدان المغربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وهكذا يبدو جليا اليوم انه بات من المستحيل للدول المغربية التعااطي المجدي مع أهم التحديات

بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، أو عبر لجوء الأطراف وشركاء خارجيين في كافة المجالات

الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية

في العمل التكاملي والاندماجي المغربي، فلم يعد معقولا ولا مقبولا ونحن نشاهد ما يجري في العالم أن

نواصل التعامل مع قضاياها التاريخية لذا يجب على دول المغرب العربي، التي تتوفر على إمكانيات مهمة

ومؤهلات هامة، ستكون قادرة على التعااطي المجدي مع التحديات والصعاب التي تهدد الأمن الإنساني

للفرد المغربي.



المصادر:

القران الكريم

1. ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003، .
- 2- الكتب و المراجع باللغة العربية
2. احمد أبو روس، الإرهاب و التطرف و العنف الدولي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ب ط، 2001 .
3. احمد الرشيدى ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف ،القاهرة، 2003.
4. احمد وهيان،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، حقوق النشر و التوزيع الالكتروني، الإسكندرية ، ب ط بدون سنة ،ص155.
5. احمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي و الغربي، عمان، دائرة المطبوعات و النشر ، ط 1 ، 1998، .
6. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة، الكويت ب ط، 1987.
7. أعلية علاني، المؤتمر الدولي الأول لوزارة حقوق الانسان تحت شعار الارهاب انتهك لحقوق الانسان،بغداد ،9.10 اكتوبر بمداخلة الارهاب في تونس الجذور وافاق التجاوز وطنيا وعربيا.
8. أمحمد برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، قسم العلوم السياسية و علاقات دولية، جامعة بن خدة الجزائر 2009.
9. أمينة دبره، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا،دراسة حالة -دول القرن الإفريقي،جامعة محمد خيضر ،بسكرة2004.
10. بيبتروجز،بيترليدون،المياه في العالم العربي أفاق و احتمالات المستقبل ،أبو ضبي ،مركز الامارات للبحوث الإستراتيجية،ط1997،1.
11. جاك فونتال ،ترجمة محمود إبراهيم،العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي ،مدخل إلى الجيو اقتصاد،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2009،2.

12. جمعية الأطلس، الموارد البشرية و دورها في بناء اتحاد المغرب العربي، ج1، جامعة مراكش، المغرب.
13. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، 2004.
14. خديجة عرفة محمد الأمين، الأمن الإنساني، المفهوم و التطبيق في الواقع العربي الدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الأولى، 2009.
15. دهام محمد، دهام العزاوي، الأقليات و الأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي و الدول، ط1، 2004.
16. سامي جاد عبيد الرحمان واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، مصر، منشأة المعارف بالإسكندرية.
17. ستيتي الزازية، الثروة البترولية و الأمن الاقتصادي، العربي، مجلة مستقبل العربي، العدد 08-2008.
18. سليم حداد، التنظيم القانوني للبحار و الأمن القومي العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1994.
19. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، 1989-2007، الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، 2011.
20. عبد الحكيم أبو الوز، السلعة الجهادية في المغرب، الولادة و المسار، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 17، 05 فيفري 2010.
21. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية و المنهجية، ج1 القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2002.
22. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية و النشر و التوزيع، الجزائر.
23. عربي محمد، الدفاع و الأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسياسية، الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.
24. العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة.

25. عز الدين دياب، التنمية السياسية في الوطن العربي، الضرورات و الصعوبات،مجلة الفكر السياسي .
26. محمد احمد على العدوي، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الانسان، دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة ، قسم العلوم السياسية و الإدارة العامة،جامعة أسيوط ، القاهرة.
27. محمد الملي،الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن العربي ،التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية،مركز الدراسات العربي الأوربي ،باريس ،1996.
28. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل حماية منها: ط1،مطبعة الشعاع،الإسكندرية ،2002 .
29. محمد صالح المسفر ، الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطة في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها ،مركز الدراسات العربي الأوربي ،باريس ،1997.
30. محمد عابد الجابري وآخرون ،وحدة المغرب العربي ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،1987.
31. محمد علي داهش ،دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية للمغرب العربي منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2004.
32. محمد فهم درويش،مرتكزات النظام الديمقراطي و قواعد الحكم الراشد، القاهرة، دار النهضة العربية ،ط1، 2010.
33. محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،1993.
34. محمد مصطفى الأسعد،التنمية رسالة الجامعة في الألفية الثالثة،المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت،2000.
35. محمد نصر مهنا،مصادر التهديد الداخلية و الخارجية للأمن القومي العربي ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية،ب ط،2004.
36. مصطفى الفيلاني، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3،2005.
37. منى حسن علي ،مفهوم الأمن الإنساني،دراسات المستقبل .

38. ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، كردستان ،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ب ط 2012،

39. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة ،بيروت ط1 ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2007

40. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر ،شركة الشهاب، 1991

41. اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط العربي بعد نهاية الحرب الباردة ،دراسة حالة مجموعة 5+5، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011-2012 .

2- الكتب و المراجع باللغة الفرنسية

1. james n.roseman.the united nations in turlslent world ,clondon,rienner publeshers ,1992 .

2. united ration developement. »human developement report 1995 «(new york :ofor duniversity.press.1994.

الملتقيات

1. بشير مصطفى الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة مداخله ضمن الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،جامعة ورقلة ،2005

2. ساسي جمال، مصادر التهديد الجديد للأمن في المتوسط ،مداخله مقدمة في ملتقى الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع و آفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 29-30-أفريل 2008.

3. عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر، في مداخله مقدمة في الملتقى الوطني للتحويلات السياسية في الجزائر في مداخله مقدمة في الملتقى الوطني للتحويلات السياسية و إمكانية السياسية واقع وتحديات ، جامعة الشلف، 16 ديسمبر 2008.

4. محمد العمرابي، الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء و أثرها في تحقيق الأمن المغاربي، مداخله في مؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،يومي 28/27 فيفري، 2013

5. معلم يوسف ،تأثير البيئة على الأمن في المتوسط،مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الأمن في المتوسط،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة منتوري،أفريل 2008.
6. منيرة بلعيد،الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر في الأمن كفاعل في المنطقة، ملتقى دولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط،واقع وافاق ،جامعة منتوري،قسنطينة.
7. هشام بن محمد الزهراني ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض 21 إلى غاية 24 من عام 1425.

3- المجلات

1. الحاج إسماعيل زرفون،المغرب العربي و الصراع الدولي،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد 2010-09.
2. خولة محي الدين يوسف،الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 28،العدد الثاني،سنة 2012.
3. صالح زياتي، تحولات العصيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ،مجلة المفكر ،العدد الخامس،بدون سنة.
4. صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة الغير الشرعية ،نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات ،المجلة الاكاديمية للبحث القانوني،العدد الأول ،2011
5. الطاهر مبروكي ،الأمن الغذائي في المغرب العربي ، مجلة الباحث ،ورقلة الجزائر، عدد 02-2011، 193.
6. ع -فبصل، بعد رسالة رئيس الجمهورية إلى الرئيس الصحراوي، الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة،جريدة الخبر ،العدد 4401 ، الاثنين 23 ماي 2005 .
7. عامر عامر احمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر،مجلة الباحث الجزائر، عدد 2010-08.
8. المجلة العربية للعلوم السياسية، الجامعة العربية، العدد الحادي عشر،2006.
9. مراد شحماط،التنمية السياسية مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي ،مجلة العربية للعلوم السياسية، سكيكدة .

10. مصطفى عبد الله أبو القاسم، خيثم ، اتفاقية الشراكة الاورومغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي ، مجلة الجامعة المغاربية ، العدد السابع ، السنة الرابعة، 2009.
 11. نواء احمد بلال عز الدين، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، مركز الدراسات العربية، القاهرة
 12. نوال يونس سلطان أحمد حليق، الأمن الإنساني و تحديات البيئة ،مجلة التكوين للعلوم الإدارية العدد 10، 2007.
 13. نوابه الايوبي، جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية و السياسية في أوروبا و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،في مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرامات للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، العدد 124، افريل .
- 5-التقارير الرسمية
1. محمد مقدم، الافغان الجزائريون من الجناعة إلى القاعدة ملفات و تحقيقات الإرهاب ،منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع و الإشهار، الجزائر، 2002.
 2. منظمة العمل العربي تقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل و البطالة، حاضر و مستقبل، حقوق الطبع ،مصر، 2012.
 3. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 2001-2300، شن هجوم على الفقر ،واشنطن ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2000.
- 6- المذكرات
1. ابان ولد المامي، اتحاد المغرب العربي و أفاقه المستقبلية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 1996.
 2. أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا،دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014.
 3. انعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الازهر، غزة ،ص42-سنة 2013

4. بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الأساسية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010-2011.
5. بوشي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق و علوم سياسية، 2012.
6. بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي، ودوره في التنمية السياسية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011-2012 .
7. حسان سعيد عيسى يوسف، اثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ،فلسطين ، 2009.
8. حليلة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 013-2011-2012، ص12
9. حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 2004.
10. خنف فايزة، البعد الأمني للهجرة الغير الشرعية في إطار العلاقات الاورمغربية 1995-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات إستراتيجية وامنية الجزائر 2010، 3-2011.
11. خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 1995.
12. دخميس شبيبي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية ،فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .
13. رقية بلقاسمي التكامل المغاربي، دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2010-2011.

14. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2012.
15. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الاورو مغربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط 1995، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
16. سميرة سليمان، دور البيروقراطيات في امننة قضيتي تغيير المناخ والهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
17. صفية نوري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011-.
18. طاجين فريدة، الثورة المعلوماتية و انعكاساتها على الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، الجزائر. 2008.
19. طارق رداق، الاتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كناية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002-.
20. طايش عبد الملك، التعاون الاورمغربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، 2007.
21. عبد الحق زغار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلاقات الدولية.
22. عجال اعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

23. عزيز نوري ،واقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات متوسطة و مغربية في التعاون و الأمن، 2011- 2012 .
24. علاق جميلة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الجزائر و الآخر في المتوسط واقع وحقائق،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29-30 افريل 2008
25. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط2005،1.
26. علي مونة،السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر،2001-2002.
27. عياش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، يوسف بن خدة ،2007-2008.
28. غربي محمد ،التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر انموذجا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و السياسية، العدد 8-2012.
29. فوزي نايف عمر ديجان،العولمة واثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006،أطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس ،فلسطين 2007.
30. قاموس المحيط الإلكتروني عن الموقع :www.insheet.com
31. قريب بلال ، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور اقطابه التحديات و الرهانات ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2004-ص28.
32. لونيسي علي،آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون،جامعة مولود معمري، تيزيوزو ،2012.
33. ليلي لعجال،واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

34. مختار بن ميسة، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، في البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2008-2009، .
35. مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013 .
36. مناعي ليديا، الاتحاد المتوسطي نحو جماعة أمنية متوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
37. نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية تجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1999 إلى غاية 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
38. نيناني وهيبه، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الاطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة و مغاربية، الأمن و التعاون، جامعة مولود معمري، تيزيوزو، سنة 2010.
- 8- مواقع الانترنت
1. خالد إبراهيم المحجوبي الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي و الإسلام العسكري نقلا عن موقع: <http://www.ahewon.org/debst/show.ort>
2. نقلا عن موقع عادل زقاغ <http://www.glocities.com/cidenljeggagh/recon.html>
3. نقلا عن موقع: <http://WWW.STARTIMES.COM/T:7266456> 2015-05-25
4. المجال العالمي و التحديات الكبرى في <http://addaha.ibda3.org/montada-f14/topic.t18hm> في 2015/05/09
5. عبد الله تركماني، جدل التنمية و الديمقراطية في المغرب العربي، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية نقلا عن: <http://www.dctcts.org/s5aa50.html>
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، جامعة دول العربية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، عن موقع. <https://www.google.com.tr/searh29>
7. www.libya.ol.mostakbal.org

8. <http://berkouk-mhand.yorsite.com>

9. محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي نقلا عن موقع:

<http://www.aljazeera.net> في 2015/04/26

10. امحمد برفوق، الأمن الإنساني و مفارقات العولمة، نقلا عن موقعه <http://berkouk-mnand.yolasite.com>



شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة أ

الفصل الأول : المحددات الابدستيمولوجية و المنهجية لدراسة الأمن الإنساني

المبحث الأول: المحددات الابدستيمولوجية لمفهوم الأمن. 3

المطلب الأول: مفهوم الأمن. 3خ

المطلب الثاني: مستويات الأمن 7

المطلب الثالث: أهم النظريات في الأمن 13

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني 21

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأمن الإنساني 21

المطلب الثاني " أبعاد الأمن الإنساني 33

المطلب الثالث: مصادر الأمن الإنساني 39

المبحث الثالث: نظريات دراسة الأمن الإنساني 45

المطلب الأول: مقارنة الأمم المتحدة للأمن الإنساني و البنك الدولي. 45

المطلب الثاني: المقاربة الكندية و اليابانية للأمن الإنساني. 46

المطلب الثالث: مقاربة الأوربية للأمن الإنساني 48

الفصل الثاني: تهديدات الأمن الإنساني في المغرب العربي

المبحث الأول: الإطار الجيوبوليتيكي للمغرب العربي 53

المطلب الأول: الدراسة الإستراتيجية للمغرب العربي 53

المطلب الثاني: الدراسة التاريخية للمغرب العربي 56

المطلب الثالث: دراسة البشرية و الاقتصادية للمغرب العربي 57

المبحث الثاني: واقع الأمن الإنساني في المغرب العربي 60

المطلب الأول: التهديدات الاجتماعية للمغرب العربي 60

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية في المغرب العربي 76

المطلب الثالث: التهديدات السياسية للمغرب العربي 85

الفصل الثالث: آليات تفعيل الأمن الإنساني في المغرب العربي

المبحث الأول: إستراتيجية مواجهة تهديدات الأمن الإنساني في المغرب العربي 107

المطلب الأول: العمل المشترك في إطار اتحاد المغاربي 107

المطلب الثاني: إستراتيجية مواجهة تهديدات الأمنية من خلال الشراكة الاوربية	128
المطلب الثالث: إستراتيجية لمواجهة تهديدات الأمنية من خلال الشراكة الأمريكية	146
المبحث الثاني: واقع التنمية السياسية للدول المغرب العربي	155
المطلب الأول: تعريف ونظريات التنمية السياسية	155
المطلب الثاني: آليات وسبل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية	162
المطلب الثالث: أفاق و مستقبل الأمن الإنساني في المغرب العربي.	164
خاتمة	174.....
قائمة المراجع	178.....
قائمة الملاحق	
فهرس الموضوعات	
الفهرس	